الحركة العمالية الأردنية
تاريخ مصور

هاني حوراني

الحركة العمالية الأردنية
تاريخ مصور

1- عمال محليون يجففون أملاح البحر الميت، شركة البوتاس الفلسطينية، 1940،
وهي من مجموعة اريك ماتسون، مكتبة الكونغرس

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
(2024/10/5841)

عنوان الكتاب:	الحركة العمالية الأردنية: تاريخ مصور
تأليف:	الحوراني، هاني محمود عثمان
بيانات النشر:	عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2024.
الوصف المادي:	(188) صفحة.
رقم التصنيف:	331.8809565
الواصفات:	/النقابات العمالية//قانون العمل//اتحادات العمال//الأردن/
الطبعة:	الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الناشر:
مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان
سڤن شڤيرزنسكي - المدير المقيم لمؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق
صندوق بريد: 941876 عمان 11194 الأردن
البريد الإلكتروني: amman@fes.de
الموقع الإلكتروني: https://jordan.fes.de/

غير مخصص للبيع

مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب عمان©

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعتبر بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت أو مركز الأردن الجديد للأبحاث، ويتحمل الكاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه في الكتاب

الرقم المعياري الدولي: (ردمك) ISBN 978-9923-759-44-8

الأردن الجديد للأبحاث
AL URDUN AL JADID
RESEARCH CENTER (UJRC)

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الحركة العمالية الأردنية
تاريخ مصور

هاني حوراني

فريق العمل:

تهاني دعنا: باحثة

علاء الدين قراقيش: تحرير النص

علي صلاح الدين البشار: معالج الصور

الياس طعمة: تصميم الغلاف والإخراج الفني

الطبعة الأولى 2024

عن مؤسسة فريدريش إيبرت:

مؤسسة فريدريش إيبرت هي منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، تأسست عام 1925 كإرث سياسي لفريدريش إيبرت وهو أول رئيس منتخب ديمقراطياً في ألمانيا، وتُعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية.

تهدف المؤسسة إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، ومساواة النوع الاجتماعي، فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن.

تدعم مؤسسة فريدريش إيبرت مؤسسات المجتمع المدني، من خلال التعاون مع عدد من مؤسسات شريكة من المجتمع المدني والأطياف السياسية المختلفة والنقابات العمالية لتعزيز منابر للحوار الديمقراطي، وعقد المؤتمرات، وورش العمل، والمنشورات المتعلقة بالشؤون الحالية والقضايا الاجتماعية.

مركز الاردن الجديد للدراسات مؤسسة غير حكومية مستقلة، تأسست عام 1990، كإمتداد لمجلة "الاردن الجديد" الفصلية (1984-1990). باشر عمله عام 1993، وهو مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة، ولدى دائرة المطبوعات والنشر بموجب القانون رقم 10 لسنة 1993.

وفي عام 1996 اطلق المركز برنامج التاريخ الاجتماعي، والذي يهدف الى توجيه الاهتمام نحو تاريخ الحركات والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. وخلال السنوات 1998-2012 عقد البرنامج خمسة مؤتمرات دولية حول تاريخ الاردن الاجتماعي، وأصدر أكثر من عشرة كتب في التاريخ الاجتماعي والسياسي الاردني.

كما أبدى البرنامج إهتمامه باستخدام الصور الفوتوغرافية والمواد البصرية الاخرى كمصادر للتأريخ. وكانت آخر مساهماته هذه كتاب "الأردن في مئة عام 1921/2021، تاريخ مصور" الصادر عام 2022، وكتاب "الحركة العمالية الاردنية: تاريخ مصور"، الصادر عام 2024.

الاهداء

إلى الرعيل الأول من قادة ومؤسسي الحركة النقابية العمالية الأردنية

زيدان يونس

زكي الشيخ ياسين

مصطفى عسقلان

وجيه منكو

موسى قويدر

شكر وتقدير

يستمدّ هذا الكتاب قوّته من مجموعة واسعة من الصور الفوتوغرافية، بما في ذلك الصور التاريخية، التي تم الحصول عليها بفضل تعاون عدد كبير من الشخصيات النقابية العمّالية أو أقاربهم. حيث قدّم هؤلاء هذه الصور والمواد البصرية والوثائق الخطية بسخاء لمؤلف الكتاب. كما كان للعديد من النقابيين، سواء أولئك الذين ما زالوا في مواقعهم، أو الذين غادروها مؤخراً، دور كبير في تزويدنا بالصور المحفوظة لديهم.

يرتكز هذا الكتاب على فكرة أساسية، وهي أن الصور الفوتوغرافية والمواد البصريّة كالأعمال الفنية والشارات والخرائط والرسوم، تشكّل وثائق بصرية قادرة على سرد تاريخ كامل. وعندما قررنا توثيق تاريخ الحركة العمّالية الأردنية من خلال الصور، تلقّينا استجابة إيجابية من عشرات النقابيين وأسر القادة النقابيين الراحلين، الذين قدّموا لنا صورهم إما لاستنساخها، أو للتبرّع بها لأرشيف مركز الأردن الجديد العمّالي، والذي يحتفظ منذ سنوات طويلة بمجموعة من الصور الفوتوغرافية والمحاضر الخاصة باجتماعات النقابات العمّالية الأردنية في مراحلها الأولى، بالإضافة إلى عدد كبير من المجلات والتقارير والدراسات والكتب التي توثق تاريخ الحركة العمّالية.

الآن، بعد أن أصبحت فكرة هذا الكتاب واقعاً ملموساً ومنتجاً بصرياً وتاريخياً، نودّ أن نعبّر عن شكرنا وامتناننا لكل من ساهم في تزويدنا بالصور والمواد المطبوعة، وفي مقدمتهم:

السيّد علاء محمد سليمان القيمري، الذي تكرّم بتقديم مجموعة كبيرة من الصور التي جمعها والده، النقابي البارز الذي ترأس النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص خلال الفترة من 1969 إلى 1976، وساهم في أنشطة نقابات عمالية أخرى قبل ذلك.

السيد يوسف موسى قويدر، الذي زوّدنا بمجموعة كبيرة من الصور التي جمعها والده النقابي الكبير موسى قويدر، أحد قادة العمل النقابي العمّالي في فلسطين والأردن منذ أربعينيات القرن الماضي، وأحد مؤسسي الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن في مطلع الخمسينيات.

الشكر موصول أيضًا إلى:

السيد غسان عسقلان، الذي زوّدنا بصور لوالده مصطفى عسقلان، أحد مؤسسي «نقابة عمّال ومستخدمي المؤسسات والبلديات والمحلات التجارية الحرة» عام 1954، وأحد الروّاد الذين ساهموا في بناء الحركة النقابية العمّالية في الأردن في مطلع الخمسينيات.

السيد طلال حسني الخفّش، الذي سهّل وصولنا إلى الأرشيف الإلكتروني لصور والده النقابي العمّالي الفلسطيني البارز حسني صالح الخفش (1917-1972).

السيد فتح الله العمراني، رئيس النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج، والذي تكرّم بإتاحة الفرصة لنا للوصول إلى أرشيف صور نقابته، إضافة إلى أرشيفه الشخصي.

السيد فهمي الكتوت، القيادي في الحزب الشيوعي الأردني والباحث الاقتصادي، والذي قدم لنا مجموعة من الصور التي توثق الأنشطة النقابية خلال فترة السبعينيات، حين كان آنذاك، ناشطًا نقابيًا ومناضلًا حزبيًا..

السيد يوسف حوراني، نائب رئيس النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة، لعدة دورات ورئيسها للفترة ما بين عام 1982 وعام 1984، والذي قام بتزويدنا بمجموعة مميزة من الصور الخاصة بنقابة المصارف.

السيد أحمد حيدر رشيد، ابن القائد النقابي حيدر رشيد، رئيس النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة، والذي زودنا بمجموعة من الصور الخاصة بوالده.

عائلة النقابي الراحل أحمد أبو خضرة، رئيس النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية، الذين زودونا ببعض الصور الفوتوغرافية أيضاً.

السيد خالد شريم، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمّال في الأردن خلال الأعوام 1992-1994، ورئيس النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين لسنوات، الذي زوّدنا بعدد كبير من الصور الفوتوغرافية التي توثّق نشاطاته النقابية الممتدة من ستينيات القرن الماضي، وحتى النصف الأول من التسعينيات.

السيد عاهد قنطار، الذي زوّدنا بصور فوتوغرافية توثّق فترة عمله كرئيس لاتحاد نقابات العمّال (1974/1976)، ورئيس النقابة العامة للنقل الجوي والسياحة (1971/1976).

السيد خالد زاهر الفناطسة، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمّال الحالي في الأردن، ورئيس النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين ما بين 2022 و2027، والذي زوّدنا بمجموعة كبيرة من صور النقابة.

الأستاذة بشرى السلمان، رئيسة النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية والزراعة والمياه، والتي تفضّلت بتزويدنا بعدد كبير من الصور الفوتوغرافية التي توثّق نشاطات النقابة خلال مراحل زمنية مختلفة.

السيد علي الحديد، عضو الهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين في الكهرباء منذ 1990، ورئيسها خلال الفترة من 2011 إلى 2022، والذي أتاح لنا الوصول إلى أرشيف صور نشاطات النقابة خلال فترة رئاسته.

السيد سمارة الخطيب، رئيس النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة، الذي تكرّم بتزويدنا بأرشيف صور النقابة الممتد عبر عدة عقود، وسمح لنا باستنساخ عدد كبير منها.

السيد فخري العجارمة، الذي شغل منصب رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء لدورة 2027/2022، وزوّدنا بعدد كبير من صور نشاطات النقابة.

السيد يوسف قنب، رئيس النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي، الذي تكرّم بإتاحة لنا فرصة الوصول إلى أرشيف صور النقابة.

السيد محمود الحياري، رئيس النقابة العامة للعاملين في البناء، والذي سمح لنا بنسخ صور الرؤساء السابقين لنقابة عمّال البناء منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي.

السيد محمود المعايطة، رئيس النقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك، والذي زوّدنا بعدد من الصور الفوتوغرافية التي توثق نشاطات النقابة.

السيد نبيل سالم، عضو الهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة، الذي زوّدنا بصور فوتوغرافية توثّق إنجازات ونشاطات النقابة.

المهندس عزام الصمادي، رئيس اتحاد النقابات العمّالية المستقلة الأردني، والذي تكرّم بتزويدنا بمجموعة من الصور والوثائق الذي توثّق مراحل مختلفة من نشاط الاتحاد.

السيد خليل ابو خورمة، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة السابق، ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في للسنوات (1984/1982)، الذي تلطف بتزويدنا بعدد من الصور الفوتوغرافية عن نشاطات نقابته وكذلك عن نشاطات الاتحاد العام للنقابات العمالية، إبان فترة رئاسته له

اعتمد هذا الكتاب في محتواه من الصور على مجموعة من المصادر المتنوعة والقيّمة، فقد استند إلى الأرشيف الشخصي لمعدّ الكتاب المتعلق بالحركة العمالية، بالإضافة إلى أرشيف السيد أحمد الأخرس. كما استفاد من الصور المحفوظة في المكتبة الوطنية، وكذلك الصور التي قدمها الراحل محمد جوهر، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمّال خلال الفترة من 1962 إلى 1971.

ولا يمكننا أن نغفل عن دور المصورين ساهر قدارة، حسن التميمي، وأحمد عبده، الذين قدّموا للمشروع عدد كبير من الصور التي توثق التحركات والاعتصامات والإضرابات العمالية التي جرت بين عامي 2008 و2013.

وكذلك، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكري للفريق الفني الذي ساهم في إعداد هذا الكتاب: من السيدة تهاني دعنا، والسيد جهاد المنسي، على جهودهما في التواصل مع قادة عدد من النقابات العمّالية للحصول على الصور الفوتوغرافية، السيد علاء الدين قراقيش، على تحريره نص الكتاب، السيد علي البشار، الذي تولّى عملية المسح الضوئي للصور الورقية، وعمل على ترميمها ومعالجتها للنشر، والسيد الياس طعمة الذي تولى الاخراج الفني للكتاب.

واخيراً، أود أن أختم كلمتي هذه بإجزاء بالغ إمتناني للسيد سڤن شڤيرزنسكي المدير المقيم لمؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق، والعاملين معه: إسراء أبو حسين، عبد الحميد الخطيب، ويوسف ابراهيم، الذين ساهموا بالتعاون معنا في بلورة فكرة هذا الكتاب، وقدموا لنا أفضل المساعدة على تنفيذه.

هاني حوراني

توطئة

في أواخر عام 2023، تواصل فريق مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمّان مع الباحث والمؤرخ الاجتماعي الأردني هاني الحوراني، مقترحين العمل على مؤلّف يستعرض تاريخ الحركة العمالية في الأردن. وجاء هذا الطلب بناءً على تاريخ طويل من التعاون والشراكة ما بين السيد الحوراني وبين المؤسسة، والذي يعود إلى تسعينيات القرن الماضي. وخلال النقاشات التي تلت ذلك، تم التوصل سريعًا إلى أن الهدف لم يكن إعداد دراسة أكاديمية بحتة، وإنما تأليف كتاب يستهدف جمهوراً واسعاً، خاصة من الأجيال الشابة، لتعريفهم على تاريخ نضال العمال والنقابات في الأردن.

وبناءً على ذلك، تم الاتفاق على عرض هذا التاريخ من خلال كتاب مصوّر يعتمد بشكل أساسي على الصور والمواد البصرية، مع نصوص مساندة، تعزز فهم المراحل المختلفة لتطور العمل النقابي وتنظيم الطبقة العاملة في البلاد. حيث حظيت المواد البصرية بأولوية قصوى في هذا المشروع، وشكّلت الأساس الذي استند إليه إعداد النصوص المصاحبة.

أود أن أعرب عن خالص امتناني لهاني الحوراني على الجهود الكبيرة التي بذلها خلال هذه العملية، واثقاً من أن هذا الكتاب سيساهم بشكل كبير في رفع مستوى الوعي بإنجازات الحركة العمالية وتحدياتها في الأردن. كما أود أن أشكر زملائي إسراء أبو حسين وعبد الحميد الخطيب ويوسف إبراهيم على جهودهم الحثيثة لتحقيق هذا الإنجاز وإصدار أول نسخة من تاريخ الحركة العمالية الأردنية بهذا الأسلوب المبتكر.

سفن شفيرزنسكي

المدير المقيم لمؤسسة فريدريش إيبرت –

الأردن والعراق

مقدمة

يسعى هذا الكتاب الى أن يقدم سرداً بصرياً عن مسيرة الحركة العمالية الأردنية منذ البدايات المبكرة لنشوء العمل المأجور في الأردن، أي في العقدين الأخيرين من العهد العثماني، مروراً بمحاولات التنظيم العمالي والنقابي إبان عهد الامارة والانتداب البريطاني، الى أن تحققت القفزة الكبرى في النصف الأول من خمسينيات القرن السالف الذي شهد تأسيس أولى النقابات العمالية، والتي تولت بدورها تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنية، وهو الاتحاد الذي مرت هذا العام الذكرى السبعون لتأسيسه في تموز/ يوليو 1954.

وعلى الرغم من صدور العديد من المؤلفات التي تؤرخ لمسيرة الحركة العمالية الأردنية، الا ان هذا الكتاب يمتاز عن المؤلفات السابقة، باعتماده على المواد البصرية، ولاسيما الصور الفوتوغرافية، بصورة رئيسية إضافة الى تتبع وتوثيق الرسوم والشارات والرموز التي ميزت مطبوعات كل واحدة من المنظمات النقابية – العمالية التي عرفها الأردن، مما يظهر الغنى الشديد لتجربة الحركة العمالية الأردنية والجهود الجبارة التي بذلتها في مراحل نضالها المختلفة.

ومع أن هذا الكتاب لا يدعي أنه تمكن من تقديم رواية كاملة، بالصور والوثائق، للمسار الطويل والحافل الذي مرت به الحركة العمالية الأردنية، حيث إكتنفت عملية إعداده العديد من المصاعب، قبل الوصول الى الصور التي توفرت للكتاب ورسمت ملامح كل مرحلة من مراحل النضال العمالي.

ومن المؤمل أن يحفز صدور هذا المؤلف المصور عن تاريخ الحركة العمالية الأردنية المؤسسات النقابية والمهنية وعموم التنظيمات الاجتماعية، والسياسية على بناء أراشيفها الخاصة من الصور، بما يحفظ ذاكرة هذه المؤسسات والتنظيمات من الإهمال والضياع.

وغير خاف على القارئ الأردني والعربي أن إعداد هذا الكتاب بصيغة السرد البصري لتاريخ الحركة العمالية الأردنية يكاد يكون جهداً غير مسبوق في التقاليد العربية لتدوين وكتابة تاريخ الحركات الاجتماعية، حيث غلبت على المساهمات العربية في حقل التاريخ الاجتماعي اللجوء الى الوثائق النصية أو المكتوبة، شأنه في ذلك شأن الكتابات العربية في الحقول التاريخية المختلفة. وفإذا ما تمت الاستعانة بالصور الى جانب النص السردي أو المكتوب، فغالباً ما يكون هذا من باب "تزيين" النص التاريخي أو تعزيزه بعنصر مكمل للمادة المكتوبة، في حين اننا ننطلق هنا في النظر الى الصور الفوتوغرافية والمواد البصرية الأخرى باعتبارها وثائق مرئية، ومصدر هام للمعلومات.

هذا وتسمح منهجية التأريخ البصري للحركة العمالية بالصور للقارئ المهتم بخوض تجربة «السفر عبر الزمن» لمعاينة وتتبع مسار هذه الحركة الاجتماعية البالغة الأهمية، أي الحركة العمالية الأردنية، منذ البدايات المبكرة الى اليوم، ليواكب من خلال الصور مراحل نمو وصعود الحركة العمالية الأردنية، وليتعرف على المصاعب والعقبات التي اعترضت مسارها.

تكشف فصول هذا الكتاب عن الصفحات المشرقة والمضيئة من مسيرتها، خلال العقود السبعة الأخيرة، كما تكشف عن مظاهر التراجع التي مرت بها في مراحل معينة، ولاسيما في العقدين الأخيرين من مسيرتها، رغم أن هذين العقدين الاخيرين لم يخلوا ايضاً من ومضات ضوء، ومحاولات مستمرة للخروج من حالة التراجع والنكوص التي تميزها حتى اليوم.

إن الهدف الرئيسي من إصدار هذا الكتاب هو اطلاع الأجيال الشابه من الطبقة العاملة الأردنية، ومن النقابيين على الصورة الكبرى لكفاح الحركة العمالية، وهي صورة ملهمة ومعبرة عن المسار الصعب الذي شقته الأجيال السابقة من مناضلي الحركة العمالية، وكيف حققت العديد من الإنجازات وتمكنت من احتلال مكانة بارزة في الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الرسالة المرتجاة من هذا الكتاب هي دعوة هذه الأجيال الجديدة من أبناء الطبقة العاملة الى مواصلة النضال الذي بدأه الأجداد والأباء من اجل الدفاع عن الحقوق العمالية، ومن اجل حياة كريمة ظافرة.

هذا وينقسم الكتاب الى عدة فصول يصف كل منها سمات كل مرحلة من مراحل تطور الحركة العمالية الأردنية، من خلال الصور والنصوص التي تتقدمها أو توازيها.

ويجد القارئ في نهاية الكتاب قوائم بمصادره ومراجعه النصية والبصرية.

هاني حوراني

تشرين الأول/ أكتوبر 2024

المحتويات

الفصل الأول:
البدايات المبكرة للعمل المأجور: نهاية العهد العثماني 12

الفصل الثاني:
تشكُّل قوة العمل المأجور في شرقيّ الأردن وبدايات التنظيم العمّالي 24

الفصل الثالث:
بعد النكبة: إعادة بناء التنظيمات النقابية في الضفة الغربية (1952/1948) 38

الفصل الرابع:
نضال ضفتيّ الأردن من أجل التنظيم النقابي (1957/1952) 46

الفصل الخامس:
أزمة نيسان/ إبريل 1957 وأثرها على تراجع الحركة العمالية (1957 – 1967) 62

الفصل السادس:
انتعاش الحركة العمّالية الأردنية بعد نكسة حزيران 1967 (1971/1967) 78

الفصل السابع:
الدولة تعيد هيكلة الحركة العمالية الأردنية (1976/1971) 94

الفصل الثامن:
تراجع استقلالية الحركة العمالية (1989/1976) 114

الفصل التاسع:
الحركة العمالية الأردنية في مرحلة الانفتاح السياسي (1999/1989) 130

الفصل العاشر:
الحركة العمالية في ظل اندماج الأردن بالعولمة (1999/ 2007) 142

الفصل الحادي عشر:
التراجع الاقتصادي يفاقم معاناة الطبقة العاملة ويطلق موجة التحركات المطلبية (2008/ 2013) 152

الفصل الثاني عشر:
استمرار الآثار الاقتصادية لأزمة عام 2008 وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة (2013-2023) 164

ملحق رقم 1:
نماذج من أختام وشعارات النقابات العمالية الاردنية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. 176

ملحق رقم 2:
كتب ومطبوعات عن الحركة العمالية الاردنية 178

ملحق رقم 3:
اغلفة بعض المجلات والنشرات الصادرة عن الحركة العمالية الاردنية 180

ملحق رقم 4:
بعض اغلفة دفاتر محاضر اجتماعات أولى النقابات العمالية في الاردن 182

مصادر ومراجع البحث 184

مصادر الصور الفوتوغرافية 187

2- قطار عثماني يقطع "الجسور العشرة" التي بنيت في منطقة القويسمة، عمان، عام 1908، والتي تصل سكة الحديد بين عمان ومعان جنوباً (الصورة من الأرشيف العثماني)

الفصل الأول:
البدايات المبكرة للعمل المأجور: نهاية العهد العثماني

الفصل الأول:

البدايات المبكرة للعمل المأجور

نهاية العهد العثماني

منذ عام 1516، خضع الأردن للحكم العثماني مثل بقية المنطقة، واستمر ذلك لمدة تقارب 400 عام، وفي عام 1921، تأسست إمارة شرق الأردن ككيان مستقل لأول مرة، لكنها كانت دائمًا جزءًا أساسيًا من بلاد الشام أو سوريا الطبيعية.

خلال الفترة العثمانية، اكتسب الأردن أهمية كبيرة؛ باعتباره طريقًا رئيسيًا لحجّاج بلاد الشام المتّجهين إلى الأماكن المقدسة. ورغم ذلك، عانى الأردن في تلك الفترة من الفوضى وانعدام الأمن، خاصة بعد انسحاب قوّات محمد علي حاكم مصر من بلاد الشام التي غزاها في عام 1831.

في العقد الرابع من القرن التاسع عشر، تراجعت السيطرة المركزية في الأردن، وازدادت سطوة القبائل البدوية التي فرضت نظام «الخاوات» على المناطق الزراعية، واستحوذت على فائض إنتاجها، مما أدى إلى تدهور الزراعة، وانخفاض عدد القرى المأهولة.

ابتداءً من العقد الخامس من القرن التاسع عشر، بدأت السلطات العثمانية باستعادة السيطرة على شمال ووسط الأردن، حيث تم ربط المنطقة الشمالية بين نهريّ اليرموك والزرقاء بمتصرفية حوران، بينما أصبحت المنطقة الوسطى الواقعة بين نهريّ الزرقاء والموجب، جزءًا من قضاء السلط، وتابعة لولاية نابلس، أما جنوب الأردن -جنوب نهر الموجب- فقد بقي خارج السيطرة العثمانية حتى عام 1894، أي عندما أمرت الدولة العثمانية والي دمشق بإخضاع المنطقة، فأرسل حملة عسكرية دخلت الكرك بسلام، وأنشأ فيها متصرفية الكرك التي انضمت إلى ولاية الشام، هذا وبقيت العقبة تحت السيطرة المصرية حتى عام 1892 قبل أن تنضم إلى ولاية الحجاز.

أدَت استعادة السيطرة العثمانية على شمال ووسط الأردن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى انتعاش الاقتصاد الزراعي، وتوسّع المساحات المزروعة، وزيادة عدد التجمعات الحضرية.

وعلى الرغم من زيادة الأعباء الضريبية على الأراضي والماشية، شهد أواخر القرن التاسع عشر والعقدين الأوّلين من القرن العشرين ازدهارًا ملحوظاً في الزراعة والرعي، مع زيادة ارتباط هذه الأنشطة بالأسواق المجاورة والعالمية، حيث تم تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية من الأردن إلى فلسطين، ومنها إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، بما في ذلك الخيول والإبل أيضاً.

عرفت بعض المدن، مثل السلط وعمّان، ازدهارًا تجاريًا وعمرانيًا، مما جذب التجّار والحرفيّين والعمّال الزراعيين من البلدان المجاورة، وقد كان التطور الأبرز هو إنشاء الخط الحديدي الحجازي في العقد الأول من القرن العشرين، والذي امتدّ عبر الأردن من الشمال إلى الجنوب، لمسافة تتجاوز 400 كيلومتر، وتم بناء 34 محطة على طول سكة حديد الحجاز، الأمر الذي حوّل العديد منها إلى مراكز حضرية، وأسواق لتصريف المنتجات الزراعية والحيوانية، كما وفرت هذه المحطات فرص عمل مؤقتة للسكان المحليين خلال مراحل البناء.

3- مجموعة كبيرة من العمال يعملون على مد سكة حديد الحجاز (الصورة من الأرشيف العثماني)

دور سكة حديد الحجاز في خلق مهن وحرف جديدة

في أيلول/سبتمبر 1900، أعلن السلطان عبدالحميد الثاني عن خطته لإنشاء خط حديدي جديد، وتم افتتاح القسم الممتدّ بين عمّان ودرعا في الأول من أيلول/سبتمبر 1903. تلاه افتتاح القسم الرابط بين عمّان ومعان في أيلول/سبتمبر 1904، وفي الشهر نفسه من عام 1907، تم تدشين القسم الواصل بين محطتيّ معان والكرك.

أدى إنشاء الخط الحديدي في الأراضي الأردنية إلى توفير فرص عمل ومهن جديدة لم تكن متوفرة من قبل، مثل وظائف المحاسبة، وشرطة الدرك، والخدمات الطبية، وإدارة المعاملات، ووظائف مأموري المحطات، والفنيين في ورش إصلاح العربات، بالإضافة إلى خلق فرص العمل للعمّال العاديين. وساهم أيضاً في إنشاء مجموعة من المخابز والمقاهي وغرف الضيافة، كما هو الحال في محطة عمان.

أما في الزرقاء، فقد تم بناء فندق وغرف وأماكن لتوفير احتياجات العمّال بأسعار منخفضة، كما شهدت المنطقة نشوء مجموعة من الصناعات الجلدية، التي استفادت من وفرة جلود الحيوانات، وكانت تُصدّر منتجاتها إلى دمشق.

رافق إنشاء سكة الحديد أيضاً ظهور العمل المأجور في أشكاله الأولى في الأردن، وعلى الرغم من أن بناء السكة كان يعتمد بشكل رئيسي على الجيش العثماني، إلا أنه تم إسناد بعض الأعمال اليدوية إلى العمالة المحلية في مناطق مرور السكة الحديدية، فقام أفراد من قبيلة بني صخر مثلاً بنقل ستة آلاف عمود للسلك البرقي من محطة المزيريب إلى معان، مع جميع مستلزماتها من صناديق وأسلاك، بينما تكفّلت قبيلة بني عطيّة بتوصيل الأعمدة من معان إلى مدائن صالح، مستخدمةً أكثر من 200 بعير في نقلها، وتم هذا العمل خلال خمسة عشر يومًا فقط، ومع إنشاء محطات القطار، زاد عدد العتّالين والحمّالين في مختلف المحطات.

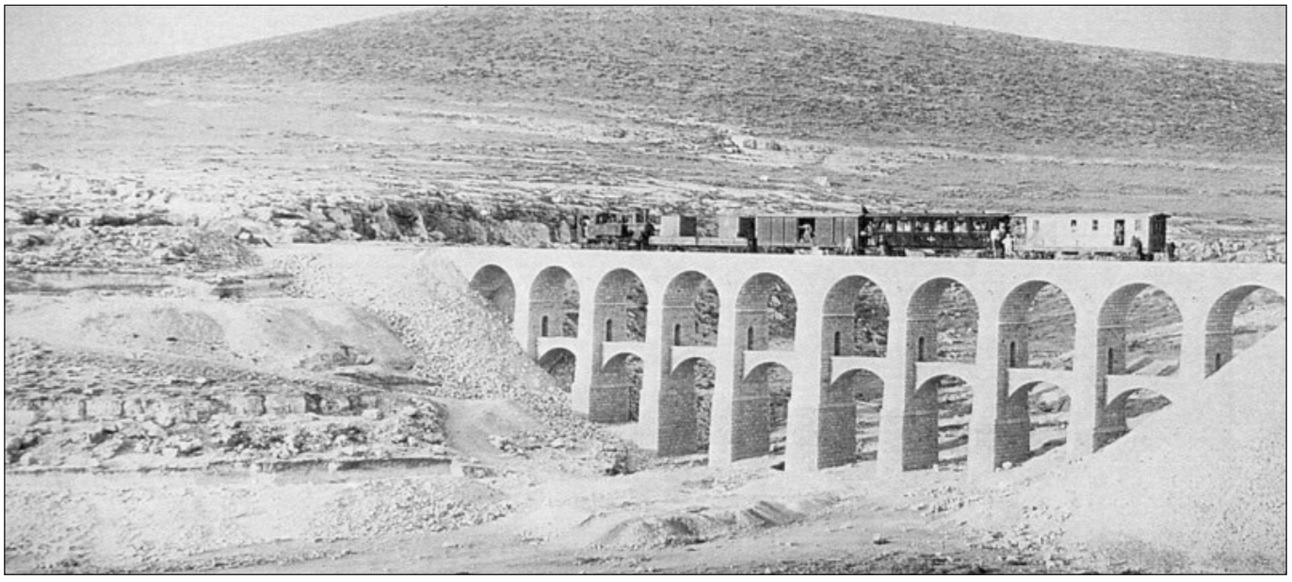

4- قطار عثماني يعبر فوق "الجسور السبعة" بالقرب من عمان 1903 (الصورة من الأرشيف العثماني)

5- محطة سكة حديد الحجاز في معان (الصورة من الأرشيف العثماني)

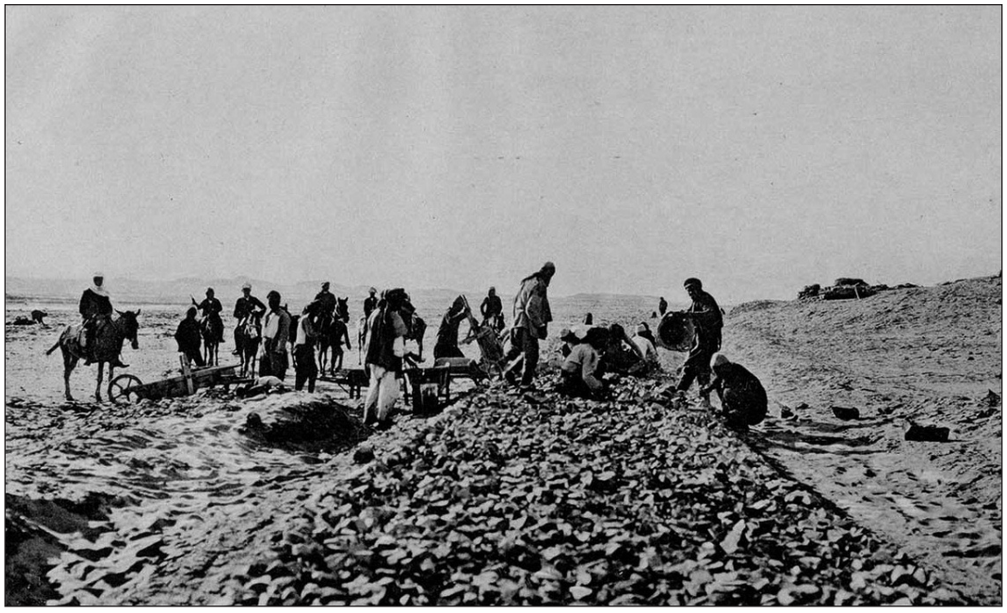

6- استعانت السلطات العثمانية بسكان المناطق التي تمر منها سكة حديد الحجاز في شق الطريق ونقل المواد إلى أماكن العمل (الصورة من الأرشيف العثماني)

7- عمال محليون يمدون القضبان لسكة حديد الحجاز (الصورة من الأرشيف العثماني)

8- صورة أخرى لعمال محليون يمدون القضبان لسكة حديد الحجاز
(الصورة من الأرشيف العثماني)

9- مشهد آخر لعمال محليون يمدون القضبان لسكة حديد الحجاز
(الصورة من الأرشيف العثماني)

نشوء العمل المأجور في شرقيّ الأردن

كان اقتصاد شرق الأردن يعتمد بشكل كبير على المقايضة، وذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، ومع نهاية ذلك القرن، تحوّل الاقتصاد تدريجياً نحو التعامل بالنقود، وقد ساهمت السياسات الضريبيّة العثمانية وزيادة التجارة مع الأسواق المجاورة والأسواق الأوروبية في تعزيز التحول إلى الاقتصاد النقدي.

بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت المدن والبلدات الرئيسية في شرق الأردن، ومنها عجلون والسلط والكرك والطفيلة ومعان، تتداول العملات النقدية، مثل العملة المجيدية، والليرات الذهبية، كالليرة العثمانية والفرنسية والإنجليزية.

خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين، شهدَ الأردن تحوّلات اقتصادية واجتماعية عميقة، كان من نتائجها تركّز الأراضي في أيدي كبار الملاكين والتجار والمرابين، ونتيجةً لذلك، فقد العديد من الفلاحين ملكيتهم للأراضي؛ بسبب عدم قدرتهم على سداد الديون، مما أسهم في ظهور العمالة المحلية المأجورة.

مع التوسّع السريع في استصلاح الأراضي للزراعة، جذبت منطقة شرق الأردن المزيد من العمّال المهاجرين من مصر وفلسطين وحوران، وبدأ العمل مقابل أجر نقدي بالانتشار. على سبيل المثال، في مزرعة أبو جابر في اليادودة، عمل عمّال من نابلس والقدس ورام الله في فلسطين، ومن حوران في جنوب سوريا، وكان العمّال ينقسمون حسب عقود العمل؛ فعمال حراثة الأرض يعملون بأجر يومي من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى شباط/ فبراير، وكذلك في أشهر الحصاد من أيار/ مايو إلى آب/ أغسطس. أما العمال المرابعون، فكانوا يحصلون على ربع المحصول الناتج من عملهم، إلى جانب الطعام والمسكن.

مع ذلك، كانت شروط العمل تتأثر بتوفّر فائض في قوة العمل المحلية، مما كان يسبب تآكل مكاسب العمال. وقد لاحظ المؤلف يوجين روغان تناقص نصيب العمّال المرابعين من ربع المحصول بعد حسم ضريبة العُشر، أي ما يساوي 21.9% من إجمالي المحصول قبل عام 1903 إلى 16.7% في عام 1911.

أما العمّال الذين يعملون مقابل أجر، والذين كانوا محرومين من أي حماية قانونية، فكانت أجورهم تتأثر بعوامل العرض والطلب، وطبيعة وكمية المحصول، وتُظهر سجلات مزرعة اليادودة أن أجرة حصاد القمح كانت ثمانية قروش في اليوم، وحصاد الشعير خمسة قروش، بينما كانت أجرة المرأة التي تعمل في جني الفول والبقول لا تتعدى ثلاثة قروش في اليوم.

ويوضّح يوجين روغان أن هناك أمثلة مشابهة لأجور العاملين في رعي الماشية، حيث كانت أجورهم متدنّية جدًا، مشيرًا إلى وجود فائض في العمالة في هذا المجال، يشبه الفائض في قوة العمل الزراعية.

10- مشغل اقامه العثمانيون في العقبة أثناء مد سكة حديد الحجاز
(الصورة من الأرشيف العثماني)

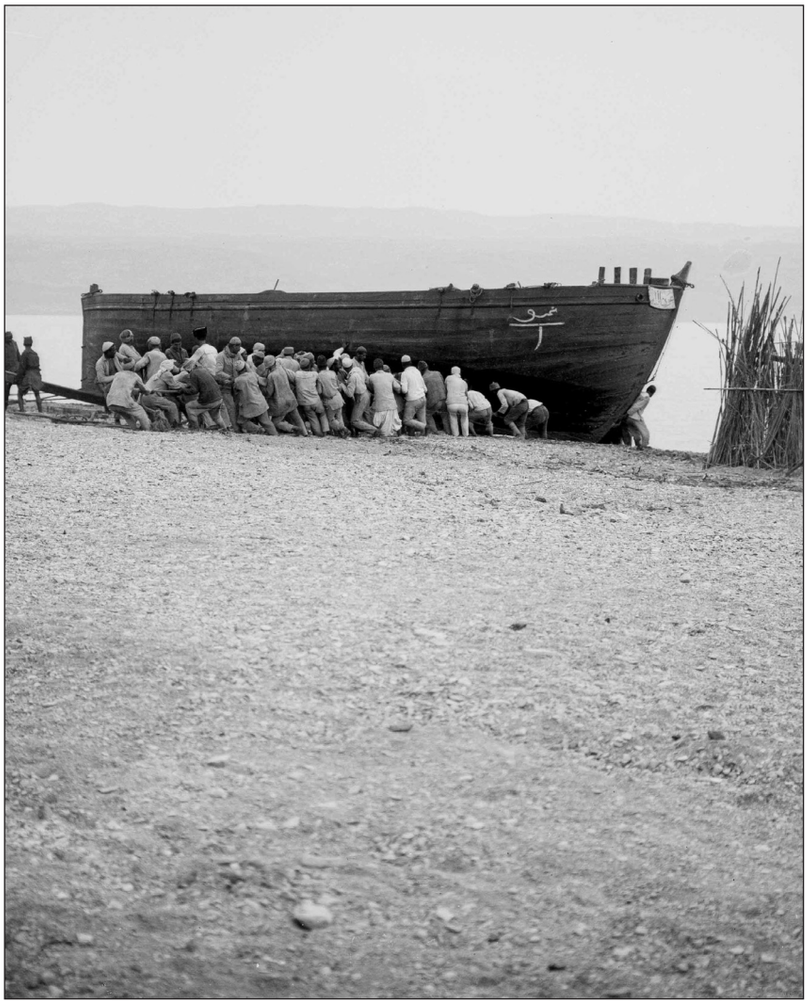

11- عمال يجرون قارب خشبي على شاطئ العقبة
(الصورة من الأرشيف العثماني)

إنشاء موانئ على شواطئ البحر الميت

منذ عام 1895 كان لدى السلطات العثمانية تفكير بربط كل من الكرك ومعان بالقدس عن انشاء طريق اريحا – البحر الميت ومن ثم بساحل البحر الأبيض المتوسط وتم إيفاد صدقي افندم، أحد ضباط البحرية العثمانية لاجراء كشف فني على الطريق المزمع إنشاؤه بين قصبة الكرك والبحر الميت ومرسى السفن على سواحل البحر الميت. وبعد تحري عمق البحر الميت. أعد الضابط المذكور تقريراً مفصلاً وطلب بناء سفينة بمواصفات تنسجم مع طبيعة البحر الميت، كما بين التقرير كلفة إنشائها والزوارق الاخرى المستخدمة هناك.

ويفيد محضر أعدته دائرة الاركان الحربية في 8 نيسان/ إبريل 1895 استناداً الى تقرير اثنين من مفتشيها أن الرأي إستقر على أن تتكفل متصرفية القدس بإنشاء طريق اريحا – ساحل البحر الميت، البالغ طوله عشر كيلومترات، وتقوم ولاية سورية بانشاء القسم الممتد من غور المزرعة الواقع في نهاية البحر الميت الى موقع الكرك، الذي يبعد مسافة ست ساعات، وأن تقوم متصرفية القدس بتشغيل عدد من الزوارق في البحر، وبناء مرسى خشبي للزوارق في الساحل الشمالي للبحر، و آخر على الساحل الجنوبي للبحر الميت، وهو يعد مرفأ الكرك.

إنظر: "الأردن من خلال وثائق الأرشيف العثماني"، إعداد فاضل بيات، استانبول، 2022. ص 244 و248

12- المرفأ الخشبي على شاطئ البحر الميت، بالقرب من غور المزرعة
(الصورة من الأرشيف العثماني)

13- عمال يحملون اكياس الحبوب الى سطح المركب
(الصورة من الأرشيف العثماني)

14- قافلة جمال تنقل الحبوب الى قارب على شاطئ البحر الميت الشرقي
(الصورة من الأرشيف العثماني)

15- قوارب تنتظر تحميل البضائع قبل نقلها الى الضفة الفلسطينية من البحر الميت
(الصورة من الأرشيف العثماني)

16- جنود بريطانيون وعمال محليون يعملون على بناء جسر اللنبي على نهر الاردن
(من مجموعة إريك ماتسون، مكتبة الكونغرس الأمريكي)

الفصل الثاني:

تشكُّل قوة العمل المأجور في شرقيّ الأردن وبدايات التنظيم العمّالي

الفصل الثاني:

تشكُّل قوة العمل المأجور في شرقيّ الأردن وبدايات التنظيم العمّالي

ظهر الأردن الحديث، الذي عُرف أولاً باسم «إمارة شرقيّ الأردن» ولاحقًا باسم «المملكة الأردنية الهاشمية»، بعد انسحاب القوات العثمانية من بلاد الشام عام 1918، وتقاسمت بريطانيا وفرنسا السيطرة على المنطقة، حيث وُضعت فلسطين وشرقيّ الأردن تحت الانتداب البريطاني، بينما سيطرت فرنسا على لبنان وسوريا الشمالية، وأطاحت بحكومة الملك فيصل التي قامت في دمشق بعد الانسحاب العثماني.

تكوّنت إمارة شرقيّ الأردن من ثلاثة ألوية كانت جزءاً من حكومة الملك فيصل، وهي الكرك والبلقاء وجنوب لواء حوران، وفي عام 1925، انضمت معان والعقبة إلى شرقيّ الأردن، بعد أن كانتا تابعتين لمملكة الحجاز، لتتشكل الحدود الحديثة للمملكة كما نعرفها اليوم.

تسلّم الأمير عبد الله بن الحسين مهام الحكم لشرقيّ الأردن في نيسان/أبريل 1921، وذلك بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أيام في القدس مع السير ونستون تشرشل، حيث اتفقا على توليه الحكم تحت الإشراف البريطاني. لكنه كان ملزماً بشروط الانتداب البريطاني، والحفاظ على أمن الحدود مع فلسطين وسوريا.

في أوائل العشرينيات، كان يتراوح عدد سكان شرقيّ الأردن بين 225,000 و230,000 نسمة، حيث شكّل البدو الرحّل وشبه الرحّل حوالي 46% من السكان، أما سكان الريف والحضر فكانوا يشكّلون حوالي 54% من مجمل السكّان.

كانت بريطانيا تنظر إلى شرقيّ الأردن باعتباره منطقة استراتيجية تربط بين مصالحها الحيوية في العراق وفلسطين ومصر، ولذلك ركزت على تطوير البنية التحتية هناك، واهتمّت ببناءالطرق والمطارات والقواعد العسكرية، كما رسمت الحدود مع الدول المجاورة، وأقامت نقاط عبور للسيطرة على حركة السكان، ومنع تسلّل الثوار، وعملت بشكل حثيث على حماية المنطقة.

أثّرت هذه السياسات في اقتصاديات البدو الذين كانوا يعتمدون على الرعي والتنقل، ومع مرور الوقت، تحوّل البدو إلى الزراعة وأصبح عددهم أقل، ليشكلوا بحلول عام 1946 حوالي 22% من السكان.

على صعيد آخر، واجه سكّان الريف بعض الصعوبات؛ بسبب اعتمادهم على الزراعة المطريّة، مما أدى إلى تقلّب المحاصيل، وقد عانى بعضهم من المجاعات في سنوات الجفاف، مما اضطرّهم إلى رهن أراضيهم ومن ثم تحول ملكيتها إلى أيدي التجار والمُرابين.

أما السياسات البريطانية، فقد شجّعت على تفكيك الملكيات المشاعية، وتشجيع الملكيات الفردية، مما أدى إلى انتقال المزيد من الأراضي إلى كبار الملاكين، وتحوّل الفلاحون الصغار إلى عمّال أو محاصصين.

وفي الوقت نفسه، سعت بريطانيا إلى تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين شرقيّ الأردن وفلسطين، حيث أزالت الحواجز الجمركية بين البلدين، مما مكّن شرقيّ الأردن من تزويد السوق الفلسطيني بالمنتجات الزراعية والحيوانية، وفي المقابل، كانت فلسطين تزوّد شرقيّ الأردن بالسلع المصنّعة.

ورغم توفر الموارد الطبيعية، مثل أملاح البحر الميت والفوسفات، لم تشجع بريطانيا الاستثمار في الأردن، لكنها فتحت المجال لرؤوس الأموال الصهيونية للاستثمار في إستخراج خامة البوتاس والموارد المائية، واعتمدت هذه المشاريع على العمالة اليهودية من فلسطين، ولم يستفد منها السكان المحليون.

٦٥

قانون الاجتماعات العامة الموقت لسنة ١٩٣٣

ان قانون الاجتماعات العامة الموقت لسنة ١٩٣٣ المنشور في العدد ٤٠٠ من الجريدة الرسمية قد أحيل عملا بالمادة ٤٦ من القانون الاساسي على المجلس التشريعي العالي فحال منه في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٦-١٩٣٤ قبولا وبات بشكله المدرج في العدد المذكور قانوناً دائمياً .

٤—٧—١٩٣٤ رئيس الوزراء

ابراهيم

القانون الموقت

لتعديل المادة الثالثة من قانون المطبوعات المؤرخ في ١٦ تموز سنة ١٣٢٥

ان القانون الموقت لتعديل المادة الثالثة من قانون المطبوعات المؤرخ في ١٦ تموز سنة ١٣٢٥ والمنشور في العدد ٣٩٨ من الجريدة الرسمية والذي أحيل على المجلس التشريعي عملا بأحكام المادة (٤٦) من القانون الاساسي قد قبل من لدن المجلس المشار اليه في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥—١—١٩٣٤ وبات بشكله المدرج في العدد المذكور قانوناً دائمياً .

٢٨—١—١٩٣٤ رئيس الوزراء

ابراهيم

ينشر فيما يلي (نظام لالغاء نظام المجالس الطائفية للروم الارثوذكس لسنة ١٩٣٤) المنشور في العدد ٤٠٧ من الجريدة الرسمية الذي أقره المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠—١—١٩٣٤ ورقم ١٥٨ واقترن بتصديق صاحب السمو الملكي الامير المعظم أيده الله .

٦—٢—١٩٣٤ رئيس الوزراء

ابراهيم

نظام

المادة لالغاء نظام المجالس الطائفية للروم الارثوذكس لسنة ١٩٣٤

١ — يمسى هذا النظام (النظام الملغى لنظام المجالس الطائفية الدينية لطائفة الروم الارثوذكس لسنة ١٩٣٤) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ — يلغى نظام المجالس الطائفية للروم الارثوذكس لسنة ١٩٣٤ .

نظام

صادر بموجب المادة (٣١) من قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٦

عملا بالسلطة المخولة الي بموجب المادة (٣١) من قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧ اصدر النظام الآتي باعتبار انه متعلق برفاهية القوة بحسب ما أشير اليه في الفقرة (ز) من القانون الآنف الذكر :

المادة الاولى — لا يجوز حجز شيء من رواتب أفراد وصف ضباط الجيش العربي من أجل ديون شخصية .

المادة الثانية — لا يؤثر حكم هذا النظام على تنفيذ الاحكام التي صدرت قبل تاريخ العمل به .

17- قانون الاجتماعات العامة 1933

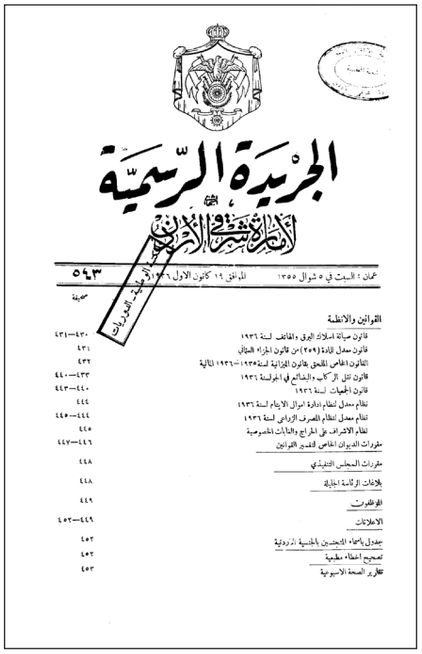

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : السبت في ٥ شوال ١٣٥٥ الموافق ١٩ كانون الاول ١٩٣٦

٥٤٣

صحيفة

القوانين والانظمة

قانون صيانة املاك الدولة والمتاف لسنة ١٩٣٦ ٤٣٠—٤٣١

قانون معدل لمادة (٢٥٩) من قانون الجزاء العثماني ٤٣١

قانون الجمعيات الخيرية لسنة ١٩٣٦ ٤٣٢

القانون الخاص الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٥—١٩٣٦ المالية

قانون نقل الركاب والبضائع في الجولة لسنة ١٩٣٦ ٤٣٣—٤٤٠

قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ ٤٤٠—٤٤٣

نظام معدل لنظام ادارة اموال الايتام لسنة ١٩٣٦ ٤٤٤

نظام معدل لنظام المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦ ٤٤٤—٤٤٥

نظام الاشراف على المراجع والمثابات المخصوصة ٤٤٥

مقررات الديوان الخاص لتفسير القوانين ٤٤٦—٤٤٧

مقررات المجلس التنفيذي ٤٤٨

بلاغات الرئاسة الجليلة ٤٤٨

الموظفون ٤٤٩

الاعلانات ٤٤٩—٤٥٢

جدول باسماء المتجنسين بالجنسية الاردنية ٤٥٢

تصحيح اخطاء مطبعية ٤٥٢

تقارير الصحة الاسبوعية ٤٥٣

18- قانون الجمعيات الخيرية 1936

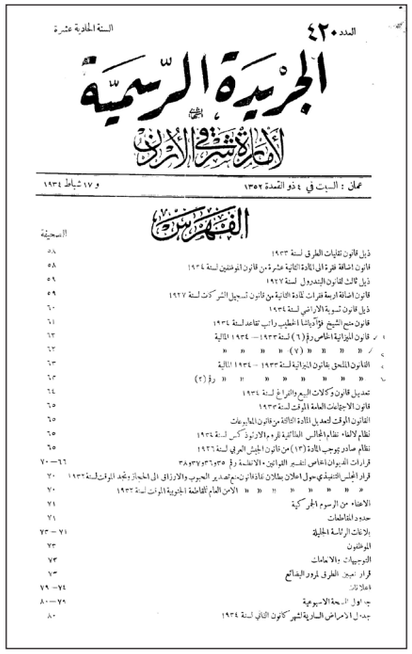

العدد ٤٢٠ السنة الحادية عشرة

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : السبت في ٤ ذو القعدة ١٣٥٢ و ١٧ شباط ١٩٣٤

الفهرس

الصحيفة

ذيل قانون تعليمات الطرق لسنة ١٩٣٣ ٥٨

قانون اضافة فقرة الى المادة الثانية عشرة من قانون الموظفين لسنة ١٩٣٤ ٥٨

ذيل ثالث لقانون التدويل لسنة ١٩٢٧ ٥٩

قانون اضافة فقرات للمادة الثانية من قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ ٥٩

ذيل قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٤ ٦٠

قانون منح الشيخ فؤاد تيتا الخطيب راتب تقاعد لسنة ١٩٣٤ ٦١

قانون الميزانية الخاص رقم (٤) لسنة ١٩٣٣—١٩٣٤ المالية ٦٣

« « « « « (٧) « « « ٦٣

القانون الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٣—١٩٣٤ المالية ٦٣

« « « « « « « « « رقم (٢) ٦٣

تعديل قانون وكالات البيع والشراء لسنة ١٩٣٤ ٦٤

قانون الاجتماعات العامة الموقت لسنة ١٩٣٣ ٦٥

القانون الموقت لتعديل المادة الثالثة من قانون المطبوعات ٦٥

نظام لالغاء نظام المجالس الطائفية للروم الارثوذكس لسنة ١٩٣٤ ٦٥

نظام صادر بموجب المادة (٣١) من قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٦ ٦٥

قرارات الديوان الخاص لتفسير القوانين ٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ ٦٦—٧٠

قرار المجلس التنفيذي حول اعلان بطلان نفاذ قانون تنظيم تهريب الحبوب والارزاق الى الحجاز ونجد الموقت لسنة ١٩٣٣ ٧٠

« « « « « « « « « الامن العام للقافلة الجنوبية الموقت لسنة ١٩٣٣ ٧٠

الاعفاء من الرسوم الجمركية ٧١

حدود المقاطعات ٧١

بلاغات الرئاسة الجليلة ٧١—٧٣

الموظفون ٧٣

التوجيهات والاعلانات ٧٣

قرار تعبيد الطرق لمرور البضائع ٧٣

الاعلانات ٧٤—٧٩

جدول الصحة الاسبوعية ٧٩—٨٠

جدول الامراض السارية لشهر كانون الثاني لسنة ١٩٣٤ ٨٠

19- غلاف قانون الاجتماعات العامة 1933

27

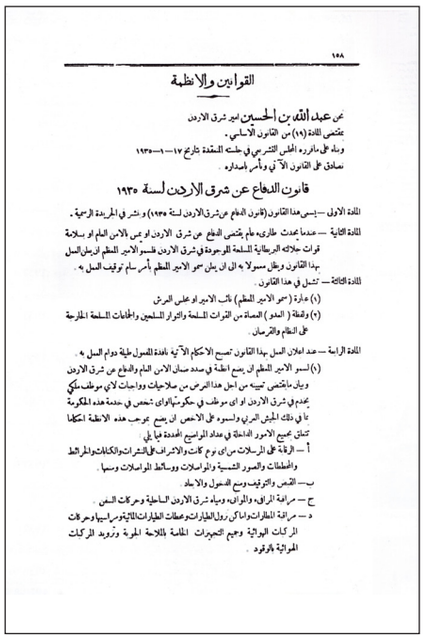

١٩٨

القوانين والانظمة

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧—١—١٩٣٥

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره .

قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥

المادة الاولى — يسمى هذا القانون (قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥) وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية — عندما يحدث طارىء عام يقتضي الدفاع عن شرق الاردن او يمس الامن العام او سلامة قوات حلفائه البريطانية المسلحة الموجودة في شرق الاردن فلسمو الامير المعظم ان يعلن العمل بهذا القانون ويظل معمولا به الى ان يعلن سمو الامير المعظم بأمر سام توقيف العمل به .

المادة الثالثة — تشمل في هذا القانون .

(١) عبارة (سمو الامير المعظم) تأتي الامير او على العرش

(٢) وكلمة (العدو) العصاة من القوات المسلحة والثوار المسلحين والجماعات المسلحة الخارجة على النظام والقرصان .

المادة الرابعة — عند اعلان العمل بهذا القانون تصبح الاحكام الآتية نافذة المفعول طيلة دوام العمل به .

(١) لسمو الامير المعظم ان يضع انظمة في صدد صيان الامن العام والقطع من شرق الاردن ويبان ما يقتضي تنبيه من اجل هذا الغرض من صلاحيات وواجبات لاي موظف ملكي يخدم في شرق الاردن او اي موظف في حكومتها او اي شخص في خدمة هذه المملكة او في ذلك الجيش العربي ولسموه على الاخص ان يضع بموجب هذه الانظمة احكاما تتعلق بجميع الامور الداخلة في عداد المواضيع المحددة فيما يلي .

أ — الرقابة على المراسلات من اي نوع كانت والاشراف على النشرات والكتابات والخرائط والخططات والصور الشمسية والمواصلات ووسائط المواصلات وسيرها .

ب — القبض والتوقيف ومنع الدخول والابعاد

ج — مراقبة المرافق والموانىء ومياه شرق الاردن الساحلية وحركات السفن .

د — مراقبة المطارات واماكن نزول الطيارات ومحطات الطيارات اللاسلكية وراسيها وحركات المركبات الهوائية ومجمع التجهيزات الخاصة بالملاحة الجوية وتزويد المركبات الهوائية بالوقود .

20- الصفحة الاولى من قانون الدفاع عن شرقي الاردن لسنة 1935

العدد ٢٠٦ السنة السادسة

الشرق العربي

« الجريدة الرسمية لامارة شرق الاردن »

عمان يوم الاثنين في ١ جمادى الاولى سنة ١٣٤٧ هـ و ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٨

الفهرس

القوانين والانظمة :

تنفيذ قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٢٨ .

مشروع القانون المعدل لقانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٨ .

مشروع قانون ذيلاً لقانون المطبوعات .

مشروع قانون موضوع ذيلاً للمادة (٣٥) من قانون الموظفين الصادر سنة ١٩٢٦ .

تنفيذ قانون موضوع اضافة لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٨ .

القانون المعدل للمادتين ٧٥ و ٨٠ من قانون الموظفين .

نظام حول منع استيراد الطيور الداجنة والحموم وزرابيها وريشها من فلسطين الى شرقي الاردن .

انظر بمقتضى الفقرة « ك » من المادة ٦ من قانون الجيش العربي .

ـ قانون النفي والابعاد لسنة ١٩٢٨ .

البلاغات الرسمية :

بلاغ رسمي ، المخاورون ، حدود بلدية عمان ، العصف ، توجيهات ، الموظفون ، تعيينات ، قرارات امهال ، اعلانات ؛ الجداول الاسبوعية للامراض الوبائية في امارة شرقي الاردن ، جدول الامراض السارية الشهري عن شهر ايلول ١٩٢٨ .

تعرفة رسوم الجمارك والمكوس في شرقي الاردن .

خلاصة حساب المقبوضات والمدفوعات بحسب الفصول لسنة ٩٢٧ — ٩٢٨ ؛

21- قانون النفي والابعاد 1928

١٧

مشروع

« قانون العقوبات المشتركة الصادر سنة ١٩٢٨ »

١ — يسمى هذا القانون قانون العقوبات المشتركة الصادر في سنة ١٩٢٨

٢ — تعني كلمة « مكلف » كل ذكر من اهالي المنطقة لا يقل عمره عن ثماني عشر سنة وكلمة « متصرف » تشمل محافظ العاصمة ايضاً .

٣ — عندما يرى رئيس النظار ان منطقة ما في حالة خطر واضطراب فانه يجوز له بموافقة المجلس التنفيذي ان يعلن بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية بانها في تلك الحالة كما انه يجوز له بعد الموافقة المذكورة ان يأمر بزيادة قوة الجيش العربي المرابط في تلك المنطقة الى الحد الذي قد يراه ضروريا لمدة تبين في الاعلان ويتحمل الاهالي المكلفون في تلك المنطقة النفقات التي تنشأ عن هذه الزيادة .

٤ — اذا ارتكبت جريمة او وقع ضرر او خسارة باموال في منطقة ما وكان للمتصرف سبب للاعتقاد بان اهالي المنطقة :—

(آ) ارتكبوا الجريمة او اوقعوا الضرر او الخسارة او

(ب) تغاضوا عن ارتكاب الجريمة او عن ايقاع الضرر او الخسارة او حرضوا على ذلك او

(ج) قصروا في تقديم ما في استطاعتهم من المساعدة لاكتشاف المجرم او المجرمين او لالقاء القبض عليه او عليهم او

(د) تقاضوا عن قرار اي مجرم كان او شخص اشتبه في انه اشترك في ارتكاب الجريمة او في ايقاع الضرر او الخسارة او اخفوا ذلك المجرم او

(هـ) اخفوا على طمس بينة جوهرية تدل على ارتكاب الجريمة او ايقاع الضرر او الخسارة .

فانه يجوز له بعد التحقيق وعرضه لموافقة المجلس التنفيذي ان يأمر بتحصيل غرامة مشتركة من الاهالي المكلفين في تلك المنطقة .

٥ — (١) يحق لمتصرف المقاطعة بعد التحقيق ان يأمر بان يدفع من الغرامة المستوفاة بموجب المادة السابقة تعويض الى اي شخص قد لحق به ضرر من ايقاع الجرم او الضرر او

22- قانون العقوبات المشتركة 1928

الاطار القانوني والسياسي تشكل قوة العمل في شرقي الأردن

في فترة الأربعينيات من القرن العشرين، بدأت طبقة العمّال المأجورين بالظهور في شرقيّ الأردن، لكن لم تكن هناك قوانين فعالة لحماية حقوقهم، حيث كانت القوانين العثمانية القديمة، مثل مجلة الأحكام العثمانية لعام 1907 وقانون الجمعيات لعام 1909، هي المراجع القانونية المُعتمدة، لكنها كانت مُهملة، ولم تُطبَّق بشكل فعلي.

في عام 1928، تأسس مجلس تشريعي في شرقيّ الأردن، وبدأ بعض أعضاء المجلس بالمطالبة بقوانين تحمي حقوق العمال، وقد قدّم محمد يوسف السعودي ورفاقه عريضة عام 1937، وقُدمت أخرى عام 1943، للمطالبة بسنّ قانون يضمن حقوق العمال، لكن الحكومة رفضت هذه المطالبات.

وخلال إحدى الجلسات، طالب عيسى العوض العماري بإقرار قانون يحمي العمّال، مشيرًا إلى أن الدول المتقدمة تحافظ على حقوق عمّالها من خلال جمعيات تعاونية ونقابات، وقد ردّ عليه الوزير محمد الأنسي قائلاً إنه لا حاجة إلى هذا الاقتراح؛ لأنه لا يوجد مصانع أو نقابات عمّالية، واعتبر أنّ العمّال في الأردن يعيشون في رخاء! ورفض المجلس التشريعي اقتراح القانون العمّالي، وظلت منطقة شرقي الأردن بلا تشريعات عمّالية حتى عام 1953.

من جهة أخرى، كانت القوانين والسياسات التي وضعَت لكبح جماح المُعارضة تقيّد الحقوق السياسية والاجتماعية للعمّال أيضاً، مما حال دون قدرتهم على تنظيم أنفسهم أو المطالبة بحقوقهم.

في عام 1927، صدر قانون منع الجرائم، الذي منح السلطات صلاحيات لمراقبة الأفراد المشتبه في كونهم يشكّلون خطورة أو يهدّدون الأمن، إلى جانب صلاحيات تقييد حركتهم. وتلاه في عام 1928، قانون العقوبات المشتركة، الذي يخوّل للسلطات إرسال قوات للسيطرة على المناطق التي تشهد اضطرابات، مع تحميل سكانها تكاليف هذه القوات، كما منح قانون النفي والإبعاد الصادر في العام نفسه الحكومة الحق في إبعاد الأشخاص الذين يشكّلون خطرًا على الأمن العام، وفرض عقوبات بالسجن أو الغرامة على مَن يعود إلى شرقيّ الأردن بعد إبعاده، وفي عام 1936، استُخدم هذا القانون لإبعاد قاسم ملحم ورفاقه الذين حاولوا إنشاء تنظيم عمالي.

في عام 1933 أُقِرّ قانون الاجتماعات العامة، الذي يحظر عقد الاجتماعات بدون الحصول على إذن مسبق من الحكومة، ويشترط الحصول على موافقة قائد الجيش البريطاني. أما في عام 1935، فقد تم إصدار قانون الدفاع عن شرق الأردن، الذي كان يُطبق في حالات الطوارئ فقط، ويعطي الأمير صلاحيات واسعة تشمل فرض الرقابة والاعتقال والإبعاد.

مع تزايد نشاط الأندية السياسية، أصدرت الحكومة قانون الجمعيات لعام 1936، الذي حلّ الجمعيات القائمة بموجب قانون الجمعيات العثماني لعام 1325 هجرية، وطلب إعادة ترخيصها من المجلس التنفيذي. اشترط القانون أيضاً أن تتماشى أهداف الجمعيات مع القوانين السارية، وأن لا تهدد الأمن العام، أو تمسّ وِحدة الدولة، أو تسعى لتغيير شكل الحكومة القائمة، أو التفريق ما بين الشعب والحكومة، كما منح القانون للمتصرف أو للمدعي العام الحق في حضور أي اجتماع تعقده.

خلال الثلاثينيات، ساهمت هذه القوانين في خلق مناخ سياسي مقيّد للحريات العامة، ومع إعلان حالة الطوارئ في عام 1939، أصبحت البلاد في وضع لا يسمح بظهور تنظيمات عماليّة أو احتجاجات مطلبيّة.

23- جنود بريطانيون وعمال أثناء عملهم على بناء جسر اللنبي (من مجموعة إريك ماتسون، مكتبة الكونغرس الأمريكي)

24- عمال يعملون على بناء جسر اللنبي ما بين ضفتي نهر الاردن (من مجموعة إريك ماتسون، مكتبة الكونغرس الأمريكي)

25- صورة للجسر تجري عملية بناءه على نهر الاردن (من مجموعة إريك ماتسون، مكتبة الكونغرس الأمريكي)

المحاولات المبكّرة للتنظيم العمالي في شرقيّ الأردن

تعود أولى محاولات التنظيم العمّالي في شرقيّ الأردن إلى النصف الثاني من العشرينيات، حيث ذكرت تقارير الشرطة البريطانية في فلسطين خلال تلك الفترة نجاح إنشاء خلايا «شيوعية» تضمّ عمالاً ومواطنين من شرقيّ الأردن، بتنظيم من عمّال فلسطينيين يعملون هناك.

وقد أشار تقرير أعدّه المفوض العام أ. س. مافرو جورداشو بعنوان «الحركة الشيوعية في فلسطين» إلى أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان نشطًا في البلدان العربية المجاورة، بما في ذلك شرقيّ الأردن، واستند التقرير إلى وثيقة تتحدث عن نشاطات «عصبة مناهضة الإمبريالية» بين شباط/فبراير، وأيار/مايو 1927، ومحاولات إنشاء جمعيات محلية لها.

من جهة أخرى، نشرت صحيفة «الجامعة العربية» المقدسية في 16 أيلول/سبتمبر 1931 أن مجموعة من الأردنيين تقدموا بطلب لتسجيل حزب سياسي جديد باسم «حزب العمّال الأردني»، وذكروا في وثائقهم أنّ أهداف الحزب تشمل «حماية حقوق العمال والفلاحين والدفاع عنهم».

في السنوات التالية، ظهرت محاولات لتنظيم النقابات في شرقيّ الأردن، ووفقًا لوالتر لوكير، بدأ الدكتور صبحي أبو غنيمة بتأسيس «اتحاد العمال الأردنيين» الذي ضمّ حوالي ألفي عضو، لكنه لم يستمر إلا بضعة أشهر قبل أن تحلّه السلطات.

كما ذكر المؤرخ أ. د. علي محافظة، أن الصحافة الفلسطينية نشرت عن تأسيس جمعية «مساعدة العمال الأردنية» بقيادة الدكتور صبحي أبو غنيمة، لكن لم تتوفر أي معلومات عن مدة استمرارها.

في عام 1936، شهدت البلاد محاولات متعددة لإنشاء تنظيمات نقابية. وبحسب لوكير، حاول قاسم ملحم تنظيم العمال نقابيًا مع أصدقائه الشيوعيين الفلسطينيين، وقد قوبلت هذه المحاولة بالقمع على يد السلطات، والتي قامت بإبعاد القائمين عليها ومنعتهم من العودة.

وأشار كونيكوف A. Konikoef في كتابه «شرق الأردن: مسح اقتصادي» Trans - Jordan، an Econmic survey إلى محاولة أخرى في 1936 لتأسيس نقابة أو جمعية لسائقي السيارات بعد إضرابهم عن العمل.

26- د. صبحي ابو غنيمة، على يده جرت أولى محاولات إقامة جمعية لمساعدة العمال في الاردن (من مجموعة هدى أبو غنيمة)

27- حسين باشا الطراونة رئيس المؤتمر الوطني الأردني الأول (1928)، وعضو الهيئة التأسيسية لأول نقابة عمالية في الأردن 1932
(من الموقع الالكتروني للتاريخ الأردني)

النضالات العمالية ومحاولات تشكيل النقابات بعد الحرب العالمية الثانية

خلال الحرب العالمية الثانية، ازدهر النشاط الاقتصادي في شرقيّ الأردن، وزاد الطلب على العمّال، لكن كانت القوانين الصارمة تقيّد الحريات والملاحقات ضد النشطاء، وتمنع تشكيل نقابات أو تنظيم حركات عمالية بشكل فعال.

بعد انتهاء الحرب، تحول الانتعاش الاقتصادي إلى ركود حاد، مما أدى إلى انخفاض الأجور وإنتشار البطالة، وقد أثار هذا الوضع موجة من الاحتجاجات النضالات المطلبية من العمّال، وكان من أبرز هذه الاحتجاجات إضراب عمال شركة نفط العراق (IPC) في أواخر عام 1946، وشمل الإضراب جميع محطات الشركة على طول خط أنابيب النفط، واستمر لعدة أيام.

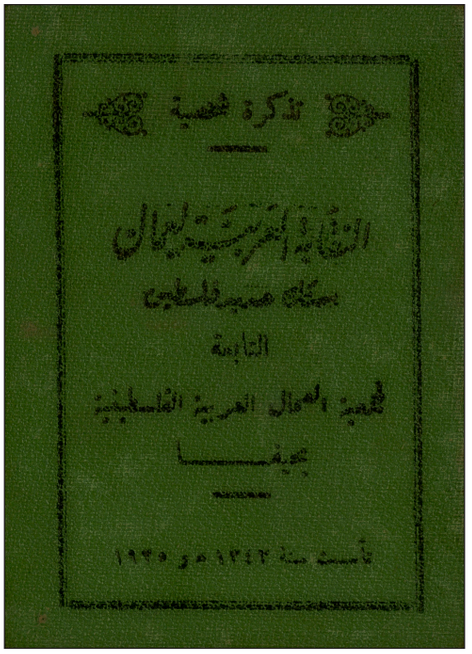

28- هوية عضوية جمعية العمال العربية الفلسطينية

على الرغم من أن السلطات اعتقلت حنّا جميعان، الموظف في قسم المحاسبة بشركة نفط العراق، وقادة الإضراب الآخرين، إلا أن الإضراب حقق نجاحًا كبيرًا، حيث تمكّن العمال من انتزاع معظم مطالبهم، مثل زيادة الأجور، وتشكيل نقابة تمثلهم.

وبذلك، يُعتبر إضراب عمّال شركة نفط العراق أول إضراب عمّالي ناجح في الأردن، حيث شارك فيه آلاف العمال من مواقع مختلفة بين محطة H4 والمفرق ومحطات أخرى على خط الأنابيب، ونجح الإضراب في تشكيل نقابة للعمّال، وانتخب الأخيرون قيادتها أثناء الإضراب، واستمرت هذه النقابة في العمل حتى عام 1949 قبل أن تنهار بسبب سيطرة عناصر موالية للشركة عليها.

في الوقت ذاته تقريبًا، أي في أواخر عام 1946، قدّم عدد من عمال ومستخدمي المؤسسات التجارية طلبًا إلى محافظ العاصمة لتشكيل نقابة «تجمعهم وتدافع عن مصالحهم». كما بدأ موظفو سكة حديد عمّان بتنظيم أنفسهم كنقابة فرعية تابعة لنقابة سكة حديد فلسطين، وكان مقرها حيفا، إلا أن الفرع الاردني لهذه النقابة لم يستمر لأكثر من ستة أشهر قبل أن يحلّ.

في تشرين الأول/أكتوبر 1947، كتب غريب البكري الذي وصف نفسه بأنه «سكرتير حزب العمال الأردني»، خطابًا إلى جمعية العمّال العربية الفلسطينية في حيفا، طالبًا مساعدتها على تأسيس الحزب، وقال البكري إن هدف الحزب هو الدفاع عن حقوق العمال وضمانها، كما طلب من الجمعية تزويده بقانونها الأساسي وبرامجها؛ ليستخدمها كنموذج لحزبهم، مع مراعاة الأوضاع السياسية في الأردن.

في هذا السياق، تصاعدت الدعوات في الصحف المعارضة للمطالبة باحترام حقوق العمال وتوفير حياة كريمة لهم، بالإضافة إلى سنّ تشريعات تحميهم من استغلال أصحاب العمل، وقد شكّل هذا التوجّه ما يمكن تسميته بثورة بيضاء في عالم العمالة الأردنية.

29- مشروع روتنبرغ: شركة كهرباء فلسطين، 1932 (من مجموعة إريك ماتسون، مكتبة الكونغرس الأمريكي)

30- صورة بانورامية لأول مصنع لاستخراج البوتاس على الشواطئ الشرقية للبحر الميت 1937 (من مجموعة إريك ماتسون، مكتبة الكونغرس الأمريكي)

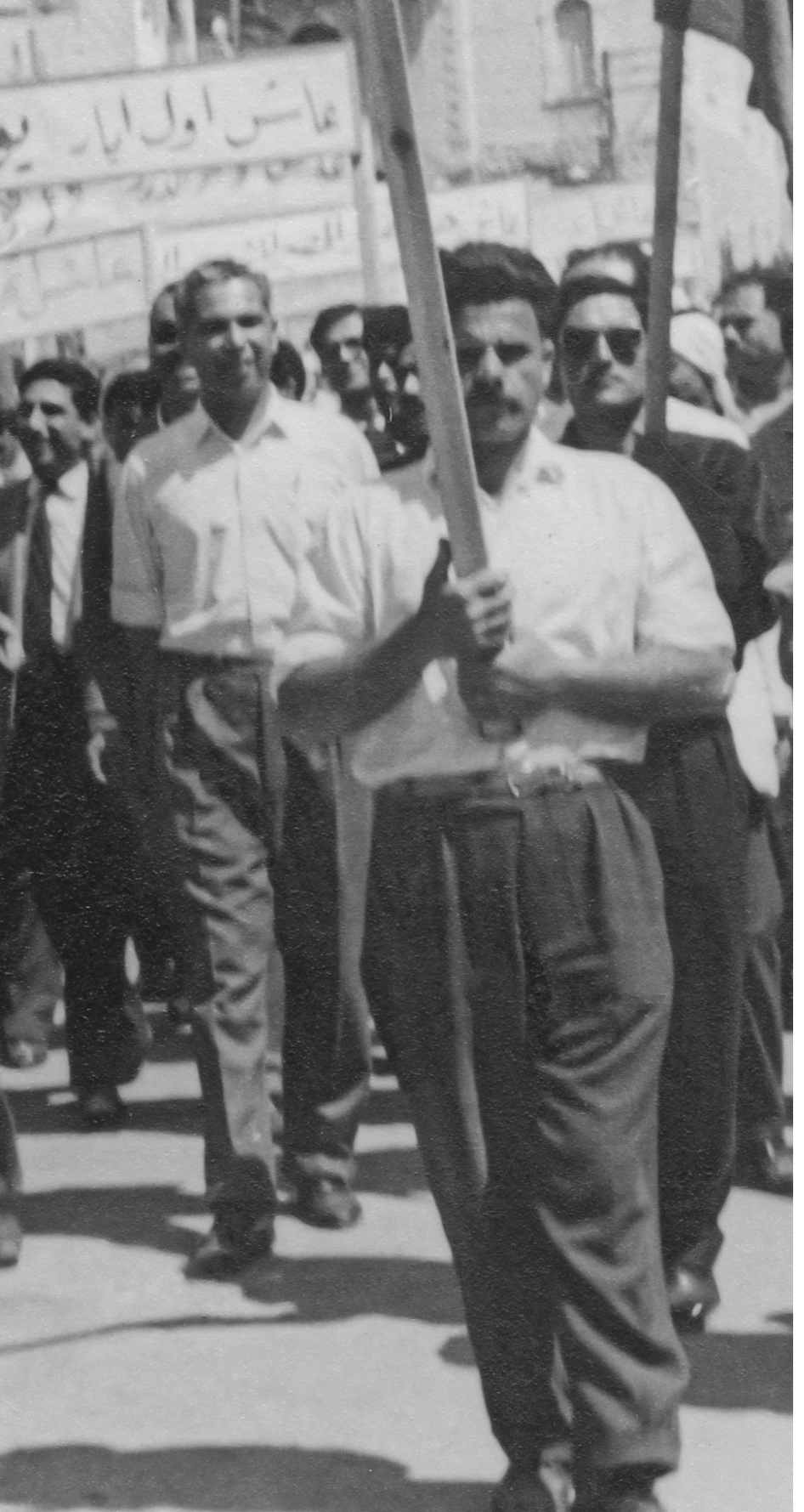

31- مسيرة عمالية بمناسبة الاول من ايار/ مايو
المصدر: مجهول والتاريخ كذلك
(من مجموعة احمد الاخرس)

الفصل الثالث:

بعد النكبة: إعادة بناء التنظيمات النقابية في الضفة الغربية (1952/1948)

الفصل الثالث:

بعد النكبة: إعادة بناء التنظيمات النقابية في الضفة الغربية (1948/ 1952)

بعد حرب 1948، سقط الجزء الأكبر والأكثر تطورًا اقتصاديًا من فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، أما القسم الأوسط الذي أصبح يُعرف لاحقًا باسم «الضفة الغربية»، فقد انضم إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

كانت نكبة 1948 بمثابة نقطة تحوّل مأساوية للشعب الفلسطيني؛ حيث تسبّبت في تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية، وفقدان الوحدة والتماسك، وكان أحد أبرز نتائجها أيضاً، تهجير الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني، وتحويلهم إلى لاجئين بعيدًا عن مناطقهم الأصلية.

تشير التقديرات إلى أنّ ما بين 430,000 و490,000 فلسطيني نزحوا إلى الضفتين الشرقية والغربية من نهر الأردن، حيث استقر معظمهم في الضفة الغربية، بينما توجّه الباقون إلى الضفة الشرقية.

أما القوى العاملة، فقد تضرّرت في كلتا الضفتين بسبب الاحتلال الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال، كان هناك حوالي 20,000 مواطن من الضفة الغربية يعملون في الإدارة الحكومية أو الجيش تحت الانتداب البريطاني، من أصل 55,000 عربي كانوا يعملون في هذه الأجهزة قبل النكبة. كما تأثرت الأيدي العاملة في شرق الأردن أيضاً، وخاصة العمّال الذين كانوا يعملون في السوق الفلسطيني قبل الحرب، حيث فُقد حوالي 40,000 شخص كانوا يعملون هناك حتى عام 1947 ومصادر رزقهم. كانت إحدى نتائج النكبة انتشار البطالة بين اللاجئين والعمّال في الضفّتين الشرقية والغربية، إلى جانب خسارة شرق الأردن للسوق الرئيسي لصادراته الزراعية، كما فقدت الضفتان الموانئ الفلسطينية، التي كانت تُستخدم كمعابر لتجارة الترانزيت مع الأسواق الخارجية.

أما بالنسبة للحركة العمّالية في الضفة الغربية، فقد تأثرت بطبيعة الحال، تماماً كما الأحزاب والجمعيات والصحف السياسية، من إعلان قانون الدفاع، وفرض الأحكام الاستثنائية في الضفة الغربية. وكانت «عصبة التحرر الوطني» و«مؤتمر العمال العرب» من أوائل المنظمات التي تم حلها من قِبل حاكم القدس العسكري أحمد حلمي باشا، حيث اعتبرهما «منظمتين غير مشروعتين».

في هذه الأثناء، كانت «جمعية العمال العربية الفلسطينية»، التي تُعد المنظمة النقابية الرئيسية والأوسَع نفوذًا، تحاول إعادة تنظيم صفوفها بعد الحرب والاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من تدمير معظم فروعها، إلا أنها نجحت في الاحتفاظ بأربعة فروع لها في نابلس والقدس وطولكرم وجنين.

32- صورة لأعضاء مجلس النواب الاردني في مطلع الخمسينيات حيث لجأت اليه جمعية العمال العربية الفلسطينية من اجل الغاء قرار اغلاق مقراتها في الضفة الغربية (من مجموعة احمد الاخرس)

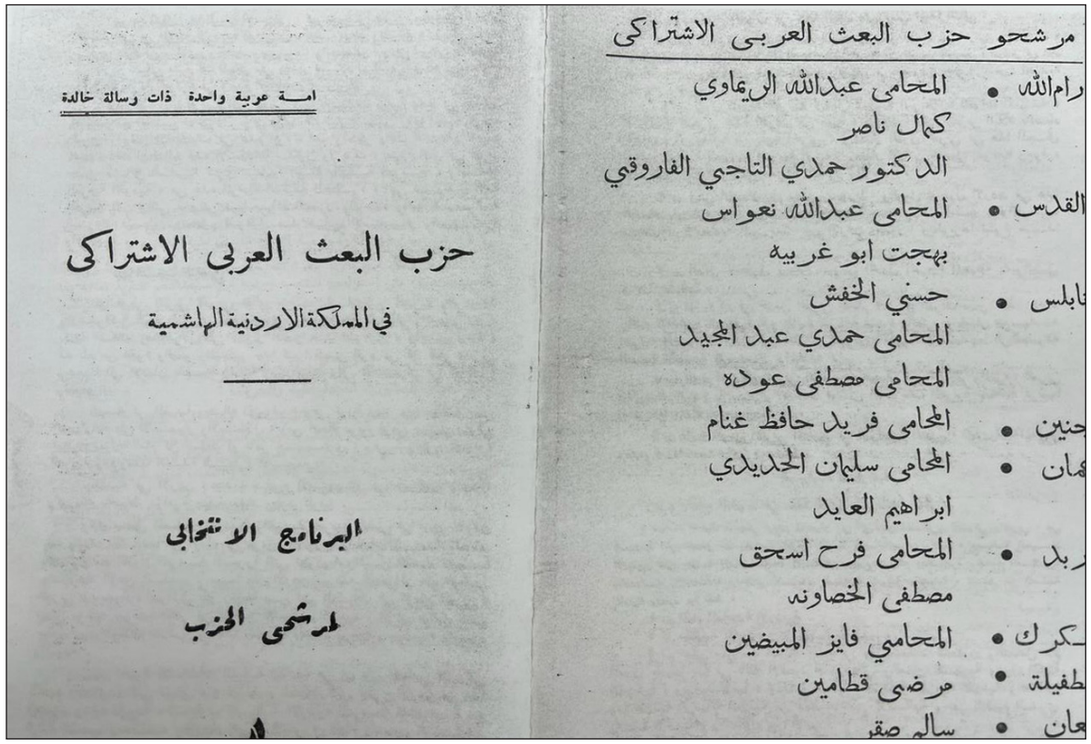

امـــة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربى الاشتراكى

في المملكة الاردنية الهاشمية

البرنامج الانتخابى

لمرشحى الحزب

مرشحو حزب البعث العربى الاشتراكى

رام الله • المحامى عبدالله الريماوي
كمال ناصر
الدكتور حمدي التاجي الفاروقي

القدس • المحامى عبدالله نعواس
بهجت ابو غربيه

نابلس • حسني الخفش
المحامى حمدي عبد المجيد
المحامى مصطفى عوده

جنين • المحامى فريد حافظ غنام

عمان • المحامى سليمان الحديدي
ابراهيم العايد

اربد • المحامى فرح اسحق
مصطفى الخصاونه

الكرك • المحامي فايز المبيضين

الطفيلة • مرضى قطامين

معان • سالم صقر

33- اسم حسني الخفش ضمن قائمة مرشحو حزب البعث العربي الاشتراكي لانتخابات مجلس النواب الاردني لعام 1956، وكان الخفش قد ترشح عن دائرة نابلس (من مجموعة سمير نعيم عبد الهادي)

إعادة بناء جمعية العمّال العربية الفلسطينية

قام مركز جمعية العمّال العربية الفلسطينية في نابلس، الذي كان يُعرف باسم «مجلس نقابات عمال نابلس» بقيادة حسني صالح الخفش، بدور مهم في إعادة تنظيم الحركة العمالية، ففي بداية عام 1949، دعا المجلس جميع النقابيين العماليين إلى عقد مؤتمر جديد، ليكون بمثابة «مجلس أعلى لجمعية العمال العربية الفلسطينية»، وحضر هذا الاجتماع حوالي 20 نقابيًا فلسطينيًا، وتم اتخاذ عدة قرارات كان أهمّها

1. دعوة جميع النقابيين الفلسطينيين للمشاركة في تنظيم العمّال.
2. اختيار مدينة نابلس لتكون المركز الرئيسي المؤقت للحركة العمالية بدلاً من حيفا.
3. انتخاب حسني صالح الخفش أمينًا عامًا بالوكالة للحركة العمالية الفلسطينية.
4. العمل على تنظيم العمّال في مدن الضفة الغربية والضفة الشرقية.

بعد انتهاء المؤتمر، نجح قادة الحركة العمّالية في فتح فروع للجمعية في قلقيلية، رام الله، بيت لحم، الخليل، بيت إيبا، ومروة، إضافة إلى تفعيل الفروع القائمة في نابلس والقدس وطولكرم وجنين.

ومع ذلك، فقد قامت السلطات الأردنية في الضفة الغربية بإغلاق مكاتب جمعية العمال العربية الفلسطينية، بعد أن قررت حلّ جمعية المعلمين في رام الله، وانتقدت صحيفة «الميثاق» الأردنية، الناطقة باسم «الجبهة الوطنية» المعارِضة هذا القرار، واعتبرته غير مبرّر، ودعَت إلى إلغاء قرار الحلّ، والسماح للجمعيّتين بمواصلة نشاطهما.

قوبل قرار إغلاق مقرات الجمعية باستياءٍ واسع، وأثار ردود فعلٍ في مجلس النواب الأردني، مما اضطرّ وزير الداخلية آنذاك إلى التنصّل من المسؤولية عن القرار، مشيرًا إلى أن متصرّف القدس هو من اتخذه، ووعدَ بإعادة النظر فيه «حسبما تقتضيه المصلحة العامة.

لجأت جمعية العمّال في الضفة الغربية إلى أعضاء مجلس النواب الأردني للدفاع عن حقوق العمّال النقابية، والضغط بهدف إلغاء الازدواج القانوني بين الضفتين، وكان من بين هؤلاء النواب: عبد الله الريماوي، عبد الله نعواس، وشفيق ارشيدات.

في بداية عام 1950، قررت جمعية العمال العربية الفلسطينية إنشاء تنظيم نقابي في الضفة الشرقية، بسبب تركّز القوى العمّالية هناك بعد نزوح السكان عقب حرب 1948. وعقد المجلس الأعلى للجمعية اجتماعًا في أريحا يوم 18 آذار/مارس 1950، حيث اتخذ هذا القرار بحضور ممثلي نابلس، القدس، جنين، وطولكرم. ورغم المحاولات الجادة، لم يُنفّذ القرار بسبب القوانين السارية في ذلك الوقت.

في 14 كانون الثاني/يناير 1952، حاول كل مِن مصطفى عسقلان، وزكي الشيخ ياسين، وخليل بيطار، فتح مقر للجمعية في عمّان، حيث دعوا الإدارة في نابلس لإبلاغ الجهات الرسمية بطلب تأسيس الفرع، لكن المحاولة باءت بالفشل، وتوجّهت جهود الجمعية التي تحوّلت إلى «جمعية العمال العربية الأردنية»، نحو السعي لاستصدار قانون يسمح بالتنظيم العمالي في المملكة بأسرها.

بدأ قادة الجمعية بالتواصل مع قادة الأحزاب السياسية ونقابة المحامين وأعضاء مجلس النواب، ومنهم المحامي سليمان الحديدي، والنائب عبد الله الريماوي، والنائب عبد الله نعواس، والنائب شفيق ارشيدات، للعمل على استصدار قانون يسمح بإنشاء نقابات عمالية، كما التقوا سكرتير الاتحاد العمالي للنقابات الحرة، لطلب مساعدته في الضغط على الحكومة الأردنية لتحقيق ذلك.

لكن السلطات أغلقت مقر الجمعية بالشمع الأحمر، بحجّة عدم وجود قوانين في الضفة الشرقية تسمح بإقامة تنظيمات نقابية، وأُغلقت فروع الجمعية في الضفة الغربية أيضًا.

نتيجةً لهذه الجهود، صدر قانون نقابات العمّال رقم 35 لسنة 1953، ونُشر في الصحيفة الرسمية في 16 نيسان/أبريل 1953.

حسني صالح الخفش

النقابي الذي أعاد بناء الحركة العمالية في الضفة الغربية بعد النكبة

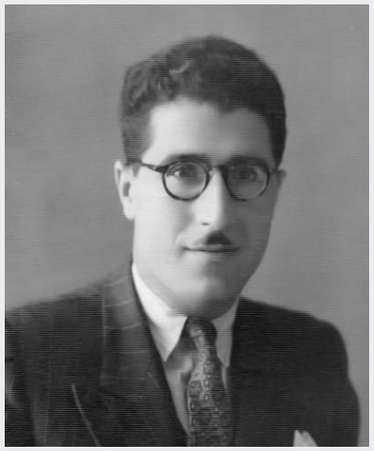

34- حسني صالح الخفش في شبابه، التاريخ غير معروف المصدر، صفحة حسني صالح الخفش على facebook

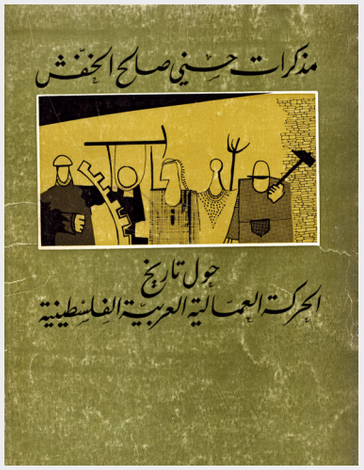

35- غلاف مذكرات حسني الخفش

وُلد حسني صالح الخفش في قرية «مردة» الواقعة في لواء نابلس، عام 1917، وبدأ نشاطه في صفوف جمعية العمال العربية الفلسطينية منذ عام 1932، وأصبح مسؤولاً عن فرع الجمعية في نابلس عام 1945.

خلال الصدامات التي تلت قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في أواخر عام 1947، تشكّلت لجان قومية لإدارة الشؤون المحلية في مختلف مناطق فلسطين، وتم انتخاب حسني الخفش كأمين سر اللجنة القومية للواء نابلس، ومسؤولاً عن الدفاع المدني والأمن في المدينة.

في عام 1950، دعا حسني الخفش رئيس مجلس نقابات عمال نابلس إلى مؤتمر يجمع النقابيين الفلسطينيين لاستئناف عمل جمعية العمّال العربية الفلسطينية، وتنشيط فروعها في مدن الضفة الغربية.

استجاب لهذه الدعوة نحو عشرين نقابياً، واتخذوا قراراً بجعل نابلس مركزاً رئيسياً مؤقتاً للحركة العمالية عِوضاً عن حيفا، وتنظيم العمال في ضفتيّ الأردن الشرقية والغربية، كما تم انتخاب حسني الخفش أميناً عاماً بالوكالة للجمعية.

نجحت الجمعية في إعادة فتح فروعها في الضفة الغربية، وافتتحت مكاتب جديدة في رام الله وبيت لحم والخليل. وتعاون الخفش مع كُل من زكي الشيخ ياسين، ومصطفى عسقلان، لفتح فرع للجمعية في عمّان. وتم افتتاح الفرع بالفعل في 18 شباط/فبراير 1951 باسم «جمعية العمال الأردنية»، لكن السلطات قامت بإغلاقه فيما بعد بدعوى عدم سماح القوانين السارية في شرق الأردن بإقامة تنظيمات نقابية.

في كانون الأول/ديسمبر 1950، وبعد تنظيم إضراب عمّالي في شركة خليفة الميكانيكية في نابلس، حُكم على حسني الخفش، بدون محاكمة، بالنفي لمدة ستة أشهر إلى بلدة الشوبك في جنوب الضفة الشرقية للأردن، وواجه العامل عبد الرحيم رشيد المصير نفسه، وبعد ثلاثة أشهر، صدر عفو عن الخفش وعبد الرحيم رشيد من قِبل الملك عبد الله، وعادا إلى نابلس وسط استقبال شعبي حافل.

بعد إغلاق مكاتب جمعية العمّال، لجأ حسني الخفش وزملاؤه النقابيون إلى العمل السرّي في نابلس، حيث اجتمعوا في «النادي العربي» وشكلوا لجنة استشارية للحركة العمّالية، تضمّنت محامين ونواب وشخصيات سياسية واجتماعية، وذلك للضغط على الحكومة من أجل سنّ قانون للعمل والعمال. وفي عمان استأجر زكي الشيخ ياسين غرفةً، لتكون مقراً مؤقتاً لنقابة عمال البناء والدعوة إلى الانتظام النقابي.

في أوائل الخمسينيات، انضمّ حسني الخفش إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي حصل على ترخيص الحكومة بعد صراع قضائي في عام 1955، وفي انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 1956، ترشّح عن مدينة نابلس، ورغم عدم فوزه بالانتخابات، إلا أنه احتفظ بمكانته النقابية والسياسية في مدينة نابلس ولواءها ، حتى غادر الأردن إلى سوريا بعد إقالة حكومة سليمان النابلسي في نيسان/أبريل 1957 وفرض الأحكام العرفية على البلاد.

بعد مغادرته إلى سوريا عام 1957، ومن ثم إلى مصر عام 1962، لعب حسني الخفش دوراً رئيسياً في إحياء الحركة العمّالية الفلسطينية، من خلال الاتحاد العام لعمال فلسطين، والذي ترأسه لدورتين بين عامي 1965 و1969، كما لعب أدواراً قيادية في الاتحاد الدولي للعمال العرب.

المصدر: مذكرات حسني صالح الخفش **حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**، مركز الأبحاث، بيروت، 1973. ومصادر أخرى

المحامي سليمان الحديدي، من مؤسسي نقابة المحامين عام 1950، وقد لعب دوراً استشارياً هاماً لعدد من النقابين في مطلع الخمسينيات
(من الموقع الالكتروني لصحيفة الرآي الأردنية)

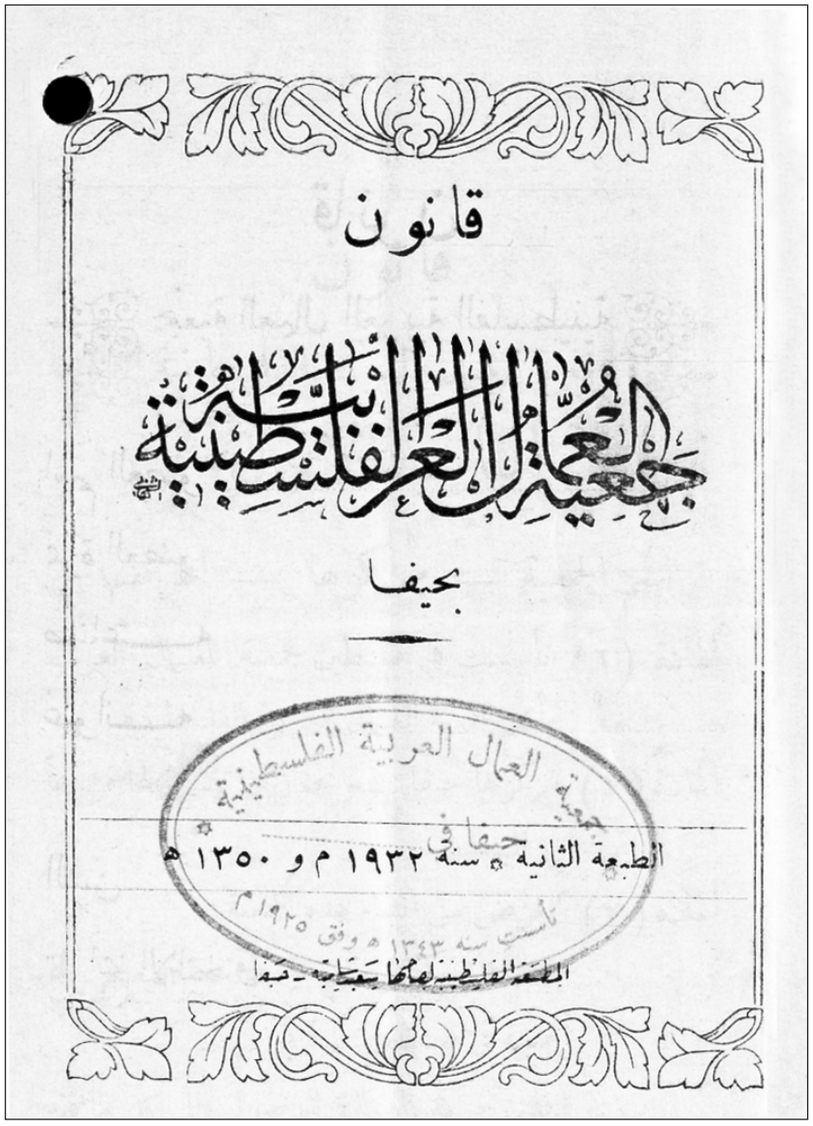

قانون

جمعية العمال العربية الفلسطينية

بحيفا

الطبعة الثانية سنة ١٩٣٢ م و ١٣٥٠ هـ

جمعية العمال العربية الفلسطينية حيفا
تأسست سنة ١٣٤٣ هـ وفق ١٩٢٥ م

المطبعة الفلسطينية لصاحبها سعد حجة - حيفا

36- قانون جمعية العمال العربية الفلسطينية، وقد أعيد تنشيطها في مدن الضفة الغربية بعد نكبة عام 1948
(من مجموعة أحمد الأخرس)

37- يظهر في هذه الصورة القائد النقابي حسني الخفش رئيس مجلس نقابات العمال في نابلس وهو الواقف الى اليمين، ويظهر إلى جانبه شقيقه نعيم الخفش، الذي كان منغمساً في النضال النقابي في فلسطين والاردن. أما الاشخاص الثلاث الظاهرين في مقدمة الصورة فهم أخوة حسني الخفش سميح ووديع وبديع
(من صفحة حسني صالح الخفش على Facebook)

38- الملك حسين يحيّي الجماهير المحتشدة امام قصر رغدان،
احتفالاً بتعريب قيادة الجيش الاردني
المصدر: مجلة "المصور" المصرية، العدد 1639،
الصادر في 9 آذار/ مارس 1956. ص 12-13

الفصل الرابع:

نضال ضفتيّ الأردن من أجل التنظيم النقابي (1957/1952)

احتشدت الجماهير فى ساحة القصر الملكى بعمان ، تحمل أعلام النصر ، وتشق بحناجرها أجواز الفضاء – كما ترى ألى اليمين – هاتفة بحياة العاهل الاردنى الشاب ، الذى أنقذ الفيلق العربى من براثن عملاء الانجليز ، وجعله جيشـــا خالصـــا للعروبة . والى أعلى ، يرى جلالة الملك حســـين مطلا على شعبه من شرفـــة القصر ، وقد ارتسمت على وجه جلالته علائم الرضا والايمان والتضحية

الضربة الملكية

التى أنقذت الفيلق العربى!

كانت القنبـــلة التى فجرها الملك حســـين فى عمان ، باقالة الفريق جلوب ومعاونيه « باتريك » و « هاتون » ، حدث الاسبوع فى الشرق العربى ، اهتزت له عواصم الدول الكبرى . وتشير التقارير الرسمية التى تلقتها العواصم العربية ، الى براعـــة « التكتيك » الذى وضعه الملك حســـين ، والذى أدى الى التخلص من نفوذ جلوب فى الجيش الاردنى بضربة محكمة

ولا تزال الجماهير فى الاردن تتظاهر تأييدا للخطوة الملكية الحاسمة ، مبتهجة بالحدث العظيم ... اقرأ على الصفحات التالية قصة الفيلق العربى ، الذى خلصـــه الملك حســـين من براثن الانجليز وعميلهم « أبو حنيك »

الفصل الرابع:

نضال ضفتيّ الأردن
من أجل التنظيم النقابي (1952/ 1957)

عندما اتّحدت الضفة الشرقية (شرقيّ الأردن) والضفة الغربية في عام 1950، أصبحت الدولة الأردنية بحاجة إلى توحيد التشريعات لكلا الجزئين، وتطوير النظام السياسي ببنية قانونية متقدّمة، تستجيب لتطلعات المواطنين، وتكسب ولاءهم. وكان صدور الدستور الأردني الجديد في بداية عام 1952 نقطة تحول مهمة؛ حيث نصّ على ضمان حريات وحقوق المواطنين في إنشاء التنظيمات والجمعيات المهنية والسياسية، والتمتّع بحرية التعبير والاجتماع والصحافة.

فتح الدستور الجديد الباب أمام تشريعات تحمي حقوق العمال، فقد نصّت المادة 23 منه على أن «العمل حق للمواطنين جميعهم، وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به». كما دعَت الفقرة الثانية من المادة ذاتها إلى «حماية العمّال، ووضع تشريع خاص بهم يضمن حقوقهم في الحصول على أجر يتناسب مع كمية العمل وكيفيته، وتحديد ساعات العمل الأسبوعية، ومنح العمّال يوم راحة أسبوعية، وعطلة سنوية مدفوعة الأجر». كما شملت المادة التعويض والحماية في حالات التسريح والمرض والعجز والطوارئ، إضافة إلى وضع شروط لعمل النساء والأحداث، إلى جانب «ضمان حق العمّال في إنشاء تنظيم نقابي حر».

بعد مرور عام على صدور الدستور، حدث تطور إيجابيّ آخر، وهو صدور قانون نقابات العمّال رقم 35 لسنة 1953، والذي استجاب لمطالب الحركة العمّالية، حيث أباح حق التنظيم النقابي لكل سبعة عمال أو أكثر يعملون في مهنة أو مؤسسة واحدة، واعترف ضمنيًا وبصورة غير مسبوقة بحق العمال في الإضراب.

39- تظاهرة جماهيرية حاشدة في مدينة نابلس، تطالب بإسقاط وزارة حلف بغداد، 1955
المصدر: (من مجموعة احمد الاخرس)

النقابات العمّالية الأولى

بمجرد صدور قانون نقابات العمال، بادر زكي الشيخ ياسين، النقابي القيادي في جمعية العمال العربية الفلسطينية، إلى تسجيل نقابة عمّال البناء، وذلك في 7 كانون الثاني/يناير 1954، وضمّت الهيئة الإدارية للنقابة أعضاء مثل نعيم بليبلة، وهاني سليمان، ووجيه صدقي، وسعدى الهدهد، ومحمد علي الأعرج. وكان زكي الشيخ ياسين قد عمل سابقًا على تجميع العمال سرًا، بعد أن حلّت السلطات مكاتب جمعية العمال الأردنية في عمّان.

قبل ذلك بايام، قام وجيه محمد منكو بتسجيل نقابة عمّال مصانع الدخان والسجائر الشرق العربي في 27 كانون الأول/ديسمبر 1953، وقد عقدت هيئتها الإدارية اجتماعها الأول في 19 كانون الثاني/يناير 1954، وضمّت إلى جانبه ذيب غنام، وموسى السنهوري، وعمر صيام، وصدقي خليل، وعايش عليان، وسليم محمد. وفي جلسة الهيئة الإدارية الثانية بتاريخ 28 شباط/فبراير 1954 تم إتخاذ قرار بتوسيع عضويتها لتضمّ زيدان يونس وخضر عوالي، واتخذت من مقر نقابة عمّال البناء مقرًا مؤقتًا لها.

توالت تشكيلات النقابات العمالية بشكل متسارع؛ حيث سُجّلت نقابة عمال شركة «سنجر» في 27 آذار/مارس 1954، تلتها نقابة عمّال الخياطة في 4 نيسان/أبريل 1954. وفي التاريخ نفسه، تم تسجيل نقابة عمال شركة الفوسفات، وتبعتها نقابة الأحذية في 18 نيسان/أبريل 1954، ثم نقابة عمّال المؤسسات العامة.

بذلك، وصل عدد النقابات العمّالية المسجّلة في النصف الأول من عام 1954 إلى عشر نقابات، شملت عمّال السجائر والبناء والمصارف وكهرباء القدس والخياطة وشركة سنجر والفوسفات والأحذية وبلدية القدس وعمال المسالخ.

40- بعض قادة الحركة العمالية الأردنية في أثناء مشاركتهم في أحد المؤتمرات الدولية. ويظهر في الصورة وجيه منكو (الثاني من اليمين) وزكي السيخ ياسين (الأول من اليسار) (من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

توحيد الحركة العمّالية

على الرغم من الإنجازات التي تحققت بقيام النقابات العمالية المذكورة في زمن قياسي، أدرك قادة هذه النقابات الحاجة إلى توحيد صفوفهم في اتحاد عام؛ بسبب محدوديّة عضوية النقابات، وقلة إمكانياتها مقارنةً بالمهام الكثيرة الموكلة إليها، والتحديات التي تواجهها، حيث كانت هناك أعداد كبيرة من العمّال العاطلين عن العمل، إلى جانب غياب الحماية القانونية للعمّال غير المنظمين.

ولهذا، اجتمعت ست نقابات في الأول من أيار/مايو 1954 بدعوة من نقابة عمّال شركة الدخان والسجائر الشرق العربي، وقررت تأسيس اتحاد عام للنقابات، وانتخبت هيئة تأسيسية برئاسة زيدان يونس، وقدمت الهيئة طلباً لتسجيل الاتحاد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في 26 أيار/مايو 1954، وتم قبول هذا الطلب في 25 تموز/يوليو 1954 بعد تجاوز بعض الصعوبات والمماطلات الإدارية.

تشكّلت بعد ذلك أول لجنة تنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال، وذلك على النحو الآتي: زيدان يونس أمينًا عامًا، زكي الشيخ ياسين نائبًا للأمين العام، ووجيه منكو ومصطفى عسقلان وموسى قويدر كأعضاء. ووضعَت الهيئة التأسيسية نظامًا أساسيًا للاتحاد تضمّن عدة أهداف، منها: الإشراف على أعمال النقابات الأعضاء، السعي لتنظيم المزيد من العمّال، والدفاع عن مصالح العمال من خلال تشريعات تحمي حقوقهم، مثل تحديد ساعات العمل والأجور والإجازات، كما شملت الأهداف أيضاً تمثيل الاتحاد للنقابات أمام الجهات الرسمية وأصحاب العمل، والعمل على إنشاء الجمعيات العمّالية التعاونية.

واجه الاتحاد تدخّلات في نقابة العاملين في الفوسفات بعد ثلاثة أيام فقط من تسجيله، مما أدى إلى حلها وانخفاض عدد النقابات الأعضاء إلى خمسة فقط، ورغم ذلك، واصل قادة الاتحاد تشجيع العمّال على الانتظام في النقابات، وبالتالي ارتفع عدد النقابات المسجّلة في وزارة الشؤون الاجتماعية إلى 15، منها 13 نقابة أعضاء في الاتحاد واثنتين خارجه، وهما نقابة موظفي المصارف، ونقابة سائقي السيارات.

41- صورة تجمع بعض القيادات العمالية الاردنية مع وفد عمالي صيني يزور الاردن (24-3-1957)، ويذكر انه لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين الاردن والصين الشعبية في ذلك الوقت
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

مواجهة التحديات

في وقت لاحق، واجهت بعض النقابات معارضة حكومية، عندما حاولت فتح فروع لها في مدن أخرى، حيث أغلقت السلطات أحد الفروع النقابية في القدس، واعتقلت عددًا من أعضاء الهيئة الإدارية للفرع المذكور، بحجّة عدم وجود نصّ في قانون نقابات العمال رقم 35 لسنة 1953 يبيح فتح فروع أخرى.

لذلك، تدخل الاتحاد لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في محاولة لإقناعها بأن أنظمة النقابات تسمح بفتح فروع، لكن الوزارة لم تستجب، فواصل الاتحاد تشجيع النقابة المعنيّة، وهي نقابة عمال المقاهي والمطاعم والفنادق، على فتح فرعها في القدس، كما دعم إنشاء فروع في إربد لنقابة عمال الأحذية والكهرباء وسائقي السيارات، دون إبلاغ الوزارة، معتبرًا أنّ فتح الفروع هو شأن داخلي للنقابات، وفي وقت لاحق، أيد ديوان تفسير القوانين وجهة نظر النقابات، مما سمح لها بالتوسّع في إنشاء الفروع.

42- مجموعة من قادة الحركة العمالية الاردنية ويتوسطهم زكي الشيخ ياسين ووجيه منكو، وسامي الخاروف، ومن اليمين فتح الله العمراني
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

43- مجموعة من قادة النقابات العمالية الاردنية يتوسطهم زيدان يونس وزكي الشيخ ياسين، ووجيه منكو، ويظهر في الصورة ايضاً كل من مصطفى عسقلان وسامي الخاروف
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

المطالبة بتشريعات عمّالية

في جبهة المطالبة بالتشريعات العمالية، قدّم الاتحاد العام مذكّرة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، للمطالبة بالإسراع في عرض قانون تعويض العمّال على البرلمان، ووضع مخصّصات مالية للنقابات العمالية، وتسريع البتّ في طلبات التسجيل، وقد صادق مجلس الأمة الأردني على هذا القانون في 18 آذار/مارس 1955، معتبرًا إياه مكسبًا جديدًا، على الرغم من التعديلات التي حرمت العمّال من بعض الحقوق.

واجه الاتحاد بعض التحديات من قِبل بعض الشركات التي حاولت عرقلة عمل الحركة العمّالية، مثل شركة مصانع الإسمنت، التي هدّدت أعضاء النقابة بالنفي إذا لم يحلّوا نقابتهم، لكن يقظة العمّال أحبطت خطط الإدارة، حيث أعلنوا تمسّكهم بنقابتهم.

بعد فشل محاولة حلّ النقابة، غيرّت الشركة نظام عمل السائقين والخفراء من «شهري» إلى «يومي»، وهنا تقدّم الاتحاد بمذكرة لإدارة الشركة للتراجع عن القرار، لكنها تجاهلت الطلب، ورفضت وساطة وزارة الشؤون الاجتماعية، معتبرة هذا التدخل «غير مشروع».

تصاعد النزاعات العمالية والدعم السياسي للحركة العمالية

تصاعدت النزاعات في عدة مصانع، حيث قام أحد معامل البلاط بطرد أربعة عمّال، بسبب محاولتهم تأسيس نقابة، كما تراجعت إحدى شركات الحافلات عن الاتفاق مع نقابة عمال ومستخدمي شركة الدخان، واشترطت انسحاب النقابة من الاتحاد لتنفيذ الاتفاق. في 22 حزيران/يونيو 1955، قامت شركة مناجم الفوسفات بطرد خمسين عاملاً من أعضائها، ووجّهت اتهامات لأمين سر نقابة الفوسفات، وردّاً على ذلك، دعا الاتحاد عمال الفوسفات إلى الإضراب، ووضع أموال النقابات تحت تصرفه من أجل حمايتهم.

واجهت قيادة الاتحاد ضغوطات حكومية لوقف قرار الاضراب، لكنها رفضت الاستجابة، مما أجبر الشركة على إعادة العمّال المفصولين. كما فشلت محاولات الحكومة لنقل ملف تسجيل النقابات إلى وزارة الداخلية بدلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية، بينما أبدى بعض المسؤولين تفهماً لمواقف الحركة العمّالية.

44- آليات مسلحة للجيش الاردني تجوب شوارع عمان اثناء الاحتجاجات الشعبية على حلف بغداد، أواخر عام 1955
(من مجموعة احمد الاخرس)

التأثيرات السياسية

لعب المناخ السياسي في منتصف الخمسينيات دورًا إيجابيًّا في نشوء الحركة العمّالية الأردنية، فبعد نكبة فلسطين في عام 1948، وبعيدًا عن الأحداث التي تعاقبت خلال عقد الخمسينيات، شهدَ المجتمع الأردني تحولات كبيرة؛ بسبب تدفّق عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى ضفتيّ الأردن.

عزّزت هذه التحولات معاداة الاستعمار والصهيونية، وزادت المطالبات بالتحرّر من النفوذ البريطاني، ورفض المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1948، كما ساهمت التغيرات السكانية العميقة التي شهدها الأردن بعد النكبة ووحدة الضفتين، في انتعاش الحياة الحزبية، وأدّت إلى ظهور أحزاب قومية ويسارية، وازداد تأثير هذه الأحزاب بشكل ملحوظ على الشارع السياسي، لا سيما على الطبقات الوسطى والدنيا.

لم تكن بدايات التنظيم النقابي العمّالي والنجاحات التي تحققت بصدور التشريعات العمالية، مثل قانون نقابات العمال رقم 35 لسنة 1953، وقانون التعويض على العمال رقم 17 لسنة 1955، ناتجة فقط عن نضال القادة النقابيين الأوائل، بل لعب الدعم السياسي والقانوني الذي قدّمه بعض النوّاب والمحامين التقدميّين دورًا حاسمًا في تشجيع الحركة العمالية الأردنية، وكان من بين هؤلاء الداعمين النائب والمحامي شفيق ارشيدات، والنائب عبد الحليم النمر، ونائبا الضفة الغربية عبدالله نعواس (القدس) وعبدالله الريماوي (رام الله)، بالإضافة إلى المحامي سليمان الحديدي، وقد شكّل هؤلاء الأشخاص جدار دعم قويّ ومُساند للحركة النقابية في الأردن.

باختصار، اكتسبت قضية حقوق العمل والتنظيم العمالي أبعاداً كبيرة، بفضل تحوّلها إلى جزء عضوي من حركة النضال من أجل التحرّر الوطني وحقوق الإنسان، وقد جاء الدستور الأردني الأول لعام 1952 ليعزّز هذه الحقوق من خلال الاعتراف بتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات وحقوق العمل.

45- شوارع عمان مغلقة بالاسلاك الشائكة اثناء الاحتجاجات على محاولات جر الاردن الى حلف بغداد، 1955 (من مجموعة أحمد الأخرس)

توسّع النقابات وتشكيل حكومة ائتلافية

في الخمسينيات، لم يكن جهاز الدولة الأردنية بعيدًا عن تأثير الضغوط الناتجة عن الصراعات السياسية والاجتماعية والأيديولوجية، وهو ما يفسّر تذبذب مواقف الحكومة تجاه الحركة العمّالية آنذاك، حيث تغيّرت مواقفها من التشدّد إلى الحياد، ووصلت في بعض الحالات إلى تفهُّم للمطالب العمّالية دون تدخّل أو استخدام العنف.

في ظل التحسّن الملحوظ في الأجواء السياسية، حيث تبنّت الدولة الأردنية سياسات أكثر انفتاحاً، بعد قرارها بعدم الانضمام إلى حِلف بغداد (1 آذار/ مارس 1956)، استجابةً للانتفاضة الشعبية ضدّه، فضلاً عن خطوة الملك حسين الجريئة بتعريب الجيش (14 كانون الثاني/ يناير 1956)، قادت هذه التحركات إلى إجراء انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 1956 وتشكيل حكومة سليمان النابلسي الائتلافية.

في هذا الإطار، تم تأسيس المزيد من النقابات العمالية، ليصل عددها إلى 25 نقابة مسجّلة في اتحاد عمّال الأردن، إضافةً إلى 15 فرعًا نقابيًا موزعة بين مدن إربد والقدس ونابلس والخليل ومعان (أنظر الجدول رقم (1)).

انعكس هذا المناخ الإيجابي على العديد من المعامل والشركات الصناعية، وحتى على بعض المرافق الحكومية، التي تعاملت بشكل إيجابي مع النقابات العمالية، وحرصت قيادة الاتحاد العام للنقابات على تعويض هذه المظلة القانونية عبر التفاوض المباشر مع أصحاب العمل، في ظل غياب قانون عمل ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وسعى هذا التفاوض إلى تحسين شروط العمل، والحدّ من الطرد التعسّفي، وتقليل ساعات العمل اليومية (التي كانت تصل إلى 12 ساعة يوميًا)، ومنح العمال أجورًا عن العطل الدينية والأسبوعية والإجازات السنوية، ودفع أجور العمل الإضافي.

كما نجحت قيادة اتحاد العمّال بالحصول على اعتراف السلطات الحكومية وبعض قطاعات أصحاب العمل بشرعية تدخل الاتحاد للدفاع عن مصالح العمال، وقد حصلت النقابات لأول مرة على مساعدات مالية من ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية.

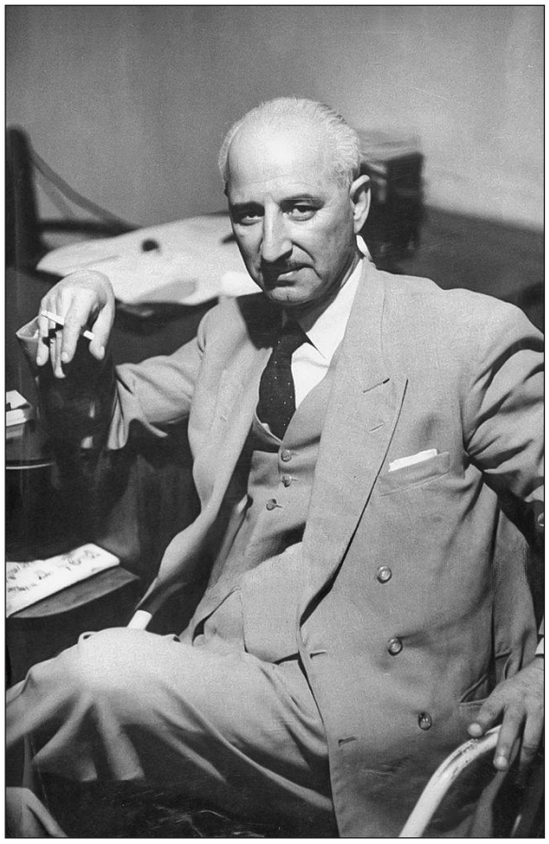

46- سليمان النابلسي اول رئيس لحكومة برلمانية في تاريخ الاردن (56-1957)
المصدر: Getty

دعوة اتحاد نقابات عمال الأردن لتوحيد النقابات العمّالية العربية

في منتصف الخمسينيات، حققت قيادة اتحاد نقابات العمال الأردنية إنجازًا بارزًا، وهو إطلاق مبادرة تهدف إلى تأسيس اتحاد عربي للنقابات العمالية، وفي 18 أيلول/سبتمبر 1955، وجّه الاتحاد الأردني دعوة إلى اتحادات عمّال كل من سوريا ولبنان ومصر، لعقد اجتماع تحضيري للعمل على توحيد العمّال العرب في اتحاد مستقل عن الاتحادات العالمية.

لكن لم تتمكن اللجنة التحضيرية من الاجتماع في عمّان، كما كان مخططًا في 15 شباط/فبراير 1955، بسبب الظروف الداخلية، ولذلك انعقد الاجتماع في دمشق، وقد وُضعت مسودة النظام الأساسي للاتحاد العربي في هذا الاجتماع الرباعي، وتم التحضير للمؤتمر الأول.

جاءت هذه المبادرة في ظل انتشار الأيديولوجية القومية واليسارية بين قيادات الحركة العمّالية الأردنية، والتي كانت تتعامل بحذر مع المنظمات العمالية الدولية، وتشعر بضرورة اتخاذ موقف مستقل عنها، خاصةً مع اشتداد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء في حلف الأطلسي، الذين دعموا الاتحاد الحر من جهة، والاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية الناشئة من جهة أخرى.

شرحَ زيدان يونس، الأمين العام لاتحاد العمال الأردني، دوافع دعوته إلى تشكيل اتحاد عمال عربي بقوله: «هدفنا هو توحيد جهود العمال العرب لخدمة الأمة العربية وكرامتها، والعمل بشكل موحّد في المؤتمرات العمالية الدولية (...) بما يتماشى مع مصالح أمّتنا وأوطاننا. نحن نعتقد أن اتحادات العمال الدولية تعمل وفق سياسات دولية معينة، وقد دعمت بشكل غير مباشر سياسات القمع التي تعرّض لها إخواننا في شمال إفريقيا الذين يناضلون من أجل حريتهم واستقلالهم».

تكللت جهود زيدان يونس ورفاقه بالنجاح مع عقد المؤتمر الأول التأسيسي للاتحاد الدولي للعمّال العرب في دمشق، من 22 إلى 24 آذار/مارس 1956، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن اتحادات العمّال من خمس دول عربية، وهي: الأردن ومصر وسوريا ولبنان وليبيا، كما استطاع وفد عمال من تونس المشاركة في اليوم الأخير من المؤتمر.

قام بتمثيل العمال الأردنيين في المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال، وهم: زيدان يونس، زكي الشيخ ياسين، حسان الوظائفي، مصطفى عسقلان، ووجيه منكو، وقد طُلب من زيدان يونس إلقاء كلمة الوفود العربية في المؤتمر التأسيسي، تقديرًا لدور اتحاد العمّال الأردني في الدعوة إلى توحيد العمّال العرب.

في ختام المؤتمر، تم انتخاب فتحي كامل، سكرتير عام نقابات العمال في مصر، كأمين سر الاتحاد الدولي للعمال العرب، كما تم انتخاب زيدان يونس كمساعد أول له.

بعد عودة الوفد الأردني إلى عمّان، وجّه زيدان يونس خطابًا رسميًا إلى الحكومة الأردنية، طالب فيه بالاعتراف بالاتحاد الدولي لنقابات العمّال العرب كمنظمة إقليمية، كما دعا الجامعة العربية للاعتراف به.

في 14 كانون الثاني/يناير 1957 استجابت الحكومة الأردنية لطلب زيدان يونس، وأبلغته بأن مجلس الوزراء قرر الاعتراف بالاتحاد الدولي بعد الاطلاع على دستوره.

كان عدد أعضاء الاتحاد العام لنقابات العمّال في الأردن محدوداً، حيث بلغ نحو 11 ألف عضو فقط، من أصل 1,630,000 عامل من أعضاء الاتحادات العمالية العربية التابعة للاتحاد الدولي، وعلى الرغم من هذه الأعداد المحدودة والظروف السياسية المضطربة، أظهرت القيادات النقابية الأردنية الأولى وعيًا سياسيًا وإرادة وشجاعة ملحوظة، وقد لعبت هذه القيادات أدوارًا ريادية وفعالة على الصعيدين الداخلي والعربي.

جدول رقم (1)

عدد النقابات العمالية المركزية وفروعها كما كانت عام 1955

		المركز	الفرع
-1	مجلس نقابة عمال البناء العامة	عمّان	
-2	نقابة عمال ومستخدمي شركة الدخان والسجاير الشرق العربي الوطنية	عمّان	
-3	نقابة عمال الأحذية	عمّان	الخليل، القدس نابلس ، إربد
-4	نقابة عمال الخياطة	عمّان	إربد
-5	نقابة موظفي شركة سنجر	عمّان	
-6	نقابة عمال ومستخدمي شركة مناجم الفوسفات	الرصيفة	
-7	نقابة عمال النجارة	عمّان	إربد
-8	نقابة عمال المطابع		
-9	نقابة عمال وموظفي البلديات والمؤسسات والمحلات التجارية والأعمال الخاصة	عمّان	نابلس – إربد
-10	نقابة عمال المطاعم والفنادق والمقاهي	عمّان	القدس
-11	نقابة سائقي السيارات	عمّان	إربد
-12	نقابة عمال ومستخدمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية	الفحيص	
-13	نقابة عمال الكهرباء والميكانيك	عمّان	إربد
-14	نقابة عمال المخابز	عمّان	إربد
-15	نقابة عمال ومستخدمي الخط الحديدي الحجازي الأردني	عمّان	معان
-16	نقابة عمال الحدادة	عمّان	إربد
-17	نقابة موظفي الأقمشة والخردوات	عمّان	
-18	نقابة موظفي المعارف	عمّان	
-19	نقابة عمال ومستخدمي مطارات الجيش البريطاني	المفرق	
-20	نقابة عمال دائرة الأشغال العامة	الخليل	
-21	نقابة عمال البلاط والموزاييك	عمّان	نابلس
-22	نقابة عمال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين	أريحا	
-23	نقابة عمال الحلاقة	عمّان	
-24	نقابة السلاخين والذباحين	عمّان	
-25	نقابة بلدية القدس	القدس	

المصدر: تقرير زيدان يونس، أمين سر اتحاد نقابات عمال الأردن بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر/ 1955

زيدان يونس
أول أمين سر لاتحاد نقابات العمال في الأردن
(1954/ 1957)

47- زيدان مصطفى يونس أول أمين سر للاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن (1954-1957)

المصدر: مركز الأردن الجديد للدراسات

ولدَ زيدان يونس مصطفى يونس عام 1921 في قرية عرعرة، الواقعة في وادي عارة جنوب مدينة حيفا، وبدأ مسيرته النقابية مبكرًا من خلال انضمامه إلى جمعية العمّال العربية الفلسطينية في حيفا عام 1942، حيث أصبح مشرفًا متفرغًا للنقابة العامة لعمال «سبنى» في حيفا.

بعد حرب 1948، لجأ زيدان إلى الأردن حيث عمل في شركة الدخان والسجائر الشرق العربي، وبفضل خبرته النقابية الواسعة، طلب منه عدد من القادة النقابيين، مثل زكي الشيخ ياسين ومصطفى عسقلان ونعيم الخفش، قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال الذي كان في طور التأسيس.

في 28 شباط/فبراير 1954، قررت الهيئة الإدارية لنقابة عمال شركة دخان وسجائر الشرق العربي توسيع عضويتها، ليصبح زيدان يونس أحد الأعضاء الجدد في الهيئة. وفي الأول من أيار/مايو 1954، اجتمعت ست نقابات عمالية، وقرّرت تقديم طلب للحكومة، بهدف تأسيس اتحاد عام للنقابات، وقد تم ذلك في 26 أيار/مايو 1954، وقد اختير زيدان يونس كأول أمين سر للاتحاد، واستمر في هذا المنصب حتى عام 1957.

كان زيدان يونس يشكّل قوة دافعة وراء تأسيس الاتحاد الدولي للعمال العرب، الذي ضمّ عند تأسيسه في 24 آذار/مارس 1957 اتحادات عمالية من خمس دول عربية، وقد انتُخب كمساعد أول لأمين سر الاتحاد الدولي للعمال العرب، تقديرًا لدوره البارز.

عندما أقالت الحكومة الأردنية حكومة سليمان النابلسي في نيسان/أبريل 1957 وفرضت الأحكام العُرفية، قرر زيدان يونس عدم العودة إلى الأردن، حيث كان في زيارة لدمشق حينها، وبعد إقامته لفترة قصيرة في سوريا، انتقل إلى العمل في الكويت، حيث وافته المنية هناك.

كان زيدان يونس مثالًا للنضال النقابي العمّالي، وكانت رحلته مليئة بالعمل الدؤوب، والدفاع عن حقوق العمال في مختلف الدول العربية.

المصدر: القيمري، محمد سليمان، **النقابات العمالية الأردنية**، سلسلة المكتبة العمالية، الكتاب الخامس، عمان، الأردن، 1998، ص 11/10

48- النقابي زيدان يونس (وسطاً) خلال اجتماع عمالي دولي (من مجموعة محمد سليمان القيمري)

قانون التعويض على العمال
رقم 17 لسنة 1955

كان هذا القانون الأول من نوعه الذي يقترب من معالجة قضايا العمل، وقد نص على ما يلي:

- مكافأة نهاية الخدمة: يحق للعامل الحصول على مكافأة نهاية خدمة، تتضمن أجر شهر عن كل من السنوات الثلاث الأولى، ونصف شهر عن كل سنة تلي ذلك حتى خمسة عشر عامًا، في حال قام صاحب العمل بإنهاء خدمته.
- تعويض إصابات العمل: يحق للعامل الحصول على تعويض يصل إلى خمسمائة دينار في حالة حدوث عجز كامل أو وفاة نتيجة إصابة في أثناء العمل. وفي حالة العجز الجزئي الدائم، يُمنح تعويضاً بنسبة تعادل نسبة العجز، ويتم تحديد ذلك من قبل لجنة طبية معتمدة.

المصدر: محمد جوهر، **الحركة العمالية في الأردن (تجربة ذاتية)** ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ الأردن الاجتماعي. 3 – 5 تموز/ يوليو 2000، عمان، الأردن

49- صورة جماعية تضم القادة والنشطاء النقابيين، ويتوسطهم زكي الشيخ ياسين
وعلى يساره زيدان يونس ويتوسط الصف الخلفي وجيه منكو
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

الفصل الخامس:

أزمة نيسان/ إبريل 1957 وأثرها على تراجع الحركة العمالية (1967/1957)

الفصل الخامس:

أزمة نيسان/ إبريل 1957
وأثرها على تراجع الحركة العمالية (1967/1957)

تعرضت الحركة العمالية الأردنية لضربة قوية بسبب الأزمة السياسية الكبرى التي شهدها الأردن نتيجة الصراع بين القصر وحكومة سليمان النابلسي، حيث بدأت الأزمة بإقالة الحكومة في 12 نيسان/أبريل 1957، وتعليق جلسات البرلمان، وقد فشلت محاولات تشكيل حكومة جديدة قبل أن تنتقل الأزمة إلى الشارع.

اتخذت حكومة النابلسي في 2 نيسان/ أبريل قراراً بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، عندها بدأت الخلافات، حيث رفض الملك المصادقة على القرار، وتوسّع الخلاف أيضًا بسبب رغبة الملك حسين بقبول العرض الأمريكي الذي تضمنه «مبدأ آيزنهاور»، الذي يقضي بمساعدة دول الشرق الأوسط التي قد تواجه تهديداً شيوعياً، ماليًا وعسكريًا. لكن حكومة النابلسي رفضت هذا العرض عند طرحه في كانون الثاني/يناير 1957.

أما عن موقف الحركة العمالية، فقد عارضت الانقلاب السياسي على حكومة النابلسي، وشاركت مع المنظمات الاجتماعية والسياسية في المؤتمرات والتحركات الشعبية التي نُظمت بعد الإطاحة بالحكومة. وكان ممثلو الاتحاد العام لنقابات العمال، في مقدمة المشاركين بمؤتمر نابلس الوطني في 22 نيسان/أبريل 1957، الذي طالب باستقالة حكومة حسين الخالدي، وتشكيل حكومة وطنية جديدة تلتزم بسياسة تحررية، كما دعا المؤتمر إلى إطلاق سراح المعتقلين المدنيين والعسكريين، وإعادة أوضاع الجيش إلى ما كانت عليه، وطرد «عملاء الاستعمار» من البلاد، واحترام الدستور.

واجهت القيادات والكوادر العمالية ملاحقات واعتقالات، خاصةً بالنسبة لأولئك المنتمين إلى أحزاب المعارضة القومية واليسارية، وجاء ذلك بعد إعلان الأحكام العُرفية من قِبل حكومة إبراهيم هاشم، والتي قررت أيضًا حلّ الأحزاب السياسية. وعلى إثر ذلك، اضطرت العديد من القيادات النقابية العمالية والمهنية إلى مغادرة البلاد لتفادي الاعتقال والملاحقة. أما زيدان يونس، أمين سر اتحاد العمال، الذي كان يشارك في أحد الاجتماعات النقابية في العاصمة السورية، دمشق، خلال الأزمة، فقد قرر عدم العودة إلى الأردن، وتُرك منصبه شاغرًا حتى مطلع عام 1958، حين حلّ محله نائبه زكي الشيخ ياسين.

50- المؤتمر الثاني لاتحاد عمال الأردن 13-20 آب/ أغسطس 1965

ويرى في الصورة من اليمين الى الشمال السيد راشد مروان، نقابة عمال البناء/ عمان، السيد عادل غانم، نقابة عمال البناء/ نابلس

السيد محمود الكيلاني، نقابة عمال المطابع/ عمان، السيد صلاح حميدان، نقابة البلديات والمؤسسات العامة/ عمان، السيد محمد جوهر، امين عام اتحاد عمال الأردن

السيد موسى قويدر، نقابة عمال الخياطة/ عمان، السيد وليد الخياط، نقابة عمال الكهرباء/ عمان، السيد يوسف الغول، نقابة عمال البناء/ القدس

السيد محمد القيمري، نقابة التعليم الخاص/ عمان

(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

معاناة واضطراب وإرادة ثابتة

في النصف الثاني من عام 1957، وخلال السنوات التالية، عانى النشاط النقابي في الأردن من تحديات عديدة، حيث تم تقييد حريات النقابيين فيما يتعلق بتنقلهم وسفرهم إلى خارج البلاد، ووُضعت النقابات تحت مراقبة الأجهزة الأمنية، وتم حلّ العديد منها، بينما أُجبرت أخرى على حلّ نفسها بسبب الضغوط الرسمية.

يصِف محمد جوهر، الأمين العام للاتحاد العام لنقابات العمال بين عامي 1964 و1972، تلك الفترة بأنها فترة عصيبة، حيث كانت تواجه النقابات قرارات التجميد أو الحلّ، لمجرّد ممارسة دورها الطبيعي، مثل التفاوض الجماعي، وكان بعضها يواجه التهديد بالتوقف عن العمل، وهذا ما حدث لنقابتيّ الفوسفات والإسمنت، حيث تنكّر أرباب العمل للاتفاقيات الجماعية السابقة، وتم إلغاء لجان التحكيم، وعرقلة خطط إقامة فروع جديدة للنقابات في المدن الأخرى.

ونتيجةً لهذه التطورات، تراجَع عدد النقابات المُسجلة من 37 نقابة عمالية في عام 1956/1955 إلى 29 في عام 1959/1958، ثم إلى 16 نقابة في عام 1961/1960، وانخفض عدد العمّال المنتمين للنقابات إلى أقل من 9,000 عضو في عام 1960/1959، بينما كانت العضوية قد وصلت إلى 11,000 في عام 1956.

على الرغم من هذه التحدّيات، تمكّنت الحركة العمالية من تجاوز الأزمة في النصف الأول من الستينيات، ومع صدور أول قانون للعمل (القانون 21 لسنة 1960)، شهدَت الحركة العمالية انتعاشًا ملحوظًا من جديد، حيث عزّز هذا القانون قدرة النقابات على التفاوض لعقد اتفاقيات جماعية تهدف لتحسين الظروف المعيشية للعمال، وتكريس مكتسبات جديدة لهم. بالتالي ارتفع عدد النقابات مجدداً، ووصل إلى 40 نقابة في عام 1966/1965، وزاد عدد أعضائها إلى 20,000، أي ضعف ما كان عليه في نهاية الخمسينات.

سنة 1960، صدرَ أول قانون للعمل وهو القانون رقم 21، الذي أعطى النضال العمّالي دفعةً جديدة، مما مكّن النقابات من تنشيط دورها في المطالبة بحقوق العمال، لكن تم تجريد هذا القانون من العديد من المزايا عند عرضه على مجلسيّ النواب والأعيان، وفقد تأثيره الإيجابي في التطبيق تدريجيًا، حيث ظلّ جزء كبير منه معطلًا من قِبل العديد من المؤسسات، وتقدّم محمد جوهر بشكوى في مذكرة وجّهها إلى وزير الشؤون الاجتماعية في 1963/10/27 بسبب قلة عدد مفتّشي العمل في دائرة العمل المسؤولة عن تطبيق القانون ومراقبته، وعدم توفر وسائل النقل للمفتشين.

لجان التحكيم

تم تشكيل لجان التحكيم لحل الخلافات التي تنشأ بين أرباب العمل والعمال. وكانت هذه اللجان مبنية على أساس ثلاثي، حيث تضم ممثلًا عن الحكومة، وآخر عن أرباب العمل، وثالثًا عن العمال للنظر في النزاعات العمالية. كانت أحكام هذه اللجان نهائية، ويتم تحويلها إلى دوائر التنفيذ بعد مصادقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عليها. كانت هذه اللجان خطوة ذكية وبداية جيدة لتنظيم العلاقات الصناعية، لكن أرباب العمل قاوموها بشدة.

المصدر: محمد جوهر، الحركة العمالية في الأردن، مطابع دار الاهرام، القاهرة، ص 33/32

51- مجموعة من ممثلي النقابات العمالية العربية ممن شاركوا في مؤتمر الاتحاد الدولي للعمال العرب، لدى لقائهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر في مقر رئاسة الجمهورية في القاهرة، ويظهر خلف الرئيس عبد الناصر مباشرة، زيدان يونس، وعلى يمينه زكي الشيخ ياسين، كما يظهر على يساره، مصطفى عسقلان

(من مجموعة النقابي مصطفى عسقلان)

تدخلات حكومية وتراجع ثم نصر مؤزّر

بسبب كثرة التدخلات الحكومية في شؤون النقابات العمالية، اضطر أمين عام الاتحاد العام محمد جوهر في 1 شباط/ فبراير 1964 للتوجّه إلى الملك حسين، ليطلب منه التدخّل من أجل وقف هذه التدخّلات، منوهاً إلى أن حرية التنظيم النقابي هي جزء أساسي من الديمقراطية التي ينصّ عليها الدستور الأردني وميثاق حقوق الإنسان.

أشارَ جوهر في مذكرته إلى تدخلات حكومية مباشرة في نقابة عمال الخياطة، حيث قام محافظ العاصمة في 8 كانون الثاني/يناير 1964 بإصدار قرار يطالب باستقالة سامي الخاروف، أمين سر النقابة، واثنين من أعضاء الهيئة الإدارية، وهُما موسى قويدر وفكتور للاس، رغم أنهم كانوا من الأعضاء المؤسسين للنقابة منذ أكثر من عشر سنوات.

لم تتردد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في فرض هيمنتها على النقابات، حيث أصدر الوزير تعميماً يطلب فيه عدم الاشتراك في أي مؤتمر عمالي خارج الأردن دون موافقته، وبلغ التدخل الحكومي ذروته عندما أرسلت الوزارة قوائم تضمّ أسماء جميع القادة النقابيين إلى وزارة الداخلية بهدف تقييد سفرهم، وقد شملت هذه الإجراءات أمين عام الاتحاد نفسه، أي محمد جوهر، إضافة إلى نقابيين آخرين دون إشعار مُسبق.

في ظل الظروف السياسية التي كانت تعرقل الحريات في الأردن بين عاميّ 1957 و1967، تراجعت العديد من الشركات عن الاتفاقيات الجماعية المُبرمة سابقاً، وتم تجميد عمل لجان التحكيم التي كانت تُسهم في حلّ النزاعات العمالية بسرعة وسلاسة. وأظهرَت مذكرات الاتحاد العام لنقابات العمال تلقيه الكثير من الشكاوى بشأن قرارات الفصل التعسفي الصادرة بحقّ العديد من العمال في شركات كبيرة، مثل الفوسفات والإسمنت والشركة الصناعية التجارية الزراعية (انتاج).

بعد مُطالبات عديدة لتطوير تشريعات العمل، استدعَت الحكومة خبيراً من منظمة العمل الدولية، حيث عمِل مع مجلس استشاري مكوّن من ستة أعضاء يمثلون الحكومة وأرباب العمل والعمّال، وبعد سنة من العمل، تم إعداد مشروع قانون لتعديل العمل في عام 1965، وعلى الرغم من أن هذا القانون منح العمال مكاسب جديدة نظرياً، إلا أن تطبيقه كان محدوداً.

ورغم هذه الظروف الصعبة، نجحت النقابات العمالية في إبرام 13 اتفاقية جماعية مع أصحاب العمل في عاميّ 1962 و1963، وشملت الاتفاقيات تحديد ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، إضافة إلى تحديد الإجازات. وفي عامي 1965 و1966، أبرمَت الحركة العمّالية 10 اتفاقيات جماعية، وخمس تسويات جماعية، وكما أشرنا آنفاً، فقد ارتفع عدد النقابات المُسجلة إلى أكثر من أربعين، وزاد عدد الأعضاء إلى 20 ألف عضو، أي ضِعف عددهم في نهاية الخمسينيات.

52- زيدان يونس وسامي الخاروف على يسار الصورة في خمسينيات القرن الماضي
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

53- محمد جوهر، أمين عام الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن،
يستقبل رئيس احد الوفود العمالية العربية
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

54- صورة تجمع عدد من القيادات العمالية مع الملك الراحل الحسين بن طلال في أواسط الستينيات أثناء لقاء له مع القيادات النقابية
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

زكي الشيخ ياسين

«الأب المؤسس» للحركة العمالية الأردنية

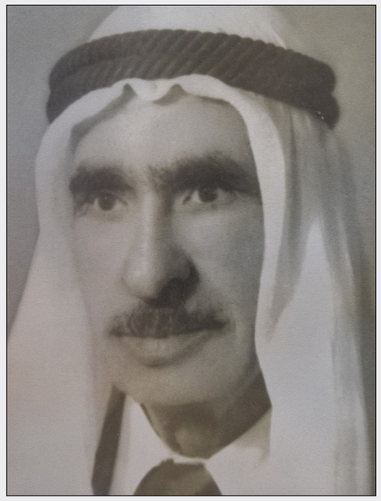

55- زكى الشيخ ياسين مؤسس نقابة عمال البناء وثاني امين سر للاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن

المصدر: مركز الأردن الجديد للدراسات

وُلد زكي الشيخ ياسين في نابلس عام 1910، وبدأ نشاطه النقابي عام 1942 مع جمعية العمال الفلسطينية، وبعد نكبة 1948، ساهم في إعادة بناء فروع الجمعية في الضفة الغربية، وتمّ إختيار مجلس نقابات نابلس مقراً للجمعية.

عندما قررت الجمعية التحوّل إلى «جمعية العمّال الأردنية»، انتقل زكي إلى عمّان، ومن منزله البسيط في شارع المهاجرين، بدأ بدعوة العمّال للانتظام النقابي، وفي بداية عام 1952، اجتمع مع حسني الخفّش ومصطفى علي عسقلان في عمّان، حيث جمعوا التبرعات، واستأجروا مكتباً للجمعية، لكن سرعان ما أغلقته السلطات، كما أغلقت أيضاً فروع الجمعية في الضفة الغربية.

رغم ذلك، لم يتوقف زكي عن دعوة عمّال البناء لإنشاء نقابتهم، وبعد صدور قانون نقابات العمّال لعام 1953، قدّم طلباً لتسجيل نقابة عمّال البناء، وتمّت الموافقة عليه في 7 كانون الثاني/يناير 1954. تشكلت بعدها الهيئة الإدارية الأولى للنقابة برئاسة زكي الشيخ ياسين، وعضوية نعيم بليبلة، وهاني سليمان، ووجيه صدفي، وسعدي الهدهد، ومحمد علي الأعرج.

وعندما بدأت مناقشة تشكيل اتحاد عام لنقابات العمّال في الأردن، قاد زكي جهود الاتصال بزيدان يونس؛ وذلك لإقناعه بتولي رئاسة الاتحاد، فوافق زيدان على العرض، وبعد صدور ترخيص الاتحاد في تموز/يوليو 1954، أصبح زكي نائب أمين سرّ اللجنة التنفيذية للاتحاد، بالإضافة إلى قيادته لنقابة عمّال البناء.

قاد زكي الاتحاد العام للنقابات العمالية في الفترة ما بين 28 آذار/مارس 1958 و14 نيسان/أبريل 1960، ليصبح الأمين العام الثاني للاتحاد، حيث تولّى هذا الدور بعد أزمة سياسية كبرى في الأردن؛ بسبب إقالة حكومة سليمان النابلسي، وفرض الأحكام العرفية، ما دفع زيدان يونس إلى مغادرة البلاد والعمل في الكويت، حيث توفي هناك.

المصدر: القيمري، محمد سليمان، **النقابات العمالية الأردنية**، عمان، الأردن 1998. ص ص 35/30

وجيه محمد منكو

مؤسس أول نقابة عمالية في الأردن

56- وجيه منكو مؤسس اول نقابة عمالية في الاردن وثالث أمين سر للاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن

المصدر: مركز الأردن الجديد للدراسات

ولـدَ وجيـه منكـو في السـلط عـام 1910، وبـدأ حياتـه العماليـة في سـن مبكـرة، حيـث كان يتابـع أخبـار جمعيـة الـعمّال العـرب الفلسـطينية مـن خلال الصحـف، وتعـرّف بعـد النكبـة على قـادة الجمعيـة الذيـن انتقلـوا إلى عمّان، مثـل زكي الشـيخ يـاسين، وحسـني الخفـش، ومصطفـى عسـقلان، وزيـدان يونـس. وقـد حـاول هـؤلاء القـادة اسـتئناف نشـاطهم النقـابي بعـد انـضمام الضفّـة الغربيـة إلى المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، لكنهـم واجهـوا العديـد مـن التحديـات؛ بسـبب غيـاب التشريعـات العماليـة والثقافـة السياسـية المعارضـة للنقابـات.

بعـد صـدور قانـون نقابـات الـعمّال رقـم 35 في عـام 1953، بـادر وجيـه منكـو مـع زملائـه العامـلين في شركـة الشرق العـربي للدخـان والسـجاير، بتقديـم طلـب لتسـجيل نقابـة لـعمال الشركـة، وقـد تمـت الموافقـة عليـه في 27 كانـون الأول/ديسـمبر 1953، وعقـدت الهيئـة الإداريـة للنقابـة اجتماعهـا الأول في 19 كانـون الثاني/ينايـر 1954، برئاسـة وجيـه، وعضويـة ذيـب غنـام، ومـوسى السـنهوري، وعمـر صيـام، وسـليم محمـد، وصدقـي خليـل، وعايـش عليـان.

في اجـتماعٍ لاحـق، انتخبَـت الهيئـة زيـدان يونـس وخضر عـوالي كأعضـاء جُـدد، مما مهّـد الطريـق أمـام زيـدان ليصبـح أول أمين عـام لاتحـاد نقابـات عمّال الأردن. وتحـت قيـادة وجيـه، دعَـت نقابـة عمّال شركـة الشرق العـربي للدخـان والسـجاير النقابـات العمّاليـة الأخـرى لتأسـيس اتحـاد عـام. وفي 1 أيـار/ مايـو 1954، اسـتجابت سـت نقابـات عماليـة لهـذه الدعـوة، وقـررت في 26 أيار/مايـو 1954 تقديـم طلـب لتسـجيل الاتحـاد، وانتخبـت زيـدان يونـس رئيسـاً للهيئـة المؤسسـة للاتحـاد.

كان وجيـه منكـو يتميـز بالتواضـع والتعـاون مـع النقابـيين الـروّاد، مثل زكي الشـيخ يـاسين، ومصطفى عسـقلان، ومـوسى قويـدر، وزيـدان يونـس، وقـد قـاد وجيـه نقابـة عمّال ومسـتخدمي صناعـة التبـغ حتـى عـام 1964، وتـولى الأمانـة العامـة للاتحـاد العـام لنقابـات الـعمّال لـفترتين متتاليـتين، مـن 12 تمـوز/ يوليـو 1960 حتـى 27 آب/أغسـطس 1964، وتـوفي وجيـه منكـو في آذار/مـارس 1982.

المصدر: القيمري، محمد سليمان، **النقابات العمالية الأردنية**، مصدر سابق، ص 14/11

57- وجيه منكو يلقي كلمة امام الملك الراحل الحسين بن طلال
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

58- عدد من النقابيين مع الوفد الصيني الذي زار الاردن في عام 1957
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

قانون العمل رقم 21 لسنة 1960

كان هذا أول قانون ينظّم العمل بشكل شبه متكامل، وقد نصّ القانون على ما يأتي:

1. زيادة عدد العمّال المطلوب لتشكيل نقابة إلى عشرين عاملاً.
2. تحديد ساعات العمل اليومية للعمال لتكون ثمان ساعات.
3. منح كل عامل إجازة سنوية لمدة واحد وعشرين يوماً، تُخصم منها الأعياد الدينية والقومية.
4. وضع أسس للمفاوضات الجماعية بين العمّال وأصحاب العمل.
5. منح العمال حق الإضراب، بشرط تقديم إنذار مُسبق قبل مدة لا تقل عن ثمانية وعشرين يوماً للمرافق العامة، وأربعة عشر يوماً للمرافق الخاصة.

لكن واجه تطبيق هذا القانون تحديات وصعوبات عديدة كانت تعرقل التنفيذ الفِعلي للقانون، منها:

1. إحالة قضايا العمّال إلى المحاكم المدنية.
2. العقوبات المالية المحددة للمخالفات.

المصدر: محمد جوهر، **المصدر السابق**،

القانون رقم 2 لسنة 1965
المعدّل لقانون العمل رقم 21 لسنة 1960

نظراً للثغرات التي عرقلت تطبيق قانون العمل رقم 21 لسنة 1960، طلبت الحكومة مساعدة خبير من منظمة العمل الدولية لتحسين القانون، وقضى الخبير فترة في الأردن لدراسة القانون، حيث زار بعض مواقع العمل، والتقى مع ممثلين عن الحكومة، وأرباب العمل والعمّال. بعد ذلك، أعدّ مشروعاً لتعديل القانون، وشارك الأطراف المعنيّة في مناقشته، من خلال مجلس استشاري للعمل، يتكون من ستة أشخاص من كل طرف

وشملت أهم التعديلات التي أُدخلت على القانون:

1. منح العامل عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر، في حال كان عدد العاملين في المؤسسة خمسة أو أكثر.
2. منح العمّال إجازة مدفوعة الأجر خلال جميع الأعياد الدينية والقومية.
3. شمول العاملين على آلات ميكانيكية في الزراعة بأحكام القانون.
4. منح المرأة العاملة إجازة أمومة، وحق الاستقالة، مع الحصول على مكافأة نهاية الخدمة في حالة الزواج.
5. السماح للعامل بالاستقالة بعد خدمة خمس عشرة سنة، والحصول على مكافأة نهاية الخدمة.
6. تعديل نسبة مكافأة نهاية الخدمة لتصبح: نصف شهر عن السنوات الأربع الأولى، وشهر عن كل سنة بعدها.

ورغم هذه المزايا الإضافية، بقيت قضايا العمل تُنظر في المحاكم المدنية، مما جعل الاستفادة من القانون محدودة؛ بسبب بطء إجراءات المحاكم المدنية، وطول الوقت اللازم للبتّ فيها.

المصدر: محمد جوهر، **المصدر السابق**،

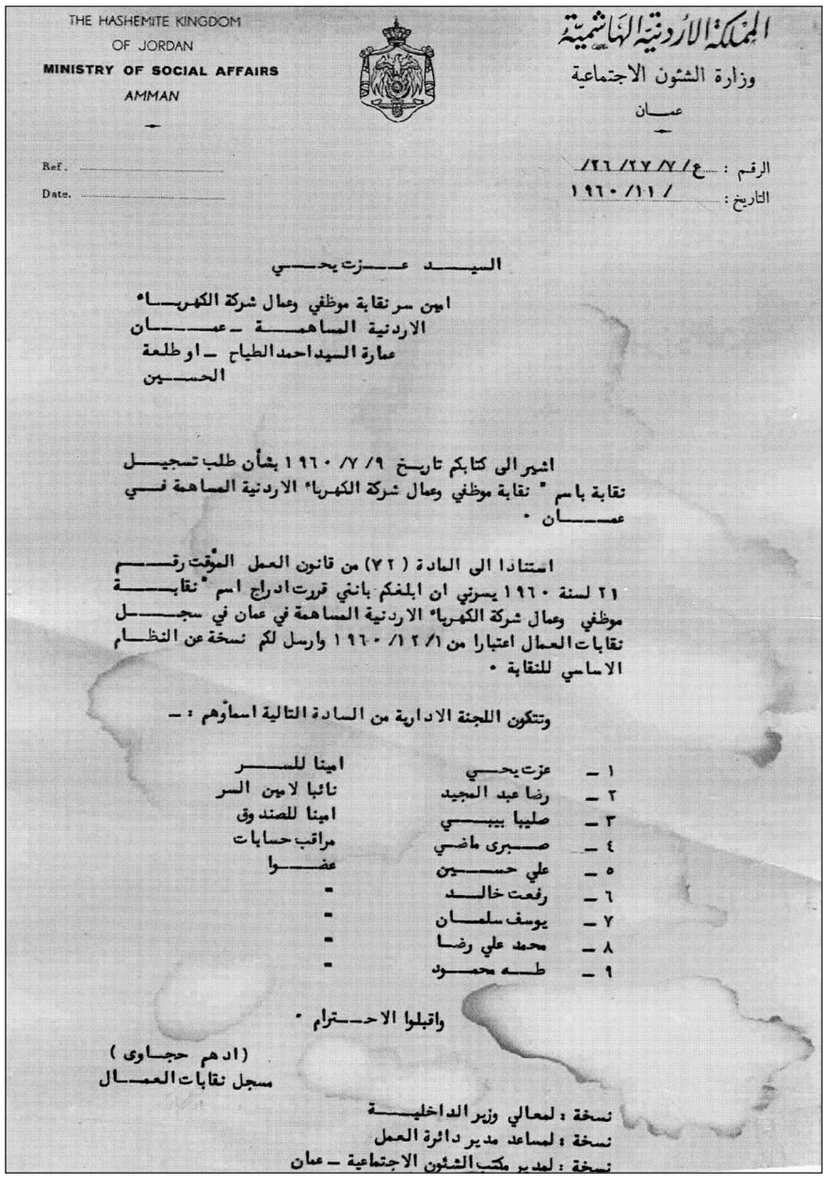

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الشئون الاجتماعية
عمان

THE HASHEMITE KINGDOM
OF JORDAN
MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS
AMMAN

Ref. .....
Date. .....

الرقم : ع/ ٧/ ٢٧/ ٢٦/
التاريخ : ١٩٦٠/١١/

السيد عزت يحيي

امين سر نقابة موظفي وعمال شركة الكهرباء
الاردنية المساهمة - عمان
عمارة السيد احمد الطباع - اوطلعة
الحسين

اشير الى كتابكم تاريخ ٩/ ٧/ ١٩٦٠ بشأن طلب تسجيل نقابة باسم " نقابة موظفي وعمال شركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان .

استنادا الى المادة (٢٢) من قانون العمل المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ يسرني ان ابلغكم بانني قررت ادراج اسم " نقابة موظفي وعمال شركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان في سجل نقابات العمال اعتبارا من ١/ ١٢/ ١٩٦٠ وارسل لكم نسخة عن النظام الاساسي للنقابة .

وتتكون اللجنة الادارية من السادة التالية اسماؤهم : -

١ -	عزت يحيي	امينا للسر
٢ -	رضا عبد المجيد	نائبا لامين السر
٣ -	صليبا بيبي	امينا للصندوق
٤ -	صبري ماضي	مراقب حسابات
٥ -	علي حسين	عضوا
٦ -	رفعت خالد	-
٧ -	يوسف سلمان	-
٨ -	محمد علي رضا	-
٩ -	طه محمود	-

واقبلوا الاحترام .

(ادهم حجاوي)
مسجل نقابات العمال

نسخة : لمعالي وزير الداخلية
نسخة : لمساعد مدير دائرة العمل
نسخة : لمدير مكتب الشئون الاجتماعية - عمان

59- كتاب بالموافقة على تشكيل أول نقابة لعمال الكهرباء 1960
(من الأرشيف العمالي لمركز الأردن الجديد للدراسات)

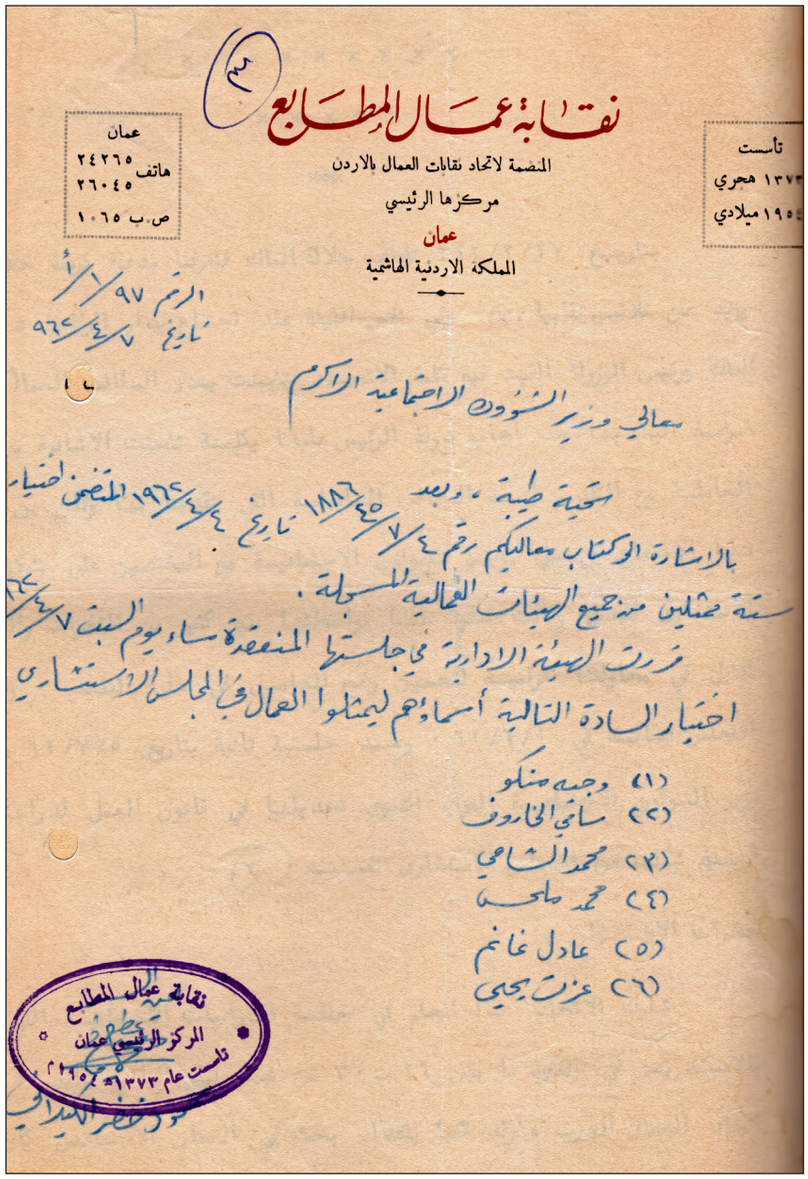

نقابة عمال المطابع
المنضمة لاتحاد نقابات العمال بالاردن
مركزها الرئيسي
عمان
المملكة الاردنية الهاشمية

عمان
هاتف ٢٤٢٦٥
٢٦٠٤٥
ص.ب ١٠٦٥

تأسست
١٣٧٣ هجري
١٩٥٤ ميلادي

الرقم ٩٧/ ١/ أ
تاريخ ٧/ ٤/ ٩٦٤

معالي وزير الشؤون الاجتماعية الاكرم

تحية طيبة ، وبعد

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٤/ ٧/ ١٨٨٦ تاريخ ٤/ ٤/ ١٩٦٤ المتضمن اختيار ستة ممثلين من جميع الهيئات العمالية المسجلة .

قررت الهيئة الادارية في جلستها المنعقدة مساء يوم السبت ٧/ ٤/ ٦٤ اختيار السادة التالية أسماؤهم ليمثلوا العمال في المجلس الاستشاري

(١) وجيه صنكو
(٢) ساتي الخاروف
(٣) محمد الشامي
(٤) محمد صالحة
(٥) عادل غانم
(٦) عزت يحيى

نقابة عمال المطابع
المركز الرئيسي عمان
تأسست عام ١٣٧٣ - ١٩٥٤

60- نص رسالة من نقابة عمال المطابع تطلب تمثيل عدد من النقابين في المجلس الاستشاري لوزارة الشؤون الأجتماعية
(من الأرشيف العمالي لمركز الأردن الجديد للدراسات)

61- تظاهرة شعبية في عمان إحتجاجاً على مشروع روجرز،
حزيران/ يونيو لسنة 1970
(من مجموعة نور الدين الشطي)

الفصل السادس:
انتعاش الحركة العمّالية الأردنية بعد نكسة حزيران 1967 (1967/1971)

الفصل السادس:

انتعاش الحركة العمّالية الأردنية بعد نكسة حزيران 1967 - (1971/1967)

إلى جانب احتلال إسرائيل للضفة الغربية، شكّلت حرب حزيران/يونيو 1967 ضربةً قوية للاقتصاد الأردني، حيث تسبّب الاحتلال في قطع التواصل الاقتصادي بين ضفتيّ نهر الأردن، وتعطيل المشاريع الإنمائية التي كانت ضمن خطة السنوات السبع بين 1964 و1970، حيث تم توجيه موارد الدولة نحو الجهد العسكري، وإعادة بناء الجيش الأردني وتسليحه.

نتيجةً لذلك، شهدَ الأردن تراجعاً ملحوظاً في معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث أصبح النمو سالبًا خلال السنوات الخمس التي تلت الحرب، وخسر الأردن معظم دخله السياحي الذي كان يعتمد بشكل كبير على زيارة السيّاح للأماكن المقدّسة في القدس وبيت لحم، كما تراجعت معظم التحويلات المالية من العاملين في الخارج. ومع تدفق مئات الآلاف من اللاجئين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، ارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت الأجور، وزادت تكاليف الشحن بسبب إغلاق قناة السويس.

بعد حرب 1967، اعتمدت الحكومة بشكل أكبر على المساعدات الخارجية، حيث أصبحت تشكّل أكثر من نصف الإيرادات العامة في ميزانية عام 1971. كما زاد الاعتماد على الواردات، مما أدى إلى ارتفاع العجز الدائم في الميزان التجاري، وسجّل ميزان المدفوعات الأردني عجزًا كبيرًا أيضًا في الفترة ما بين عام 1969 وعام 1972.

أما المؤسسات الصناعية، فقد شهدت انخفاضاً في قدرتها الإنتاجية، مما أدى بالتالي إلى تسريح العديد من العمال، وازدياد البطالة، وانخفاض الأجور. ووفقًا لبيانات القوى العاملة، فقد بلغت نسبة البطالة الحقيقية رقماً مهولاً، إذ وصلت إلى 55.6% من القوة العاملة، وذلك بحلول منتصف عام 1969.

62- تظاهرة جماهيرية في وسط عمان نظمتها فصائل المقاومة الفلسطينية 1970
(من مجموعة نور الدين الشطي)

JORDAN
23292
الاردن
٢٣٢٩٢

63- محمد جوهر والى جانبه موسى قويدر، يصافح الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

64- النقابي محمد القيمري رئيس النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص في أحد اجتماعات اتحاد نقابات العمال
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

صعود الحركة المطلبية العمّالية

بعد عامين من الارتباك، أي من منتصف عام 1967 إلى منتصف عام 1969، تخلّت الحركة العمالية عن ترددها وسلبيتها، وبدأت أخيراً بالدفاع عن حقوقها المعيشية والنقابية. ففي الربع الأخير من عام 1969 (من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر)، شهدت البلاد 17 تحركًا عماليًا كبيرًا، وفي عام 1970 وقّعت عشرات التحركات المطلبية في قطاعات عديدة، مثل قطاع الصناعات الكبيرة وقطاع الإنشاءات، بما في ذلك مصفاة البترول، وشركة الأجواخ، والبيرة الأردنية، والفوسفات، والإسمنت، والدباغة، والألومنيوم، وشركة التبغ والسجائر، والإنماء الصناعي، والمطابع. كما شملت هذه التحركات معلّمي وكالة الغوث وقطاع المقاولات ودور السينما.

خلال التحركات المطلبية في مصفاة البترول ومصانع الإسمنت، استخدم العمال سلاح الإضراب عن العمل، لكن قامت إدارات الشركتين بالاستعانة بقوات الشرطة والجيش لقمع العمال وفضّ الإضراب.

أما عام النهوض العمّالي الحقيقي، فقد كان عام 1970، حيث شهدت البلاد نجاح العمّال في انتزاع العديد من المكاسب المعيشية والنقابية والديمقراطية، وحدث ما لا يقل عن 30 تحركًا مطلبيًا في قطاع الصناعة، وتسعة تحرّكات مطلبية في قطاع البناء والإنشاءات، وسبعة في المستشفيات والمؤسسات الطبية، وأربعة في قطاع النقل والمواصلات، بالإضافة إلى تحركات أخرى في قطاعات التعليم الخاص، والمطاعم، والشركات التجارية، والفنادق، والمزارع، ووكالة الغوث، والخدمات الخاصة الأخرى، ليصل إجمالي التحركات المطلبية في عام 1970 إلى حوالي 70 تحركًا.

65- من تظاهرة عمالية في عمان، عام 1969
(من مجموعة نور الدين الشطي)

66- اجتماع للاتحاد العربي لعمال النسيج بالقاهرة، عام 1969، ويرى فيها موسى قويدر وسامي الخاروف ممثلو نقابة عمال النسيج في الأردن
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

67- محمد جوهر وموسى قويدر وعدد من قادة العمال العرب، أمام مقر الاتحاد الدولي لعمال العرب – دمشق
(من مجموعة النقابي موسى قويدر)

توزيع نزاعات العمل حسب النشاط الاقتصادي
(للشهور التسعة الأولى من عام 1970)

النشاط	عدد نزاعات العمل
الصناعة والتعدين	29
البناء والإنشاءات والمحاجر	9
النقل والمواصلات	4
المؤسسات العامة والبلديات	7
الخدمات الصحية والمستشفيات	5
المؤسسات التجارية والخدمية الأخرى	10
مزارع الدواجن والمستنبتات	2
وكالة الغوث (المعلمين، العمال، والموظفين)	2
المجموع	68

المصدر: حوراني، هاني، **الحركة العمالية الأردنية (1988/1948) مراحل تطورها وقضاياها الراهنة**، كتاب الأردن الجديد، نيقوسيا، قبرص، أيلول/ سبتمبر 1989. ص 29

68- صورة لمقر اتحاد عمال الزراعة في الاغوار
(من مجموعة نور الدين الشطي)

يا جماهيرنا الشمالية
في اتحادكم قوة لكم
إنتظموا في صفوف اتحاد العمال الزراعيين
اتحاد العمال الزراعيين
فرع الشونة

اتفاقات جماعية ومكاسب عمّالية غير مسبوقة

أدت التحركات المطلبية والإضرابات العمالية إلى توقيع عشرات الاتفاقيات الجماعية، وركزت هذه الاتفاقيات على مجموعة من المطالب الرئيسية وأهمّها

1. علاوة غلاء المعيشة
2. الزيادة السنوية للأجور
3. التأمين الصحي
4. الإجازة المرضية مدفوعة الأجر
5. الإجازة السنوية المدفوعة

كما نجحت العديد من قطاعات العمل في انتزاع مزايا إضافية مهمة، منها: تأمين أجور المواصلات، وملابس العمل، وزيادة أجور الساعات الإضافية بنسبة تتراوح بين 150% و200%، وإنشاء صندوق توفير يساهم فيه العمال وأصحاب العمل، ومنع الفصل التعسفي، وتحديد الحد الأدنى للأجور، والحد الأدنى للزيادة السنوية، وعلاوة الحرب للعاملين في الأغوار، بالإضافة إلى رواتب الشهر الثالث عشر والرابع عشر، وتأمين نفقات العمليات الجراحية، والاعتراف بحق التنظيم النقابي في عدد من القطاعات التي كانت محرومة منه بشكل عملي أو رسمي، مثل عمّال المؤسسات الحكومية ومصنع الإسمنت، والمزارعين والمعلّمين.

بفضل الضغوط المتزايدة للحركة العمالية، تم تعديل قانون العمل، ليشمل إقامة محاكم صناعية مستقلة عن القضاء العادي، وكان الهدف من هذا التعديل تسهيل البتّ في نزاعات العمل بسرعة، كما تم إقرار حق التنظيم النقابي للعمال الزراعيين العاملين على الآلات الزراعية أو في الري المنتظم، وتمت مساواتهم بباقي العمال في الحقوق.

خلال هذه الفترة، حققت الطبقة العاملة مكاسب مهمة، مثل الحصول على الحقّ في التنظيم النقابي لفئات كانت محرومة منه، مثل: عمال الزراعة، والمعلمون في المدارس الخاصة والحكومية، والمستخدمون في وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، والعمّال في عدد من المؤسسات العامة، مثل سلطة المصادر الطبيعية والنقل الجوي والبلديات.

استفادت الفئات العمالية إلى حدّ كبير من توازن القوى السياسي الجديد، الأمر الذي مكّنها من استخدام سلاح الإضراب بنجاح، باعتباره حقًا عماليًا كان يقيّده القمع البوليسي.

وكان من أهم الإنجازات التي حققتها الحركة العمّالية، منع استخدام حق الفصل التعسفي من قبل أرباب العمل، حيث نصّت معظم الاتفاقات الجماعية المُبرمة في هذه الفترة على منع الفصل التعسفي، أو على إعادة المفصولين إلى عملهم، أو تشكيل لجان مشتركة لبحث أمور الفصل التعسفي.

ومن المكاسب الأخرى التي تحققت في هذه الفترة أيضاً، تحسين شروط العمل، حيث أصبحت تتضمّن بعض الشروط، مثل زيادة الأجور، وتحديد الزيادات السنوية، وربط الأجور بارتفاع تكاليف المعيشة، ومنح علاوات غلاء المعيشة للعائلة، ووضع حد أدنى للأجور، ورفع أجور ساعات العمل الإضافي، واحتساب راتب الشهر الثالث عشر والرابع عشر أحيانًا، وتثبيت العطل الأسبوعية والرسمية مقابل أجر محدّد، وزيادة أو تحديد مدة الإجازة السنوية، وزيادة مدة الإجازات المرضية.

كما تم تحقيق مكاسب أخرى، مثل الالتزام بالتأمين الصحي، وإنشاء صناديق توفير بمساهمة مشتركة، وتأمين المواصلات للعمّال، وتقديم وجبات الغذاء وملابس العمل، وتحسين شروط السلامة العمالية في مواقع العمل، والتأمين على الحياة، ومنح علاوات أخطار المهنة، وعلاوة الحرب لبعض القطاعات.

ارتفع عدد النقابات المسجلة في الاتحاد العام للنقابات العمّالية من 20 نقابة عام 1967 إلى 40 نقابة في عام 1969. وزاد في الوقت نفسه عدد العمال المنتسبين إلى النقابات تدريجياً، من 26 ألف عامل في العام 1967 إلى 26,400 عامل في عام 1968، ثم ارتفع إلى 27,400 عضو عام 1969، ووصل إلى رقم قياسي بلغ حوالي أربعين ألفًا عام 1970.

محمد جوهر

69- محمد جوهر، أمين عام الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن 1964-1971

المصدر: النقابة العامة للعاملين في الكهرباء

درس محمد جوهر في كلية النهضة بالقدس، وعمل مدرساً في قرية المكبر لمدة خمس سنوات. بعد ذلك، انتقل للعمل في شركة الإنتاج بالرصيفة خلال ستينيات القرن الماضي، ثم عمل في الاتحاد العام لنقابات العمال في الفترة التي كان فيها زكي الشيخ ياسين قائداً للاتحاد، وفي فترة رئاسة وجيه منكو (1964-1965). تميز محمد جوهر بقدراته الإدارية الكبيرة، فانضم إلى نقابة المؤسسات العامة، وأصبح رئيساً لها. وفي عام 1964، تم انتخابه أميناً عاماً للاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، وأعيد انتخابه أربع مرات متتالية، حتى عام 1972.

في وثيقة مخطوطة لدى مركز الأردن الجديد للدراسات، يروي محمد جوهر كيف بدأ اهتمامه بالعمل النقابي. يقول: «عام 1958، طلب مني حزب البعث، كوني عضواً فيه، الانتقال إلى عمان لمهمة تنظيمية. فوجدوا لي وظيفة كتابية لدى اتحاد العمال، كانت بمثابة غطاء للعمل السياسي. استمررت في هذا الدور حتى تم القبض عليّ عام 1960، وسجنت سبعة أشهر وبضعة أيام، ثم خرجت وعُدت إلى عملي في الاتحاد بشكل طبيعي.»

يتحدث محمد جوهر عن انقسام حزب البعث عام 1959 بسبب الخلاف حول الوحدة السورية المصرية، حيث انشق عبد الله الريماوي وبهجت أبو غربية وآخرون. وقد انحاز تنظيم العمال البعثيين للجناح المنشق. رغم ذلك، بقي تنظيم العمال البعثيين متماسكاً كجناح قومي «مستقلاً عن أي تنظيم سياسي".

يقول جوهر: «توليت قيادة التنظيم العمالي بشكل غير مباشر بين عامي 1960 و1962، ثم بشكل مباشر منذ عام 1962 وحتى 1971. في تلك الفترة، تم انتخابي نائباً للأمين العام لاتحاد العمال لدورة 1962-1964، وبعدها أميناً عاماً لأربع دورات متتالية بين 1964 و1972. غادرت العمل النقابي في أواخر عام 1971، قبل نهاية ولايتي في الدورة الأخيرة»

يُعتبر محمد جوهر شخصية مثيرة للجدل في تاريخ الحركة العمالية الأردنية. فهو لم يبدأ العمل النقابي من القاعدة كغيره، بل دخل الساحة من خلال وظيفة إدارية في الاتحاد العام. خلال هذه الفترة، اكتسب خبرة كبيرة في العمل النقابي، خصوصاً تحت قيادة وجيه منكو، مما أهله لاحقاً ليصبح أميناً عاماً للاتحاد لمدة تقارب ثماني سنوات.

وإذا كانت روايته عن خلفيته الحزبية صحيحة، فمن اللافت أن مواقفه كانت تتسم بالعداء الواضح تجاه القيادات النقابية ذات الخلفيات الحزبية، خاصة المنتمية للحزب الشيوعي، مما جعله يصنف ضمن «النقابيين اليمينيين» أو ما يُعرف بـ «الصفر».

المصدر: القيمري، محمد سليمان، **الحركة العمالية النقابية في الأردن (1950/ 1970)**، عمان، 1982. ص 160/159.
ايضاً، جوهر، محمد، **الحركة العمالية الأردنية (1954/ 1972)**، مخطوطة غير منشورة، محفوظة لدى مركز الأردن الجديد للدراسات

الصراع على النقابات
بين الدولة وتنظيمات المقاومة

كانت الحركة العمالية الأردنية تشكّل ساحةً لتجاذب القوى السياسية المختلفة، وذلك في الفترة ما بين 1967 و1971، وكانت تضمّ هذه القوى بعض الأحزاب السياسية المعارضة وفصائل المقاومة الفلسطينية والدولة الأردنية نفسها، التي لم تتردد في قمع بعض الإضرابات العمالية، مثل تلك التي حدثت في مصانع الإسمنت في الفحيص، ومناجم الفوسفات في الرصيفة.

تدخّلت بعض التنظيمات اليسارية والقومية المرتبطة بالمقاومة الفلسطينية، لتحلّ محل القوى العمّالية في النضال من أجل الحقوق المعيشية والديمقراطية، حيث استندت هذه التنظيمات إلى قوّتها المسلحة، وتدخلت في عمليات التفاوض مع أصحاب العمل وإدارات المصانع بهدف تحقيق مكاسب للعمال.

شكل تدخُّل الدولة لدعم الشركات الصناعية الكبرى في مواجهة العمال بدلاً من العمل كوسيط عادل، مبرراً كافياً لتدخل بعض فصائل المقاومة الفلسطينية لدعم مطالب العمال المشروعة.

ومع ذلك، لم تستطع هذه المكاسب العمالية الصمود طويلاً، حيث بدأت بالتلاشي في الفترة من 1971 إلى 1976، مع مغادرة قوى المقاومة الأردن، وبسط السلطات سيطرتها الكاملة على البلاد.

وعلى الرغم من هذه التدخلات في شؤون الحركة العمالية الأردنية، والتي أدخلت بعض الشكّ حول شرعية المكاسب التي تحققت وقدرتها على الاستمرار، لا يمكن التقليل من أهمية هذه المكاسب التي حصلت عليها الطبقة العاملة خلال تلك الفترة.

70- تظاهرة عمالية بمناسبة الاول من أيار، نظمتها الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين في وسط عمان 1970 (من مجموعة مركز الاردن الجديد للدراسات)

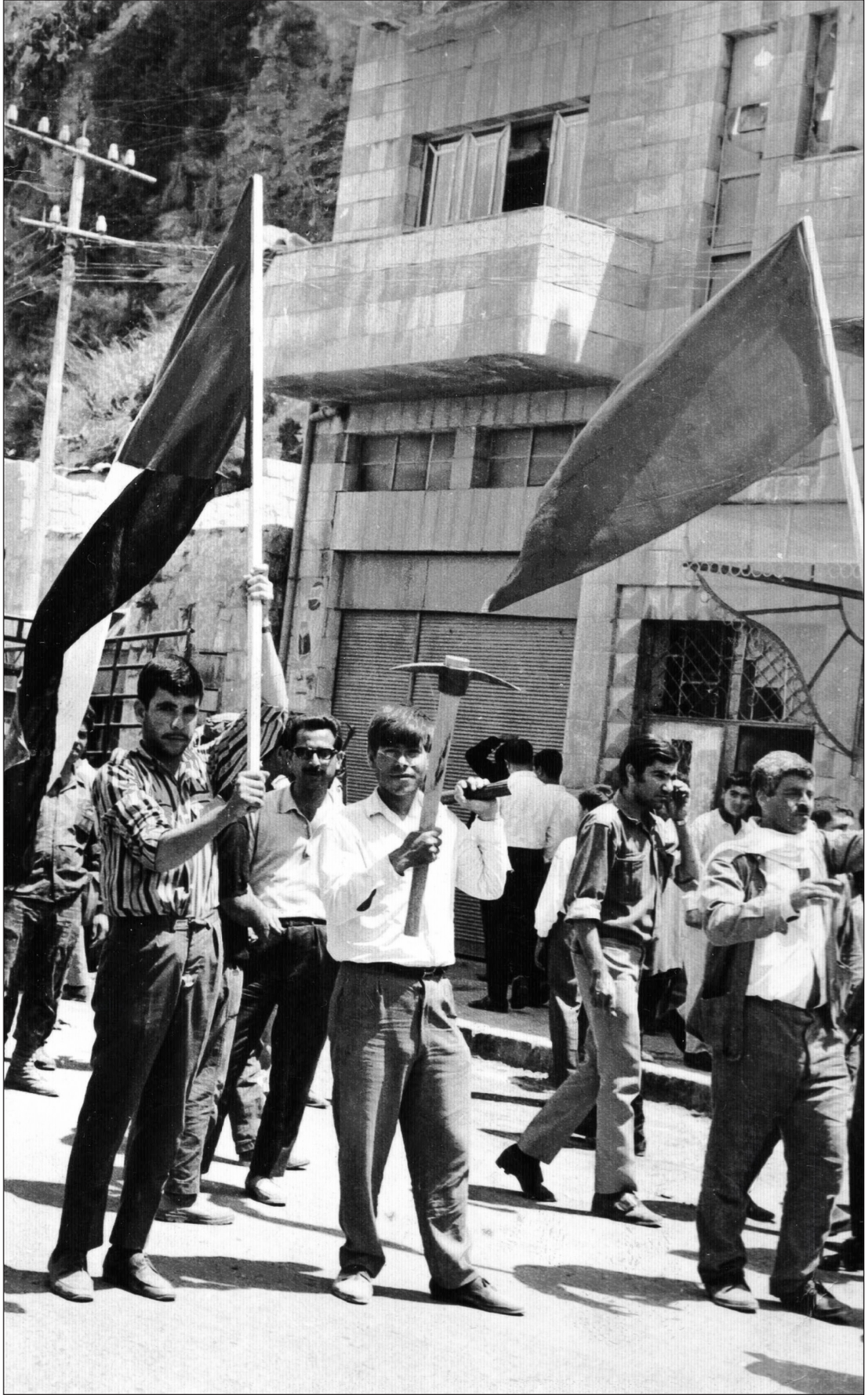

71- جانب من تظاهرة في عمان بمناسبة عيد العمال - الاول من أيار 1970
(من مجموعة مركز الاردن الجديد للدراسات)

72- لحظة لقاء العمال المحتفلين في الاول من أيار 1976، في احراش دبين مع القائد النقابي موسى قويدر، بعد خروجه من المعتقل (من مجموعة النقابي موسى قويدر)

الفصل السابع:
الدولة تعيد هيكلة الحركة العمالية الأردنية (1976/1971)

الفصل السابع:

الدولة تعيد هيكلة الحركة العمالية الأردنية (1976/1971)

بعد أحداث أيلول/سبتمبر 1970 وتموز/يوليو 1971 التي انتهت بخروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، إغتنمت السلطات الحكومية من التغييرات في ميزان القوى الداخلي، لتعزيز سيطرتها على منظمات الحركة العمّالية وغيرها من المنظمات الاجتماعية والمدنية التي نشأت خلال تلك الفترة، أي ما بين عام 1967 وعام 1971.

اتّخذت السلطات مجموعة الإجراءات لتغيير بنية الحركة العمالية بشكل جذري، بما في ذلك تعيين قيادات موالية في النقابات العمالية والاتحاد العام للنقابات، وكانت انتخابات 1971/1970، قد أفرزت لجنة تنفيذية للاتحاد العام، تضمّ أنصار حركة «فتح»، إلى جانب عناصر نقابية معتدلة برئاسة محمد جوهر، الذي شغل منصب الأمين العام للاتحاد لمدة ثماني سنوات (1964-1972).

بعد أحداث أيلول/سبتمبر 1970، انفصل ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية وغادروا إلى دمشق، لتشكيل ما عرف بـ «القيادة الشرعية» للاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، واستمر هذا الوضع حتى عودتهم إلى الأردن في عام 1990.

في 12 أيلول/سبتمبر 1971، قدّم خمسة أعضاء من اللجنة التنفيذية استقالاتهم، بطلب من وزير العمل مصطفى دودين ومدير دائرة العمل ناجي عبد العزيز، مما مهّد الطريق لتعيين «لجنة تنفيذية مؤقتة» بقيادة مدير دائرة العمل، كما تم اختيار كامل هشلمون مساعد مدير العمل لتولّي منصب نائب رئيس الاتحاد.

في كانون الأول/ديسمبر 1971، أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قرار رقم 14، الذي يُلزم النقابات العمّالية بإجراء انتخابات جديدة لهيئاتها الإدارية، وينصّ القرار على نقل صلاحيات تحديد مواعيد الانتخابات وطريقة إجرائها إلى الوزير، إضافة إلى ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة على قوائم المرشحين.

استند الوزير في قراراته إلى قانون العمل المؤقت رقم 67 لعام 1971، الذي منحه صلاحيات واسعة، تشمل التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات، وكذلك في حلّها إذا رأى أنها تشارك بنشاط سياسي، أو تروّج لأفكار «هدامة».

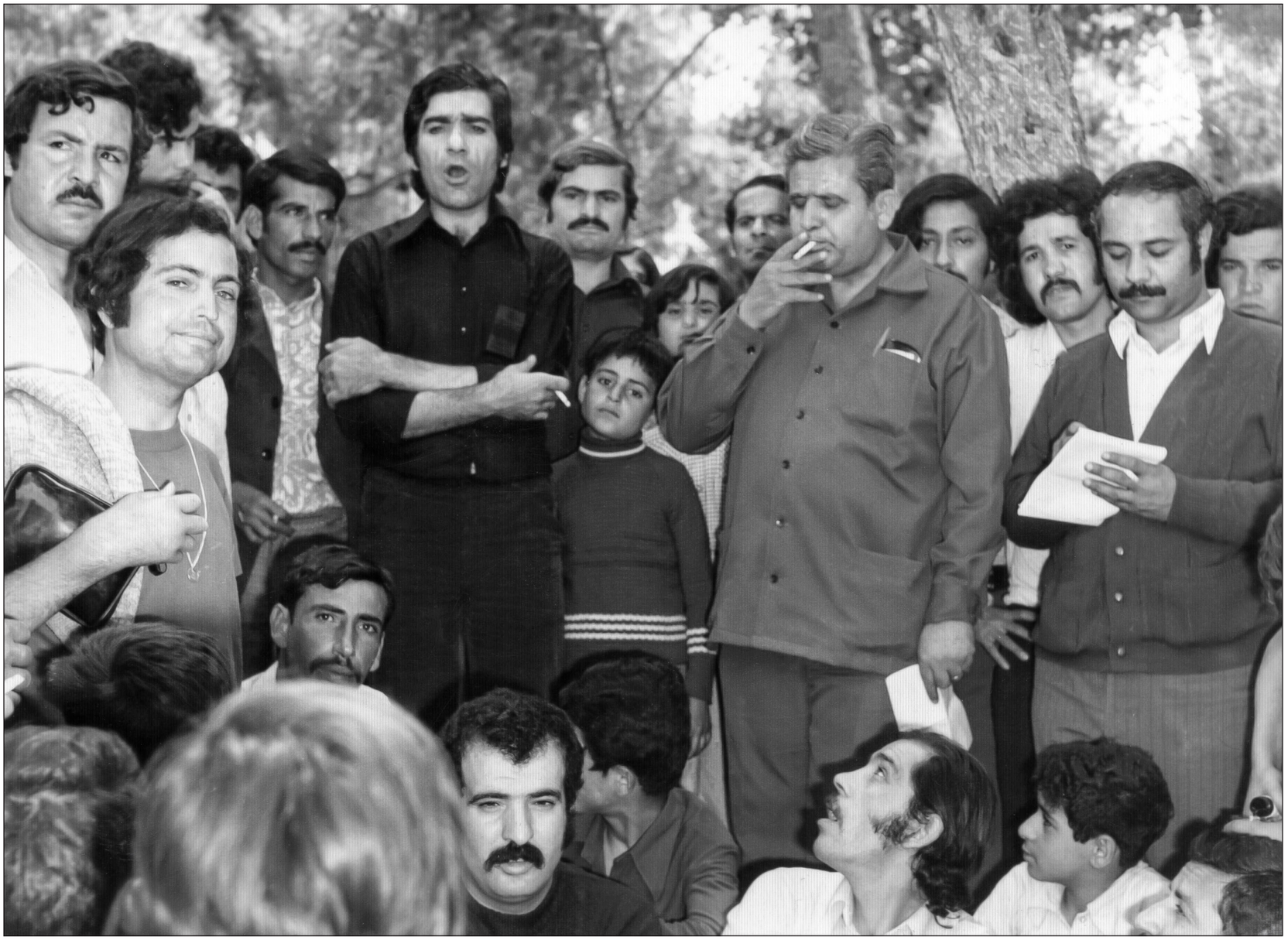

73- من احتفالات الاول من أيار في احراش دبين، ويظهر في وسط الصورة كل من موسى قويدر رئيس نقابة عمال النسيج ويوسف حوراني نائب رئيس نقابة العاملين في المصارف
(من مجموعة النقابي يوسف حوراني)

الدمج الأول للنقابات العمالية

في عام 1971، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدمج عدد من النقابات العمالية، بهدف تقليص نفوذ القوى السياسية المعارضة، مما أدى إلى تقليص نفوذ القوى العمالية المستقلة إلى نحو ثلث عدد النقابات في انتخابات عام 1972.

بحسب مذكرة قدّمها النقابي موسى قويدر بعد استقالته من اللجنة التنفيذية المؤقتة، شرح أسباب هذه الاستقالة، وكشف عن تفاصيل التدخل الحكومي في النقابات العمالية قبيل انتخابات عام 1972، حيث تضمّنت هذه التدخلات شطب ترشيحات العديد من المرشحين للنقابات، مثل نقابات الصناعات الخفيفة، والمناجم والمحاجر، والخدمات الصحية، والنقل البري، إضافةً إلى حلّ الهيئة الإدارية لنقابة سلطة المصادر الطبيعية، والسماح لموظفين حكوميين بالترشّح في انتخابات النقابة العامة لعمّال سكك الحديد، وفرض مرشحين موالين للحكومة على انتخابات النقابة العامة لعمّال البتروكيماويات، رغم عدم استيفائهم شروط الترشح.

نتيجةً لهذه التدخلات، قاطعت النقابات المستقلة عن السلطة انتخابات المجلس المركزي والهيئة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال. ولم يقتصر التدخل الحكومي على النقابات العمالية فحسب، بل شمل عموم العاملين مقابل أجور، حيث ألزمت السلطات المؤسسات الاقتصادية والشركات الخاصة، بعدم توظيف أي عامل دون الحصول على موافقة الأجهزة الأمنية، وإصدار شهادة حسن السلوك، كما فرضت على هذه الشركات والمؤسسات تقديم كشوف بأسماء العاملين لديها، وتم استدعاء مئات العمال للتحقيق معهم، وفُصل العديد منهم لأسباب «أمنية».

تراجع أرباب العمل عن الاتفاقيات الجماعية

على صعيد علاقات العمل، تراجعت العديد من مؤسسات القطاع الخاص، وحتى بعض المؤسسات الحكومية المستقلة، عن الالتزامات التي تعهدت بها في الاتفاقيات الجماعية مع عمّالها خلال السنوات السابقة، حيث كانت تضمن هذه الاتفاقيات للعمال بعض الحقوق مثل: علاوات غلاء المعيشة، التأمين الصحي، والإجازات الأسبوعية والسنوية والمرضية مدفوعة الأجر. ووصل الأمر بممثلي المؤسسات الصناعية والتجارية إلى حدّ المطالبة بتقليص عدد أيام العطل والإجازات إلى أقل من 25 يومًا في السنة.

كما بدأت المؤسسات الخاصة تتنصّل من الالتزام بساعات العمل المحدّدة بـ 8 ساعات في اليوم، وفرضت على العمّال لديها العمل لمدة تصل إلى 11 ساعة متواصلة، دون دفع أجر إضافي. كما زادت حالات الفصل التعسّفي والجماعي، وذلك بموافقة ضمنيّة من دائرة العمل، وأصبح اللجوء الى حق الإضراب شبه مستحيل، حيث استعانت الشركات بأجهزة الأمن لقمع الإضرابات، وملاحقة القادة والنشطاء المسؤولين عنها.

بسبب إغلاق الحدود أمام الصادرات الأردنية، والعزلة السياسية التي فرضتها بعض الدول العربية بعد أحداث أيلول/سبتمبر 1970 مع المقاومة الفلسطينية، عانى الاقتصاد الأردني من ركود حادّ، وخاصةً القطاع الصناعي، الأمر الذي أدى إلى إغلاق عشرات المصانع، أو تقليص إنتاجها، بل وحتى إعلان إفلاس بعضها، كما تأثر قطاع البناء والإنشاءات أيضاً، مما أدى إلى تسريح جماعي للعمّال في هذه القطاعات.

74- صور لعدد من النقابيين وعائلاتهم في حافلة تنقلهم الى موقع احتفال الأول من أيار في أحراش دبين
(من مجموعة النقابي يوسف حوراني)

75- مجموعة من النقابيين في طريقهم الى إحتفالات الأول من أيار في دبين
ويظهر في وسط الصورة حيدر رشيد وعاهد قنطار الامين العام لاتحاد نقابات العمال
(من مجموعة النقابي عاهد قنطار)

عزلة عربية ودولية على الاتحاد العام للنقابات

خلال السبعينيات، شهدَت الحركة العمّالية الأردنية تحديات كبيرة بسبب التدخلات الحكومية، مما أدى إلى فقدان الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن اعتراف كل من الاتحاد العالمي للنقابات (F.S.M)، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، حيث سحب الأخير اعترافه باتحاد نقابات العمّال الأردني في مؤتمر عُقد في القاهرة في 25 أيار/مايو 1972.

بعد زيارة وفد من منظمة العمل الدولية إلى الأردن بين 29 نيسان/أبريل و5 أيار/مايو 1974، قامت المنظمة وتحديداً لجنة الحريّات النقابية، بإدانة التدخّلات الحكومية في الشؤون النقابية، وأكّد التقرير الرسمي الذي قدّمه الوفد، حدوث تدخلات حكومية مباشرة في شؤون النقابات، وانتهاكها لحريات العمل النقابي.

خطة التنمية الثلاثية (1973-1975)

بهدف مواجهة تأثيرات احتلال الضفة الغربية على الاقتصاد الأردني، نفّذت الحكومة الأردنية خطة تنمية قصيرة الأجل بين 1973 و1975، وتضمّنت الخطة خمسة أهداف رئيسية، تشمل تعزيز فرص العمل، وتطوير كفاءات القوى العاملة، والتغلب على النمو السلبي للناتج المحلي، وتقليل العجز في الميزان التجاري. كما ركزت الخطة على زيادة الاعتماد على الموارد المحلية، وضمان التوزيع العادل لخدمات ومكاسب التنمية بين مختلف مناطق المملكة وفئات المواطنين.

ورغم نجاح الخطة في تحفيز النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تعالج أبرز الاختلالات الهيكلية، فقد زاد العجز في الميزان التجاري ليصل إلى 47% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 30% في السنوات السابقة. كما استمرت القطاعات الخدمية في الهيمنة، حيث بلغت مساهمتها 64% من الناتج المحلي، واستمر تركيز القوى العاملة في قطاع الخدمات بنسبة 63% مقابل 18% في الزراعة، و19% في الصناعة والإنشاءات والكهرباء.

تأثيرات الركود والهجرة

رافق تنفيذ خطة التنمية الثلاثية ارتفاع حاد في الأسعار، ومستوى عالٍ من التضخم، مما أثر سلباً على معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي، وعلى عدالة توزيع الدخل. ورغم الزيادة في الاستثمارات التي شهدتها البلاد، ظلت مشكلة البطالة قائمة، حيث هاجرت أعداد كبيرة من الكفاءات المهنية والفنية إلى دول الخليج العربي.

نتيجةً لذلك، أصبحت هجرة العمّال من أصحاب المهارات المهنية والفنية إلى دول الخليج، ظاهرة ملازمة للقوى العاملة الأردنية، خاصة بعد حرب 1967، واحتلال الضفة الغربية، وزادت هجرة العمالة الأردنية بشكل ملحوظ منذ عام 1973، حتى وصلت نسبة تسرّب العمالة الفنية والمدربة إلى 10% سنويًا. وقد أثرت هذه الظاهرة على القطاع العام بشكل خاص، حيث غادر 21% من المهندسين، وترك 26% من الفنيين الحكوميين وظائفهم في عام 1974 فقط.

أرجعت التقارير الحكومية ظاهرة هجرة العمالة الاردنية إلى عدة أسباب، منها ارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم زيادة الأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار. كما أكدت المصادر الرسمية أن عدم التزام المؤسسات الخاصة بالحدّ الأدنى من شروط وظروف العمل، مثل الشروط الصحية، وفترات الراحة، ومتطلبات السلامة، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات واضحة لزيادة الرواتب والترقية، كانت عوامل رئيسية دفعت القوى العاملة إلى الهجرة.

76- صورة تجمع عدد من القادة النقابيين في أحد الدورات الانتخابية، ويظهر في وسط الصورة كل من عبد الرحمن المجالي رئيس نقابة العاملين في سلطة المصادر الطبيعية وحيدر رشيد رئيس نقابة العاملين في المصارف على يساره. ويظهر النقابي فهمي الكتوت في الصف الخلفي

(من مجموعة النقابي فهمي الكتوت)

تحسين القدرات التفاوضية للطبقة العاملة

بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وارتفاع أسعار النفط عالميًا، بدأت الدول العربية المُنتجة للنفط بتنفيذ خطط تنموية، أدّت إلى زيادة الطلب على العمالة الأردنية في أسواق الخليج والبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط، وساهم ذلك في تعزيز القدرات التفاوضية للطبقة العاملة الأردنية والنقابات.

استفادت النقابات من ذلك، وبدأت في الضغط لإلغاء النظام الداخلي الذي فُرض عليها عام 1971، والذي منح الحكومة حق التدخل في شؤون الاتحاد والنقابات. وبحلول أوائل عام 1974، تم اعتماد نظام داخلي جديد أزال العديد من القيود الحكومية على النقابات.

في الفترة ما بين شباط/فبراير وأيار/مايو 1974، شهدَت الانتخابات النقابية تحوّلات إيجابية، حيث فازت القوى الديمقراطية والمعارضة في معظم النقابات. ومن بين 21 نقابة تنتمي للاتحاد العام لنقابات العمّال، حققت هذه القوى الفوز في 14 نقابة على الأقل، بينما بقي نفوذ القيادات المدعومة حكوميًا في سبع نقابات فقط، حيث تم فرض قياداتها دون انتخابات فعلية.

رغم هذه النجاحات، لم تخلُ العملية الانتخابية من التدخلات الحكومية، حيث استخدمت السلطات سلاح الشطب من الترشيح في بعض النقابات، مثل نقابة مستخدمي المصارف، وعمال الحدادة والنجارة، وعمال النسيج.،كما منعت نقابة عمال وكالة الغوث من إجراء انتخاباتها. ومن جهة أخرى، تجاهلت السلطات الانتخابات الصورية في نقابات النقل البري وعمال التخليص والتعليم الخاص.

تطوّر ميزان القوى والنضال المستمر

أدى تعديل ميزان القوى داخل الاتحاد العام إلى إنهاء مقاطعة القوى النقابية المستقلة لانتخابات مجلس الاتحاد والهيئة التنفيذية، وأظهرت نتائج الاقتراع توازنًا نسبيًا بين القوى داخل الاتحاد، ومع ذلك، قامت الحكومة بشنّ حملة سياسية ضد القوى المعارضة، ووصفت أنشطتها بأنها «تخريبية» وتهدف لتحويل مسار النقابات لخدمة أغراضها السياسية.

رغم الحملة الحكومية، واصلت القوى النقابية الديمقراطية والتقدّمية تأثيرها في المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات، وبدأت النقابات بالتجاوب مع المطالب العامة للطبقة العاملة، وتصاعدت النضالات المطلبية في المؤسسات الصناعية الكبيرة، كما أعربَت النقابات عن احتجاجها على تعطيل قرارات المحاكم الصناعية من قِبل أصحاب العمل، وتجميدهم للاتفاقيات الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، دعَت السلطات إلى وضع حدّ لموجة الغلاء، وتطبيق نظام عادل للأجور يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

في مذكرة قُدمت إلى الأمير حسن في 25 كانون الأول/ديسمبر 1974، طالبت القيادات النقابية بإنهاء التدخلات الأمنية في شؤون النقابات، واحترام استقلالها، كما طالبت بتحديث قانون العمل، وإصدار قانون للضمان الاجتماعي والصحي للعمّال.

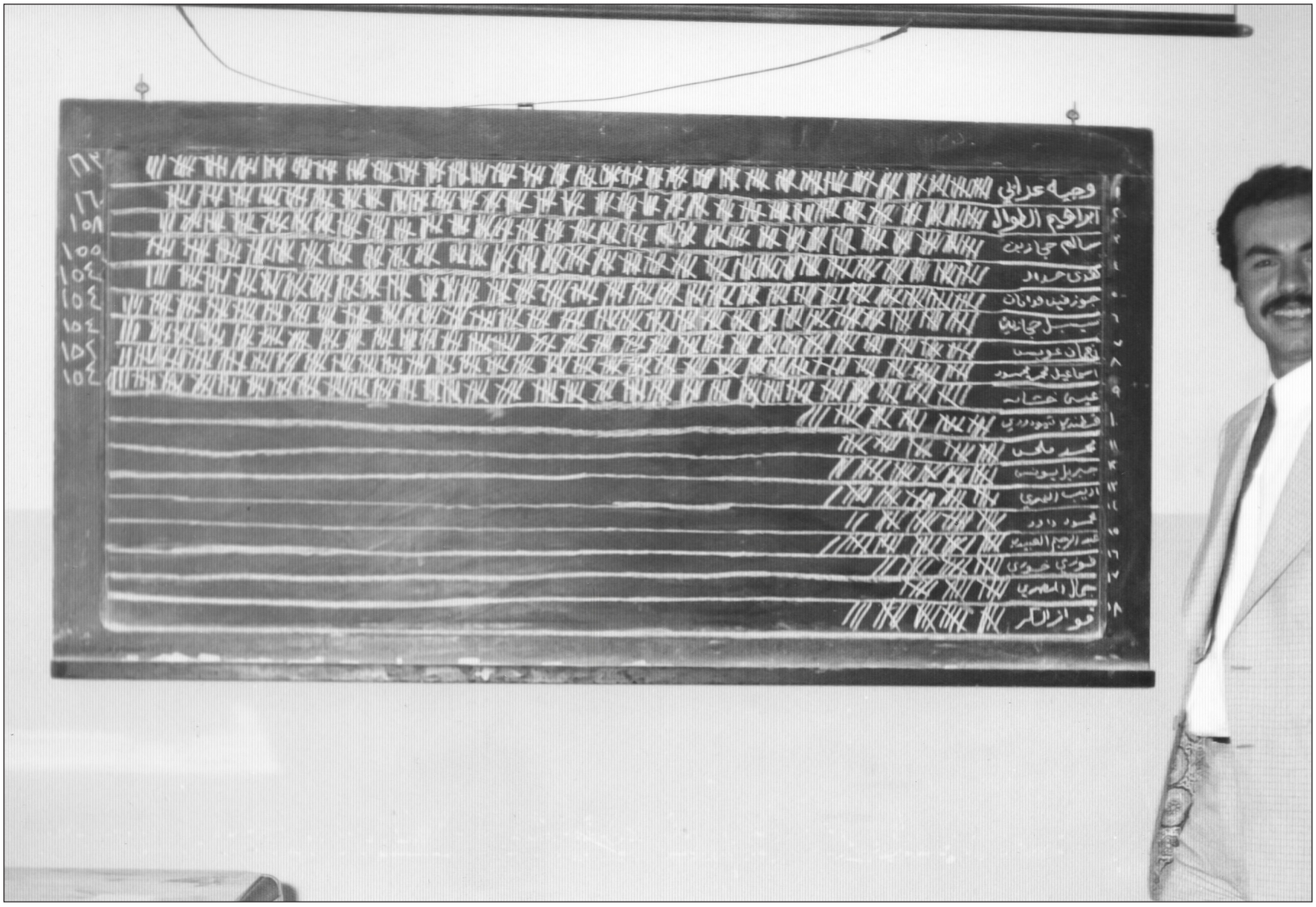

77- النقابي فهمي الكتوت الى جانب لوحة انتخابات النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية
(من مجموعة النقابي فهمي الكتوت)

تعديل المادة 84: كسر الموجة المطلبية وإعادة تنظيم النقابات

في محاولة للحدّ من الموجة المطلبية المتصاعدة وتقليص نفوذ القوى الديمقراطية في الحركة العمالية، أعلن رئيس مجلس الاتحاد العام، سامي حسن منصور، في اجتماع المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 1975، أنه وجّه كتاباً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، يطلب فيه إعادة النظر في هيكل الاتحاد، وتقليص عدد النقابات العمالية المسجّلة فيه.

لم تتردد حكومة زيد الرفاعي في تنفيذ خطة لإعادة تنظيم النقابات ودمجها وتقليص عددها، وقد عقدت الحكومة في أواخر عام 1975 وأوائل 1976، سلسلة من الاجتماعات لمناقشة الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، كما سبقت الانتخابات النقابية لعامي 1977/1976 بتعديل بعض مواد قانون العمل لتسهيل عملية دمج النقابات.

في 19 كانون الثاني/يناير 1976، تم تعديل المادة 84 من قانون العمل، لتنصّ على منح وزير العمل حق إصدار قرارات بتصنيف المهَن والحِرف والصناعات التي يُسمح لعمّالها بتشكيل النقابات، وتحديد مجموعات المِهن التي تستطيع تشكيل نقابة عامة واحدة فقط. ووفقًا لهذا التعديل، يبدأ تطبيق قرارات الوزير على النقابات القائمة بعد ثلاثين يومًا من إصدارها.

لكن سرعان ما أثار هذا التعديل معارضة شديدة من النقابات العمالية، فقد قدّم ممثلو 16 نقابة مذكرة احتجاج لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل، عبّروا فيها عن استغرابهم من تعديل المادة 84، وأكّدوا أن تشكيل النقابات هو أمر خاص بالحركة النقابية وحدها، مشدّدين على أن أي تغييرات يجب أن تنطلق من داخل الحركة النقابية نفسها، بناءً على شعورها بضرورة التعديل.

في شباط/فبراير 1976، تشكّلت حكومة زيد الرفاعي، التي شهدت لأول مرة إنشاء وزارة عمل منفصلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وكان هذا التغيير رمزاً لأهمية علاقات العمل المتزايدة، وضرورة توفير إطار حكومي متخصص لمعالجة تعديلات المادة 84. وقد تعهّد عصام العجلوني، أول وزير عمل، بإصدار قانون عمل جديد، إلى جانب قانون الضمان الاجتماعي.

في بداية الأمر، نجحت القوى الديمقراطية بتحويل معارضتها لتعديل المادة 84 إلى موقف رسمي للاتحاد العام للنقابات، حيث أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد بيانًا رسمياً يؤكد ضرورة إعادة النظر في المادة.

في المقابل، عمل وزير العمل على تهدئة المعارضة العمّالية، من خلال الموافقة على تشكيل لجنة مشتركة لتسجيل النقابات حسب التنظيم الجديد، وحدد تاريخ 10 آذار/مارس 1976 كموعد نهائي لتقديم طلبات تسجيل النقابات، وتاريخ 20 نيسان/أبريل موعداً لانتهاء انتخابات المجلس المركزي والهيئة التنفيذية للاتحاد.

وقد تم بموجب هذه التسوية دمج النقابات القائمة، حيث تم تقليص عددها من 21 نقابة إلى 17 نقابة عامة، بدلاً من 13 نقابة كما كان مخططًا.

78- ندوة حوراية نظمتها النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين حول تعديل المادة 84 من قانون العمل، عام 1986
(من مجموعة النقابي يوسف حوراني)

صعود الحركة المطلبية 1976/74

مع تزايد الضغوطات المعيشية على الطبقة العاملة والفئات الدّنيا من الطبقة الوسطى، زادت النزاعات العمالية بشكل ملحوظ، على الرغم من تحكّم السلطات في الاتحاد العام للنقابات، والعديد من النقابات العامة. ففي عام 1974، تم رصد 24 نزاعًا عماليًا، بحسب المصادر الرسمية والصحف. ومن بين هذه النزاعات، تم التوصّل إلى تسويات أو اتفاقيات جماعية في تسع حالات، شملت بعض المؤسسات مثل مصفاة البترول، شركة الإنماء الصناعي، شركة التنقيب عن المعادن، شركة بلاستيك البتراء، بالإضافة إلى ثلاثة مصارف تجارية ومستشفيين.

جاءت بعض هذه الاتفاقيات بعد أن نفّذ العمال إضرابات أو تهديدهم بشأنها، كما نشأت بعض النزاعات نتيجة محاولات أصحاب العمل منع العمّال من ممارسة حقهم في الانتظام النقابي، أو حلّ لجان نقابية قائمة، كما حدث في مصنع الأجواخ.

عام 1975 وصلت المطالبات العمّالية إلى أكثر من عشرين تحركًا مطلبيًا، وشملت تهديدات بالإضراب أو تنفيذها فعليًا. وفي نهاية عام 1975 ومطلع 1976، شهدت الصدامات بين العمّال ورأس المال الكبير تصاعداً ملحوظاً، وكان من أبرز هذه التحركات، إضرابات عمّال مصانع الأجواخ والدباغة والإنتاج، وإضراب عاملات مصنع باليان، وعددهم 70 عاملة و15 عاملاً.

نتائج الانتخابات النقابية لعام 1976 واستجابة السلطات للتحركات العمالية

بعد إعادة تنظيم النقابات، أظهرت انتخابات 1976 أن السلطات حققت نجاحات محدودة في السيطرة على منظمات الحركة العمالية، ومن بين هذه النجاحات كان إلغاء نقابتيّ عمال ومستخدمي سُلطة المصادر الطبيعية، وعمال وكالة الغوث الدولية. ومع ذلك، حافظت القوى السياسية المعارضة على مواقعها السابقة، وأسفرت قرارات إعادة التنظيم عن تقليص تمثيل النقابات ذات النفوذ المعارض في المجلس المركزي إلى حوالي 30 عضوًا، مقابل 34 عضواً للنقابات الموالية للسلطات.

ردّت السلطات على التحركات والإضرابات العمالية، وخاصة تلك المرتبطة بالصناعات الكبيرة، بتكثيف ملاحقة القادة النقابيين والنشطاء. ففي شباط/فبراير 1976، اعتقلت السلطات النقابيين البارزين موسى قويدر وفتح الله العمراني، قادة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، واستدعت عشرات العمّال للتحقيق معهم، وذلك بعد إضراب عمال مصانع الأجواخ.

كما تم فصل عبد الرحمن المجالي، رئيس نقابة عمال سلطة المصادر الطبيعية وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للنقابات العمالية، في كانون الثاني/يناير 1976؛ بسبب دعمه للإضراب في مصنع الأجواخ. ولم تقتصر الاعتقالات على المعارضة العمالية فحسب، بل شملت أيضًا نقابيين آخرين، مثل عاهد قنطار رئيس نقابة النقل الجوّي، وجمال النجداوي رئيس النقابة العامة لعمال البترول والكيماويات، وذلك في أيلول/سبتمبر 1976.

79- حلقة دراسية نظمت بالتعاون ما بين دائرة العمل الاردنية ومؤسسة فريدريش إيبرت عام 1975 في عمان
(من مجموعة النقابي محمد سليمان القيمري)

احتفالات الأول من أيار في أحراش دبين

فهمي الكتوت*

خاضت الحركة العمّالية الأردنية نضالاً مستمراً من أجل الحفاظ على حقّها في التنظيم النقابي والدفاع عن شرعيّتها، ولمواجهة الفصل التعسّفي والتدخلات في شؤونها. ومن خلال تجربتهم الخاصة، أدرك النقابيون الأحرار أن الحكومة لم تكن محايدة في هذا الصراع، بل كانت تدعم رأس المال، وسعَت لإضعاف النقابات، مما حدّ من قدرتها على تحقيق مطالب العمال. لذلك اضطرت الحركة النقابية للاعتماد على نفسها في النضال من أجل تعزيز وجودها وقدرتها على التفاوض وتوقيع الاتفاقيات التي تضمن حقوق العمال.

تمكّنت الحركة العمالية الأردنية، وخاصة القيادات النقابية المُنتخبة بحرية، من ربط مطالبها المعيشية مثل زيادة الأجور وتحقيق التأمينات الصحية والاجتماعية، بالوعي الاجتماعي والتضامن العمّالي على المستويات المحلية والعربية والدولية، وقد شكّل عيد العمّال العالمي الذي يُحتفل به في الأول من أيار/ مايو، فرصةً لترسيخ هذا الوعي بين العمال.

في عام 1973، اقترح موسى قويدر، رئيس نقابة عمّال الغزل والنسيج، الاحتفال بهذه المناسبة العمالية، واستغلالها لإحياء ذكرى شهداء الطبقة العاملة العالمية، وحركة المقاومة الفلسطينية، من خلال تنظيم رحلة للعمّال وأسرهم إلى أحراش دبّين كانت هذه الفكرة إيجابية ومُشجّعة، وطبّقتها نقابات أخرى، مثل نقابة الخدمات الصحية، ونقابة المصارف، ونقابة الصناعات الجلدية. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الرحلة تقليداً سنوياً، يشارك فيه آلاف العمال، حيث وصلت المشاركة في بعض السنوات إلى حوالي 10 آلاف شخص.

كان الاحتفال بعيد العمّال يبدأ بعد الظهر، بعد أن يتناول العمّال وأسرهم وجبة الغداء، ويستمتعون بجلساتهم العائلية، وكان يلقي موسى قويدر كلمة في بداية الاحتفال، ويتبعها الاستمتاع بالأغاني والأناشيد الوطنية والعمالية، واستمرت هذه الطقوس السنوية حتى الأول من أيار/ مايو 1976، حيث لم يتمكن موسى قويدر من قيادة الاحتفال كالمعتاد، بسبب اعتقاله مع عدد من النقابيين.

في العام التالي، 1977، كان للاحتفال طابعاً خاصاً ومختلفاً، حيث اجتمع العمال في دبّين صباح الأول من أيار، واستمعوا إلى كلمة النقابي محمد أبو شمعة، الذي ألقى كلمة القائد المُعتقل موسى قويدر، الذي منعه الاعتقال من المشاركة.

خلال إلقاء الكلمة، تحدث أبو شمعة عن ضرورة إحياء ذكرى الشهداء من أبناء الطبقة العاملة وأبناء الشعبين الفلسطيني والأردني، دفاعاً عن حقّ المقاومة الفلسطينية في الوجود، كما تحدث عن معاناة الطبقة العاملة من الغلاء والأزمات الاقتصادية وانعدام الحريات، وأنهى كلمته بالدعوة للإفراج عن النقابيين المعتقلين.

حـوالي السـاعة الرابعة والنصـف، وبينما كان العمّال يسـتعدون للعودة مـن رحلتهـم، جاءهـم خبر وصـول القائـد النقـابي مـوسى قويدر إلى دبّين. وخلال دقائـق، تجمّـع المئـات حولـه مرحّـبين ومُعانـقين إيـاه بفـرح وحماسـة شـديدة، وحملـوه على الأكتاف، وسـط هتافـات «أهلا وسـهلا أبـو يوسـف». وفي جـو مليء بالـحماس والمشـاعر، ألقـى «أبو يوسـف» كلمـة مؤثـرة، وقـال فيهـا: «أشـكركم مـن كل قلبـي على مـا أظهرتمـوه مـن مشـاعر صادقـة، وأعِدكـم أننـي سـأواصل الدفاع عن حقوقكـم بـكل جهـد حتـى آخـر لحظـة في حياتي.»

كان حضـور أبـو يوسـف إلى دبّين فور خروجه من السـجن للمشـاركة في الاحتفـال الـعمّالي السـنوي، بمثابـة مفاجـأة كـبيرة، وجعـل قويدر يظهـر كقائـد شـامخ يرمـز إلى صلابـة الطبقـة العاملة وعمـق انتمائه لهـا. كما أظهـر اسـتقبال الـعمّال له بهـذه الطريقـة احترامهـم الكبير وتقديرهـم لتضحياتـه، وارتباطهـم بقيَـم الحرّيـة التـي يسـعى إليهـا، وهـذا مـا جعـل الاحتفـال يكتسـب طابعـاً خاصاً.

بعـد ذلـك، واصـل مـوسى قويـدر قيـادة احتفـالات الأول مـن أيـار/ مايـو في دبّين كل عـام، حيـث أصبـح هـذا اليـوم تقليـداً سـنوياً لنشر الوعـي بين الـعمّال، واسـتعراض معاناتهـم من الـغلاء المتزايد، وكانت الاحتفـالات فرصة للتنديد بجشـع التجار والمسـتغلين، والدعـوة لتدخّل الدولـة لحمايـة السـوق مـن سـيطرتهم، فـضلاً عـن المطالبة بـاحترام اسـتقلالية الحركـة النقابية.

في عام 1979، منعَت السـلطة احتفال العمّال بعيدهم في دبّين، حيث لم تعـد قـادرة على تحمّـل اسـتمرار هـذا النشـاط الـعمّالي، وأصـدرت تعلـيمات لشركات النقـل، بعـدم تـأجير حافلاتها للنقابـات، كما أوقفت الشرطـة وسـائل النقل الأخـرى المتجهـة إلى دبين، وأجبرت من تمكّنوا مـن الوصـول على المغـادرة. بالإضافـة إلى ذلـك، عارضـت السـلطات دعـوة النقابـات العماليـة للمشـاركة بالاحتفـال الرسـمي في المدينـة الرياضيـة، وهكـذا حُـرم العمال مـن احتفالهـم المعتاد.

رغـم المنـع الرسـمي الذي فرضته السـلطة، اسـتمر الـعمّال في التوجّه إلى دبّين خلال السـنتين 1980 و1981، حيـث كان يتجمـع مئـات الـعمّال وعائلاتهـم للاحتفـال بعيدهـم.

أمـا في عـام 1990، شـهدَت أحـراش دبّين تظاهـرة عماليـة كـبيرة، نظّمهـا «التجمـع الديمقراطـي الـعمالي»، وشـارك فيهـا حـوالي عشرة آلاف مواطـن، وخلال التظاهـرة، ألقـى النقـابي حيـدر رشـيد، رئيـس نقابـة العامـلين في المصـارف، كلمـة تحـدث فيهـا عـن التطـورات والمطالـب العماليـة، كما قدمـت فرقـة «بلدنـا» الفنيـة عرضـاً مميـزاً يتضمّـن بعـض الأغـاني الوطنيـة.

على مـرّ السـنين، بقيت احتفالات الأول من أيـار/ مايو في دبّين تمثّل رمـزاً مـهماً لإلهـام الحركـة العمّاليـة الأردنيـة، وتعـبيراً عـن تمسّـكها باسـتقلاليتها وحريتهـا ونضالها المسـتمر.

***فهمـي الكتـوت**، نقـابي عمالي سـابق، وعضـو المكتـب السـياسي للحـزب الشـيوعي، مؤلـف عـدة كتـب عـن الاقتصـاد الأردني

80- القيادي النقابي موسى قويدر يلقي كلمة في جمهور العمال في الأول من أيار
(من مجموعة النقابي موسى قويدر)

81- جانب من احتفالات الأول من أيار في أحراش دبين
(من مجموعة النقابي موسى قويدر)

82- تجمع عمالي بمناسبة عيد العمال في الأول من أيار/ مايو 1975، في أحراش دبين، ويظهر في يمين الصورة رئيس نقابة المصارف حيدر رشيد
(من مجموعة النقابي سمارة الخطيب)

موسى يوسف قويدر أيقونة الحركة العمالية الأردنية (1997/1924)

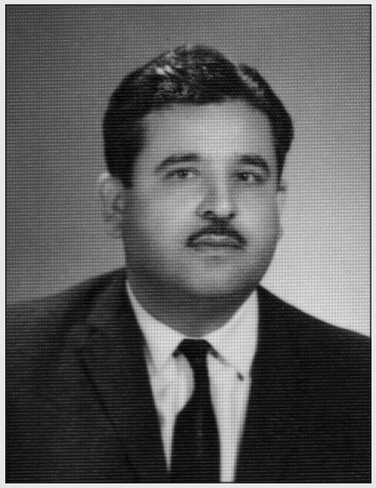

83- موسى يوسف قويدر
أحد بناة الحركة العمالية الأردنية
(من مجموعة النقابي موسى قويدر)

وُلد موسى قويدر في مدينة يافا بفلسطين عام 1924. في عام 1942، أسس مع زملائه نقابة لعمال الخياطة في يافا، وانضم في العام نفسه إلى جمعية العمال العربية الفلسطينية. كما انضم إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، ولاحقًا إلى عصبة التحرر الوطني الفلسطيني التي انشقت عن الحزب الشيوعي عام 1947. وبفضل انتمائه للحركة الشيوعية، شارك في تأسيس «مؤتمر العمال العرب»، الذي انشق بدوره عن جمعية العمال العربية الفلسطينية.

بعد النكبة عام 1948، كان موسى قويدر من بين العمال النشطاء الذين انتقلوا إلى عمان. وفي الأردن، كان من مؤسسي الحزب الشيوعي الأردني الذي تأسس عام 1951. تعرض للاعتقال لأول مرة بين عامي 1952 و1953، واستمر اعتقاله لمدة عام ونصف.

في عام 1954، كان موسى قويدر أحد مؤسسي نقابة العاملين في الخياطة إلى جانب شخصيات مثل واصف الجوهري، سامي الخاروف، فكتور إيليا للاس، ميشيل صويلح، محمد العدواني، محمد زويد، مصطفى الشمروخ، لطفي البخاري، حمدي الكيالي، وفتح الله عماشة.

من خلال نقابة عمال الخياطة، ساهم قويدر في تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في أيار/ مايو 1955، والذي ضم حينها ست نقابات عمالية. كما كان له دور في تأسيس الجمعية التعاونية لعمال الخياطة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956.

تولى قويدر قيادة نقابة عمال الخياطة بعد واصف الجوهري وسامي الخاروف. وقد تغير اسم النقابة عدة مرات، حيث أصبحت تُعرف بنقابة عمال النسيج والملابس، ثم النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والملابس.

بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 1970، تولى موسى قويدر أمانة سر «اللجنة التنفيذية المؤقتة»، التي كانت تدير أعمال الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، بعد حل اللجنة التنفيذية المنتخبة في 7 تموز/ يوليو 1970.

لكن سرعان ما استقال من هذه اللجنة، التي تشكلت في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1970 بقرار حكومي، حيث وجه لها انتقادات علنية، وقاد المعارضة العمالية ضد اللجنة الموالية للسلطات الحكومية، التي كانت تتولى قيادة الاتحاد ورئاسة المجلس المركزي.

في عام 1976، اعتقل موسى قويدر للمرة الثانية بينما كان يقود نقابة عمال الغزل والنسيج، واعتقل معه فتح الله العمراني. تم الإفراج عنه في الأول من أيار/ مايو 1977، حيث استقبل استقبالاً كبيراً من قبل حشود العمال في احتفالات عيد العمال التي أقيمت في أحراج دبين.

بعد أن بدأ الأردن مرحلة الانفتاح السياسي في عام 1969، قرر موسى قويدر الترشح للانتخابات النيابية عن الدائرة الأولى في عمان خلال انتخابات نوفمبر 1969، لكنه لم يتمكن من الفوز.

بعد عام 1984، تولى النقابي فتح الله العمراني قيادة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، إلا أن موسى قويدر استمر في تقديم التوجيه والنصح للحركة النقابية العمالية حتى رحيله في أغسطس 1997.

المصدر: محمد سليمان القيمري، **الحركة العمالية النقابية الأردنية 1970/1950**. عمان، 1980، ومصادر ثانوية أخرى

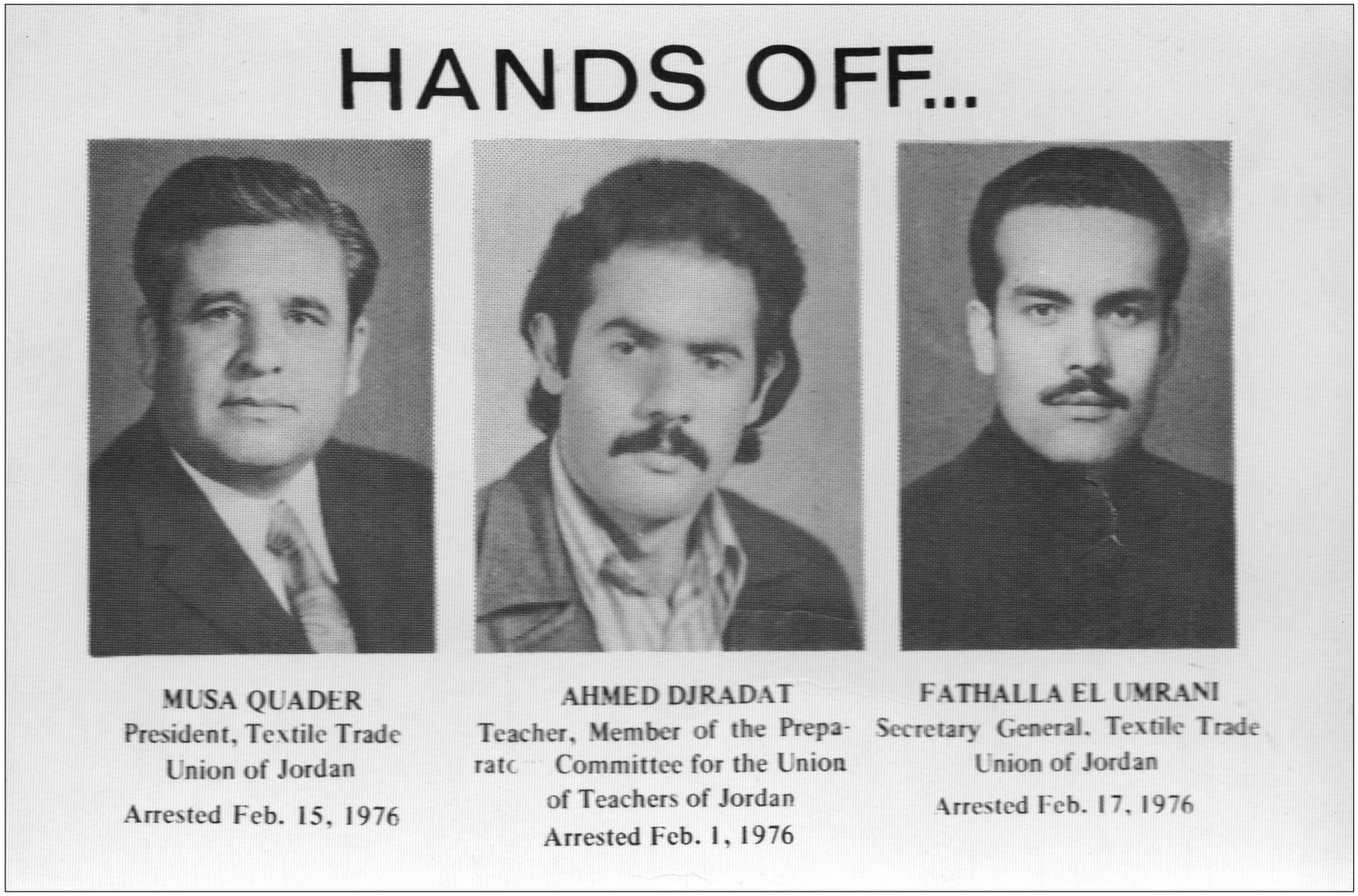

84- صورة لملصق تضامني يعود لعام 1976، يدعو إلى اطلاق سراح النقابيين المعتقلين: موسى قويدر رئيس النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج، وفتح الله العمراني أمين سر النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج، وفي الوسط احمد جرادات عضو اللجنة التحضيرية لاتحاد المعلمين (من مجموعة النقابي موسى قويدر)

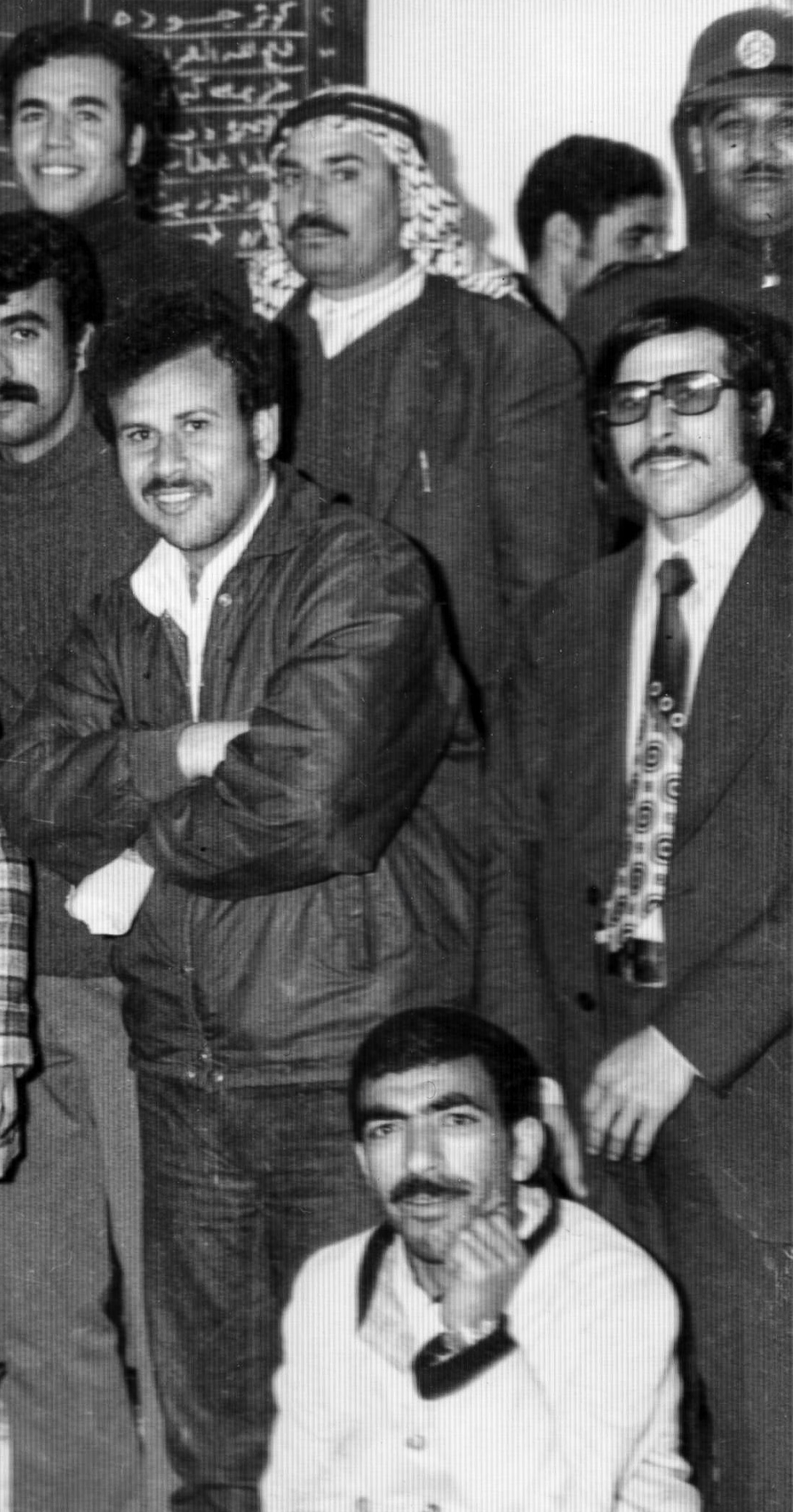

85- نقابيون ونقابيات من اعضاء النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج، أثناء أحد الدورات الانتخابية للنقابة
(من مجموعة النقابي فتح الله العمراني)

الفصل الثامن:
تراجع استقلالية الحركة العمالية
(1989/1976)

الفصل الثامن:

تراجع استقلالية الحركة العمالية (1989/1976)

ساهمت خطتا التنمية الاقتصادية الثلاثية بين عامي 1973 و1975، والخماسية الأولى بين عاميّ 1976 و1980 في تخفيف الآثار الناجمة عن خسارة الضفة الغربية في حرب 1967، حيث أدت إلى تحريك عجلة الاقتصاد، وحققت معدلات نمو جيدة بلغت 8.5% خلال النصف الثاني من السبعينيات، وذلك بعد استبعاد آثار التضخم.

ومع ذلك، شهدت هذه الفترة بين عاميّ 1973 و1980 زيادة ملحوظة في التضخّم وارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تراجع القيمة الحقيقية للأجور، ودفع هذا الوضع العديد من العمالة المدربة للانتقال إلى العمل في دول الخليج، التي كانت تشهد توسعاً استثمارياً كبيراً، وتحتاج بالتالي إلى المزيد من الأيدي العاملة. ونتيجةً لذلك، انخفضت نسبة البطالة لأول مرة في تاريخ الأردن المعاصر، وظهرت حالة إستثنائية من «التشغيل الكامل» للأيدي العاملة المحلية، مع زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة منخفضة الأجور.

في الوقت ذاته، ازدادت التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الهجرة من الريف إلى المدن، والتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، كما اتسعت الفجوة الاجتماعية، وظهرت جيوب فقر جديدة، مع تزايد الفوارق في توزيع مكاسب التنمية بين مختلف أقاليم الأردن ومحافظاته.

بناءً على نتائج الخطتين الثلاثية والخماسية للفترة 1973-1980، التي عززت التفاؤل بشأن استمرار الانتعاش الاقتصادي، وضعت الدولة الأردنية خطة خماسية أخرى للفترة 1981-1985. وكانت هذه الخطة تهدف إلى رفع معدلات النمو السنوي للناتج المحلي إلى 11%، واستثمار 3.3 مليار دينار أردني، وهو هدف طموح يعتمد تحقيقه على استمرار تدفق المساعدات والقروض الخارجية.

من الانتعاش الاقتصادي إلى «الأزمة المزدوجة»

لكن مع بدء تنفيذ الخطة، بدأت بوادر الانكماش تظهر منذ مطلع الثمانينيات، نتيجةً لهبوط أسعار النفط، وتراجع النمو الاقتصادي في دول الخليج، مما أثر سلباً على التحويلات المالية إلى الأردن، وعلى أسواق التصدير الأردنية. تزامن ذلك مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات، حتى عام 1988، والتي استنزفت جزءاً كبيراً من الأموال المخصصة للاستثمار.

مع نهاية عام 1982، بدأت مظاهر الانكماش تظهر على الاقتصاد الأردني، واستمرت حتى انفجار الأزمة المزدوجة، الاقتصادية والمالية الكبرى في عامي 1988 و1989. ففي الفترة من 1983 إلى 1988، شهد الأداء الاقتصادي تراجعاً كبيراً في النمو والاستثمار، وانخفضت المساعدات المالية الخارجية بنسبة 26%، وكذلك القروض والمساعدات الاقتصادية إلى ما يعادل 36% عن الأرقام المستهدفة. نتيجةً لذلك، اضطرت الحكومة إلى الاعتماد بشكل أكبر على القروض التجارية الداخلية والخارجية، لتمويل الإنفاق الحكومي، مما أسهم في تفاقم العجز في الميزانية والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

86- ندوة بمناسبة يوم العمل الاجتماعي 10-4-1979، ويتوسط الصورة عصام العجلوني وزير العمل الاسبق (من مقتنيات دائرة المكتبة الوطنية - وكالة انباء بترا)

تدني معدلات نمو الوظائف وتفاقم البطالة

شهدت مكاتب التوظيف التابعة لوزارة العمل زيادة ملحوظة في عدد طلبات العمل المقدمة، حيث ارتفع العدد من أقل من 300 طلب في عام 1980 إلى أكثر من 17 ألف طلب في عام 1984، ثم تجاوز 30 ألف طلب في عام 1985. ومع ذلك، لا تعكس هذه الأرقام سوى جزء صغير من حجم البطالة الفعلي، حيث كانت التعقيدات الإدارية تمنع العديد من العاطلين عن العمل من تسجيل أنفسهم في مكاتب العمل الحكومية.

في الوقت نفسه، شهد ديوان الموظفين زيادة كبيرة في عدد الطلبات المقدمة، حيث ارتفع العدد من 7175 طلبًا في عام 1981، إلى 23,800 طلب في عام 1985، ثم بلغ ما بين 30 و35 ألف طلب بنهاية عام 1986، وفقًا لمصادر ديوان الموظفين. تعكس هذه الأرقام تزايد معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعلّمًا من القوى العاملة، بما فيهم حَمَلة الشهادات الجامعية والمتوسطة.

كان انخفاض الطلب الخارجي على العمالة الأردنية من أسباب تفاقم مشكلة البطالة، إلى جانب ظهور موجة هجرة عكسية للعمالة الأردنية المغتربة في دول الخليج. ووفقاً للمصادر الرسمية، قدّرت نسبة البطالة خلال السنوات 1985/1983 بين 7% و9% من إجمالي القوى العاملة، في حين تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن نسبة البطالة قد تكون بلغت ضعف هذه الأرقام.

إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة، أدى الركود الاقتصادي إلى إعادة توزيع جذرية للدخل القومي لصالح الفئات الاجتماعية العليا، أي تلك التي تستحوذ على الحصة الأكبر من عوائد التملك ورأس المال، على حساب دخل الأجور. ونتيجةً لذلك، تراجعت حصة الأجور والرواتب من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985/1981. كما اعتمدت الحكومة سياسة لتجميد رواتب موظفي الدولة، بل وتخفيض رواتب الموظفين الجدد، إضافةً إلى تراجع مستوى أجور العاملين في القطاع الخاص.

بعد فترة السبعينيات التي تمتعت فيها أجور العاملين في القطاع الخاص بمزايا نسبية كبيرة، بدأت هذه المزايا بالتلاشي خلال السنوات الأخيرة من الثمانينيات، مما أدى إلى تآكل المكاسب المادية للعاملين بأجر. وقد انعكس ذلك في تراجع عدد الاتفاقات الجماعية المُبرمة سنويًا، حتى أصبحت لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة في نهاية الثمانينيات.

علاوة على ذلك، رفضت العديد من مؤسسات القطاع الخاص تجديد الاتفاقيات الجماعية السابقة، وربطت ذلك بالتراجع عن المزايا والحقوق التي اكتسبها العمال سابقًا. كما اتسع نطاق التسريح الجماعي للعمال بهدف التخلص من الالتزامات السابقة، واستبدالهم بعمال جدد بأجور ومزايا أقل بكثير.

في ظل هذا التراجع الاقتصادي، لم تمانع السلطات الحكومية في استخدام البطالة والعمالة الوافدة كأدوات ضغط على القوى العاملة المحلية، بهدف الحفاظ على مستوى منخفض للأجور وتمكين الرأسمال الكبير من تحقيق أرباح إضافية.

شهدت تكاليف المعيشة ارتفاعًا مستمرًا في جميع جوانبها خلال معظم سنوات الثمانينيات، وتركّز هذا الارتفاع في أسعار المواد الأساسية التي تستهلكها الأسر الفقيرة ذات الدخل المحدود، مثل المواد الغذائية، وأسعار الملابس والأحذية، وإيجارات المساكن، وتكاليف النقل والمواصلات. وتفاقم تأثير هذا الغلاء بسبب تزامنه مع تراجع مستوى الأجور والدخول الثابتة، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض فرص العمل الإضافي.

واجهت الحكومة الأردنية الأزمة الاقتصادية والمالية في النصف الثاني من الثمانينيات باعتبارها مشكلة مؤقتة لا تتطلب تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية والمالية. وبدلاً من التكيف مع تراجع المساعدات المالية العربية والدولية، اتجهت الحكومة نحو الاقتراض بشكل أكبر من المصادر التجارية الدولية والمحلية، واستمرت في توسيع الإنفاق الجاري، على إفتراض أن المساعدات العربية ستعود قريباً.

87- من رحلة نقابية تضم كوثر عبد العزيز وخزامه وفهمي الكتوت وفتح الله العمراني في اواخر السبعينيات
(من مجموعة النقابي فتح الله العمراني)

ومع مرور الوقت، شهدَ حجم الدّين العام زيادة ملحوظة وتغيرت تركيبته، حيث ارتفعت نسبة الديون من المصادر التجارية، وارتفع معها عبء سداد الديون الخارجية من أقساط وفوائد. كما ارتفع الدين العام الداخلي، وكان معظمه من البنوك التجارية. نتيجة لذلك، أسفرت سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي عن تسجيل عجز مستمر في ميزان المدفوعات، خاصةً مع تراجع الموارد المالية التقليدية، مثل المساعدات العربية، وتحويلات العاملين بالخارج، وتراجع قيمة الصادرات.

بحلول أواخر عام 1988، أعلنت حكومة زيد الرفاعي عجز الأردن عن سداد ديونه الخارجية، الأمر الذي أدى إلى انهيار سعر صرف الدينار الأردني إلى أقل من نصف قيمته التي كانت عليها في الأشهر السابقة. وفي ظل هذه الظروف، تقدّمت الحكومة بطلب مساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة جدولة ديون الأردن الخارجية.

نتجَ عن ذلك فرض برنامج تقشفي صارم، شمل رفع الدعم الحكومي عن المحروقات، وعلف المواشي، وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى، مما أشعل شرارة حركة احتجاج واسعة في جنوب الأردن في نيسان/أبريل 1989، التي سرعان ما تحولت إلى حركة مطلبية سياسية شملت جميع أنحاء البلاد، داعية إلى إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية، ومحاكمة المسؤولين عن الفساد والأزمة الاقتصادية، وإجراء انتخابات نيابية حرة، وإطلاق الحريات العامة.

الحركة العمالية ما بين «سندان» الضغوط المعيشية و«مطرقة» التدخلات الحكومية

بالعودة إلى الحركة العمالية، اجتمعت القيادات النقابية المستقلة عن نفوذ الدولة في عام 1976 لمناقشة تدهور أوضاع الطبقة العاملة وزيادة التدخلات الأمنية في شؤون النقابات. وبعد تبادل الآراء والتباحث بشأن الظروف الصعبة التي تعيشها الطبقة العاملة وما يتعرض له النقابيّون من فصل واضطهاد واعتقال، قرروا تشكيل «التحالف النقابي للدفاع عن حقوق العمال»، وأصدروا بيانًا يتضمّن هذه المطالب، وقّع عليه 39 نقابياً قيادياً.

(أنظر نصّ البيان في الإطار رقم «9»).

بين 23 و26 تشرين الأول/أكتوبر 1978، انعقد المؤتمر العمالي الثالث للاتحاد العام لنقابات العمّال في الأردن، بعد مرور 12 عامًا على المؤتمر الثاني. وقد حضر هذا المؤتمر 170 عضواً من الهيئات التنفيذية للنقابات السبع عشرة المسجّلة في الاتحاد. شكّل المؤتمر حدثًا هامًا في تاريخ الحركة العمّالية الأردنية، حيث سبقته تحضيرات واسعة شملت إعداد أوراق عمل حول الأوضاع العامة في البلاد، وقانون العمل، والنظام الداخلي للاتحاد، بالإضافة إلى قضايا الأجور والعلاقات الصناعية والهجرة.

خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات المتقدمة، كان أبرزها ضمان حقّ التنظيم النقابي لجميع العاملين، بما في ذلك عمّال الزراعة وعمال المياومة في أجهزة الدولة، وإلغاء الفروقات بين المؤسسات المنتظمة وغير المنتظمة. كما دعا المؤتمر إلى إلغاء القيود المفروضة على حرية التنظيم النقابي التي كانت تمكّن السلطات من حرمان النقابيين من ممارسة نشاطهم أو الترشح للانتخابات، أو التي تمنح السلطات القدرة على التدخل في تنظيم النقابات أو حلها أو منع تأسيسها. كما ضمنت توصيات المؤتمر المطالبة بمساواة المرأة في الأجر والحقوق، وتحريم فصلها بسبب الزواج، بالإضافة إلى ذلك، طالبت التوصيات بزيادة مدة الإجازة السنوية وربطها بسنوات الخدمة.

تضمّنت توصيات المؤتمر أيضًا ربط الأجور بتغيّرات الأسعار، وضمان تعامل الدولة مع نزاعات العمل بحيادية، وإلغاء القيود على الإضرابات العمّالية. كما دعا المؤتمر إلى وقف استبدال العمّال المحليين بالوافدين، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، ليشمل التأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة.

على الصعيد الداخلي، أوصى المؤتمر بتعديل النظام الداخلي للاتحاد، لتفادي تعطيل هيئاته، وخاصة المجلس المركزي، وتحديد عدد الممثلين في المجلس بستة ممثلين فقط لكل نقابة.

لم يعترض قادة النقابات الموالية للسلطات على هذه التوصيات بشكل علني، ورغم ذلك، قام ممثلوهم في لجنة متابعة التوصيات بتعطيل تنفيذها، من خلال الامتناع عن حضور اجتماعات اللجنة.

من ناحية شهدت هذه المرحلة تحقيق أحد الأهداف التي سعت اليها الحركة العمالية الأردنية، ونعني به صدور قانون الضمان الاجتماعي، الذي حمل رقم 30 لسنة 1978، والذي نص على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، إضافة الى تأمين إصابات العمل.

وفي الأول من أيار/ مايو 1980 بدأت أولى مراحل تطبيق قانون الضمان على المنشآت الكبيرة، ومن ثم المنشآت التي يعمل بها 50 عاملاً فاكثر. وفي أواخر عام 1981 شملت تأمينات الضمان المؤسسات العامة والدوائر الحكومية غير المشمولة بنظام التقاعد المدني، وفي نهاية العام نفسه شملت تأمينات الضمان المارة العاملين في المجالس البلدية والقروية. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير سرى قانون الضمان الاجتماعي على العاملين المدنيين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وفي مطلع حزيران/ يونيو 1987 شمل القانون العاملين في المنشآت التي تستخدم خمسة عمال فأكثر.

لكن القانون تجنب النص على اهم نوعين من التأمينات الاجتماعية، الا وهي التأمين الصحي للعامل وعائلته، والتأمين ضد البطالة.

88- من اليمين زكريا حمدان أمين عام اتحاد نابلس، عاهد قنطار رئيس نقابة النقل الجوي، عبد الرحمن المجالي رئيس سلطة الحصاد الطبيعية، موسى قويدر رئيس نقابة الغزل والنسيج، خليل أبو خرما رئيس نقابة الخدمات العامة، سامي حسن منصور رئيس نقابة النقل البري والميكانيك (من مجموعة النقابي خليل أبو خرما)

انتخابات النقابات العامة 1989/88

تأثرت انتخابات الدورة النقابية للأعوام 1989/1988 بالتدخّلات الأمنية المباشرة، مما أدى إلى ارتكاب انتهاكات واسعة للحقوق النقابية. في هذه الدورة، تراجعت العملية الانتخابية الديمقراطية بشكل كبير، حيث اقتصرت على عدد قليل من النقابات العمالية. فمن بين سبع عشرة نقابة تابعة للاتحاد العام، قامت خمس نقابات فقط بإجراء انتخابات لاختيار هيئاتها الإدارية، بينما امتنعت النقابات الأخرى عن إجراء الانتخابات، وقامت بعضها بتنظيم الانتخابات بشكل جزئي فقط. وبالنتيجة، لم تُجرِ حوالي نصف النقابات أي انتخابات، بل أعلنت الهيئات الإدارية القائمة لتلك النقابات فوزها بالتزكية دون فتح باب الترشّح.

في ظل هذه الظروف المتردية، واجهت الحركة العمالية الأردنية واحدة من أشدّ الأزمات الاقتصادية في تاريخ البلاد والتي أخذت مظاهرها بالظهور في أواسط 1988، وقد أدت هذه الأزمة إلى انتفاضة شعبية واسعة وعفوية فيما بعد، حيث بدأت في نيسان/أبريل 1989 من مدينة معان في جنوب الأردن، بقيادة سائقي النقل البري، وانتشرت بسرعة في مدن الجنوب قبل أن تمتد إلى وسط وشمال الأردن.

مع تفاعل مختلف قطاعات المجتمع مع هذه الانتفاضة، بدأت تظهر مطالب قوية تدعو للتغيير، مثل إطلاق الحريات الديمقراطية، رفع الحظر عن الأحزاب السياسية، استئناف الحياة النيابية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، إضافةً إلى محاسبة المسؤولين عن الفساد المالي الذي أدّى إلى انهيار سعر صرف الدينار الأردني. ومع ذلك، ظلت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمّال والعديد من قيادات النقابات الأخرى صامتة تمامًا تجاه هذه الانتفاضة، التي نجحت في فتح أبواب التغيير الديمقراطي، خاصة منذ انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1989، وهو ما سنتناوله في الفصل التاسع.

89- انتخابات اتحاد نقابات العمال في 3-4-1978
(من مقتنيات دائرة المكتبة الوطنية - وكالة انباء بترا)

90- الوفد الاردني المشارك في اجتماعات منظمة العمل الدولية، ويظهر في الصورة من اليسار عاهد قنطار رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن (74-1976)
ويظهر ايضاً في الصورة ممثلو الحكومة الاردنية ومنظمات العمل
(من مجموعة النقابي عاهد قنطار)

91- الدورة التدريبية الثانية لمعلومات القوى العاملة والتشغيل، عام 1983 (من مقتنيات المكتبة الوطنية)

92- صورة تذكارية لمجموعة من القيادات النقابية التقطت منتصف السبعينيات (من مجموعة النقابي عاهد قنطار)

93- وفد عمالي أردني في زيارة رسمية إلى اتحاد عمال مصر بعد عودة العلاقات النقابية بين الأردن ومصر عام 1984، ويرى من اليمين خليل أبو خرما، فوزي دوسو، محمد سميح، عبد الحليم خدام، عبد الرزاق محمد سعيد، محمود حرزالله، خلف عطالله

(من مجموعة النقابي خليل أبو خرما)

تشكيل التحالف النقابي للدفاع عن حقوق العمال

في منتصف عام 1976، اجتمع عدد من القادة والنشطاء النقابيين لمناقشة أوضاع العمال الأردنيين والتحديات التي يواجهونها، والبحث في أفضل الطرق لحلّها. يتحدث فهمي الكتوت عما تم مناقشته في هذا الاجتماع قائلاً

«ناقش المجتمعون واقع الطبقة العاملة، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم، وهجرة الكفاءات بسبب الفجوة بين الأجور والأسعار، وعدم تحديث قانون العمل ليواكب تطور وتنوع العمالة. كما تناولوا التدخلات الأمنية في شؤون النقابات، وفصل النشطاء تعسفيًا. وبناءً على هذه القضايا، وضع المجتمعون برنامجًا للنضال لتحقيق عدد من الأهداف، وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية، تبلورت عند نشطاء وقادة الحركة النقابية العمالية رغبةً حقيقيةً من أجل تحقيق أهداف حقيقية.»

كان من أبرز الأهداف التي اتفقوا عليها:

1. تحسين الأوضاع المعيشية للعمال: من خلال زيادة الأجور، ورفع نسبة مكافأة نهاية الخدمة والتعويضات في حالات الإصابة أو الوفاة، وإنشاء صندوق توفير للعمال، مع المطالبة بوضع حدّ أدنى للأجور يرتبط بارتفاع الأسعار وإيجارات المساكن.
2. تأمين صحي شامل: يستفيد منه كل منّ العمال وعائلاتهم.
3. إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي: مع إشراك العمّال في مناقشة وإدارة قضاياه.
4. إصدار قانون عمل حديث: يقوم بتنظيم العلاقة بين العمّال وأصحاب العمل.
5. حل مشكلة السكن: من خلال توفير مساكن عمالية، وتأمين وسائل نقل من وإلى مواقع العمل.
6. تعزيز السلامة العمّالية: من خلال توفير أجهزة كافية للصحة والسلامة في المصانع، والحفاظ على بيئة عمل نظيفة وآمنة.

كما تناولت الوثيقة جوانب أخرى تتعلق بالعمل النقابي والثقافي والاجتماعي، ومنها تنشيط العمل النقابي، وتنظيم جميع العمّال في نقاباتهم، ودعم القضايا العمالية، وتقديم الدعم الكامل للقضية الفلسطينية وكافة أشكال النضال التي تهدف إلى انتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.

وقد وقع على الوثيقة 39 شخصية نقابية، وهُم:

عاهد قنطار رئيس النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي، محمد سميح رئيس نقابة العاملين في الصناعات الغذائية، سالم حجازين رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية، جمال النجداوي رئيس النقابة العامة للعاملين في البترول، عبد القادر البكري رئيس النقابة العامة للعاملين في المطابع، حيدر رشيد رئيس النقابة العامة للعاملين في المصارف، عبد الرحمن المجالي رئيس النقابة العامة للعاملين في سلطة المصادر الطبيعية، محمد أبو زينة رئيس النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج، وجيه عرابة أمين سر النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية، محمد القيمري رئيس النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، خزيمة كيالي أمين سر فرع الخياطة، مقبل المومني أمين سر اللجنة النقابية لفرع الإنتاج، شوقي سليم أمين سر اللجنة النقابية لفرع الدباغة، محمد رشيد عبيد أمين سر اللجنة النقابية للمحلات التجارية، جودت عثمان عضو الهيئة الإدارية للعاملين في الصناعات الغذائية، محمد أبو شمعة الرئيس الأسبق للنقابة العامة للعاملين في المصارف، أحمد النمري أمين سر النقابة العامة للعاملين في المصارف، يوسف الحوراني نائب رئيس نقابة العاملين في المصارف، موسى الشخشير عضو الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في المصارف،

94- رئيس نقابة المصارف حيدر رشيد يلقي كلمة في حفل تأييد ومأزرة للمرشح يعقوب زيادين عام 1989 في انتخابات مجلس النواب
(من مجموعة النقابي حيدر رشيد)

فهمي الكتوت عضو الهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين في المحلات التجارية، أكرم النمري أمين سر النقابة العامة للعاملين في المصارف سابقاً، زياد السقا عضو الهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين في المصارف، نمر أبو عطية الرئيس الأسبق للنقابة العامة للعاملين في الصناعات الجلدية، عيسى خشان عضو الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في الخدمات الصحية، أوجيني حداد عضو اللجنة النقابية للتعليم الخاص، حسن عواد عضو الهيئة الإدارية لنقابة الصناعات الغذائية، محمد حمدان نائب رئيس نقابة عمال وكالة الغوث، موسى العمري عضو الهيئة الإدارية للنقابة العامة للعاملين في البترول والكيماويات، محمد عبد الحافظ عضو الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في المحلات التجارية، أسطة العمري عضو الهيئة الإدارية لفرع الإنتاج، محمد عبد العزيز أمين سر نقابة العاملين في الغزل والنسيج، علي رضا عضو الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في الغزل والنسيج، علي قاسم عضو الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في الغزل والنسيج، ناصر حمدي عضو الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في الطباعة، أديب القبالي عضو الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في الغزل والنسيج، نمر مصلح أمين سر نقابة العاملين في المناجم والفوسفات، ويوسف العطي رئيس اللجنة النقابية للعاملين لدى مؤسسة أنطون دبابنة في قطاع الفوسفات. وقد لوحظ غياب شخصيات نقابية بارزة في اللقاء؛ بسبب احتجازهم في زنازين المخابرات.

المصدر: الكتوت، فهمي، **البنى الاجتماعية الأردنية وتداعيات السياسات الاقتصادية**، الآن ناشرون وموزعون، عمّان، الأردن 2021، ص ص 133/132

الأزمة الاقتصادية وآثارها على الطبقة العاملة

بعد عقد من النمو الاقتصادي السريع بين 1973 و1982، شهد الأردن تراجعاً تدريجياً في النمو الاقتصادي منذ أواخر 1982. ومع نهاية الثمانينيات، تحول هذا التراجع إلى أزمة اقتصادية كبيرة شملت جوانب مالية ونقدية. أبرز مظاهر الأزمة كان انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، حيث فقد الدينار أكثر من نصف قيمته. كما ارتفع التضخم بسرعة، مما أضعف القوة الشرائية للدينار وأثر بشكل كبير على حياة المواطنين. وفي الوقت نفسه، توقفت الدولة عن تسديد الديون الخارجية، مما دفع الحكومة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون وتبني برامج تصحيح اقتصادي طويلة الأمد، شملت خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة وتخلي الحكومة عن أدوارها الاقتصادية والاجتماعية.

كانت الطبقات ذات الدخل المحدود، خصوصاً الطبقة العاملة، الأكثر تضرراً من هذه الأزمة. فقد تراجع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1800 دولار في أوائل الثمانينيات إلى أقل من 1200 دولار في عام 1988، ثم انخفض إلى أقل من 750 دولار في عام 1989 بسبب الانهيار في القوة الشرائية للدينار الأردني.

خلال السنوات الأخيرة من الثمانينيات، ازدادت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية بشكل ملحوظ. فقد سيطر أعلى 5% من السكان على 30% من الدخل القومي، بينما حصل 15% من السكان فقط على 12% من الدخل القومي. أما 40% من السكان فكانت حصتهم من الدخل القومي تساوي 15% فقط. هذا التفاوت أدى إلى إجبار الغالبية العظمى من المواطنين على العيش في مستوى الفقر أو بالكاد سد احتياجاتهم الأساسية.

الأزمة الاقتصادية التي شهدها الأردن في تلك الفترة كان لها تأثير اجتماعي كبير على الطبقات الدنيا والوسطى. فقد أدى التراجع إلى إعادة توزيع الدخل القومي على حساب العاملين بالأجور. بينما كانت حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي تنمو بشكل جيد بنسبة 71% بين 1971 و1975، وبنسبة مذهلة بلغت 141.5% بين 1976 و1980، فإن هذه النسبة تراجعت بشكل كبير في الفترة بين 1981 و1985، حيث لم تتجاوز 44.5% رغم زيادة عدد العاملين. وفي الوقت نفسه، اعتمدت الحكومة سياسة تجميد رواتب الموظفين الحكوميين بنسبة تتراوح بين 20% و30%، في حين ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة 30% بين عامي 1980 و1985.

كما فقد العاملون في القطاع الخاص العديد من الامتيازات التي كانوا يستفيدون منها خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ومع هذا التراجع، ونتيجة لإعادة توزيع الدخل القومي على حساب الطبقات الدنيا والوسطى، اتسع نطاق الفقر المطلق والنسبي في المجتمع الأردني. وفي منتصف الثمانينيات، أظهرت دراسة حكومية أن 20.5% من السكان كانوا يعيشون بدخل شهري أقل من 100 دينار أردني.

95- من رحلة عمالية الى البحر الميت اواخر السبعينيات (من مجموعة فتح الله العمراني)

96- تظاهرة عمالية أمام مبنى بنك البتراء، بمناسبة اضراب العاملين في البنك المذكور، عام 1990، على إثر تعثره مالياً ودخوله مرحلة التصفية (من مجموعة النقابي سمارة الخطيب)

الفصل التاسع:

الحركة العمالية الأردنية في مرحلة الانفتاح السياسي (1999/1989)

الفصل التاسع:

الحركة العمالية الأردنية في مرحلة الانفتاح السياسي (1999/1989)

في تسعينيات القرن الماضي، مرّ الأردن بتحديات كبيرة أثرت بشكل عميق على الطبقة العاملة والحركة العمالية، أول هذه التحديات كان انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكّك الكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. حيث مهّد سقوط جدار برلين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 إلى توحيد ألمانيا في العام التالي، وانتهاء الحرب الباردة، وتبعَ ذلك تفكّك الاتحاد السوفياتي في أواخر 1991، واستقلال 15 جمهورية كانت تابعة له.

هذا التحول الكبير أدى إلى موجة من المراجعات الأيديولوجية في صفوف الحركة الشيوعية والأحزاب اليسارية في الأردن. ونتيجة لذلك، تراجع نفوذ التيار اليساري في الحركة العمالية، وانقسمت العديد من الأحزاب اليسارية، مما أدى إلى تراجع نفوذها في النقابات التي كانت تقودها لسنوات عديدة.

من جهة أخرى، لم يعد هناك وجود للقطب النقابي الدولي الذي كان ينافس الاتحاد الحرّ للنقابات، والذي كانت تندرج تحته معظم المنظمات النقابية العمالية العربية، بما في ذلك الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن. وهكذا عاد الاتحاد للانضمام إلى صفوف الاتحاد الحر بعد أن كان لعدة عقود عضواً في الاتحاد العالمي للنقابات، كما هو الحال مع معظم الاتحادات العمالية العربية.

أما الحدث الثاني الذي أثر بشدة على الأردن اقتصاديا واجتماعيا، فكان احتلال العراق للكويت في 2 آب/أغسطس 1990، ومن ثم إندلاع من حرب الخليج الثانية، حيث قادت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًا لإخراج العراق من الكويت، ولم يشارك الأردن في هذا التحالف، لكنه تأثر بسببه، حيث نزح أكثر من 300 ألف مغترب أردني من الخليج، واعتُبر هذا النزوح ثالث أكبر هجرة قسرية شهدها الأردن بعد حربيّ 1948 و1967.

عودة المغتربين أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأردني، حيث فقد الأردن بسببها التحويلات المالية التي كانت تمثل المورد الثاني للعملات الصعبة بعد عائدات التصدير. كما أُغلقت أسواق الخليج أمام الصادرات الأردنية، وتوقفت المعونات المالية السنوية من دول الخليج، مما زاد من العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وبحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فقد قُدّرت خسائر الأردن بسبب حرب الخليج الثانية، بأكثر من مليارَيّ دولار في عام 1990.

ومع ذلك، ساهمت مدّخرات المغتربين العائدين في إنعاش الاقتصاد الأردني في السنوات التالية، ونجحت نسبياً في التعويض عن توقف المساعدات الخليجية.

على الصعيد العمالي، شهدت بداية التسعينيات مصالحة بين الحركة العمالية في الأردن والقيادات العمالية المعارضة التي كانت موجودة في دمشق، تحت مسمى «القيادة الشرعية» للاتحاد العام لنقابات العمال. وبفضل وساطة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، انتهت عزلة الحركة العمالية الأردنية التي استمرت عقدين.

كما شهدت تلك الفترة ولادة «التجمع النقابي الديمقراطي»، الذي ضمّ أربع نقابات بقيادة الحزب الشيوعي، في محاولة لإعادة التوازن إلى بنية الاتحاد العام للنقابات. رغم ذلك، فشلت المفاوضات بين جناحي الحركة العمالية في تحقيق نتائج ملموسة؛ بسبب تدخل السلطات في بعض النقابات، مما أدّى إلى تفكيك التجمّع، وتقليص عدد النقابات المستقلة إلى حد كبير.

97- جانب اخر من اضراب العاملين في بنك البترا عام 1990 (من مجموعة النقابي سمارة الخطيب)

98- جانب من اضراب العاملين في بنك البترا عام 1990، للمطالبة بحماية حقوق العاملين
على إثر إتخاذ قرار بتصفية البنك (من مجموعة النقابي سمارة الخطيب)

المؤتمر الرابع للاتحاد العام - 1994

في نهاية الثمانينيات، ومع بداية الانفتاح الديمقراطي في الأردن بانتخابات عام 1989، كان من المتوقع أن تستفيد الحركة العمالية من هذا التحول، خصوصًا في ظل معاناة الطبقة العاملة من الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدينار. لكن الاتحاد العام لنقابات العمال لم يتحرك لتحسين أوضاع العمال أو للعمل على تعويضهم عن الخسائر التي تكبدتها خلال الثمانينيات. بل على العكس، أيّد الاتحاد ضريبة المبيعات، وهي من أكثر الضرائب التي أضرت بالمستهلكين، خاصة العمال.

بلغ تراجع الاتحاد العام ذروته خلال التسعينيات في المؤتمر الرابع للاتحاد، الذي عُقد في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1994. كان هذا أول مؤتمر يُعقد بعد أكثر من ستة عشرة عامًا، حيث إنعقد المؤتمر الثالث في 1978، رغم أنه كان من المفترض أن يُعقد كل أربع سنوات.

خلال المؤتمر الرابع، تم اعتماد نظام أساسي جديد أعطى الهيئة التنفيذية للاتحاد سيطرة شبه كاملة على المجلس المركزي والنقابات الأعضاء، فقد أصبح للمجلس المركزي دور استشاري فقط، بينما زادت مدة ولاية الهيئات الإدارية للنقابات والاتحاد من سنتين إلى أربع سنوات. كما حصلت الهيئة التنفيذية على سلطات واسعة تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للنقابات، بما في ذلك تشكيل لجان تحقيق وفرض عقوبات تصل حتى إلى تجميد الهيئات الإدارية للنقابات.

علاوة على ذلك، فرض المؤتمر نظامًا داخليًا موحدًا على جميع النقابات الأعضاء، مما قيّد حرية النقابات في إدارة شؤونها. وشمل ذلك إلزام النقابات بعرض أسماء المرشّحين على الاتحاد للمصادقة عليها، وتولى الاتحاد الإشراف على الانتخابات وفرز الأصوات. وتقررت للاتحاد بموجب النظام الموحد، صلاحيات متعلقة بفروع النقابة العامة، بما في ذلك الإشراف على انتخابات الفروع، والبتّ في اعتراضات المرشّحين المرفوضين، وتولّي فرز وإعلان نتائج الانتخابات من خلال لجنة يعينها.

في النهاية، أدى إقرار «النظام الأساسي للاتحاد العام للنقابات العمالية» و«النظام الداخلي الموحّد للنقابات» إلى تعزيز سيطرة العناصر الموالية للدولة على الاتحاد، وضبط النقابات تحت هذه السيطرة. وقد أثار هذا الوضع، بطبيعة الحال، احتجاجات وانتقادات داخل الحركة النقابية، التي اعتبرت هذه الأنظمة محاولة لتقييد حرية النقابات وتقليص دورها الفِعلي.

99- صورة تضم مجموعة من اعضاء الهيئة العامة للنقابة العاملة للعاملين في الكهرباء وهم يحيطون وليد الخياط، رئيس النقابة (من مجموعة النقابي علي الحديد)

100- منصة المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن 1994، ويرى في الصورة من اليمين الى الشمال خالد شريم أمين عام الاتحاد و د. عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء، وعبد الحليم خدام، نائب الامين العام
(من مجموعة النقابي خالد شريم)

101- اجتماع الهيئة العامة لنقابة الكهرباء عام 1996
(من مجموعة النقابي علي الحديد)

محامون من اجل العدالة العمالية

خلال مسيرة الحركة العمالية الأردنية منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات، وقف العديد من المحامين والقانونيين بجانب الطبقة العاملة ودعموها في نضالها من أجل حقوقها في التنظيم النقابي وتحسين مستوى المعيشة. رغم صعوبة ذكر كل الأسماء، لا يمكن تجاهل بعض الشخصيات البارزة الذين ناصروا العمال وساهموا في بناء النقابات العمالية.

سليمان الحديدي

أحد أبرز هؤلاء هو المحامي سليمان الحديدي، الذي كان من مؤسسي نقابة المحامين عام 1950 وشغل منصب نقيب المحامين الأردنيين لحوالي 12 عامًا بين 1967 و1985. لعب الحديدي دورًا استشاريًا هامًا لعدد من النقابيين في بداية الخمسينيات للحصول على حقهم في التنظيم النقابي، وساهم في صياغة الأنظمة الداخلية للنقابات الناشئة وقد استذكر زكي الشيخ ياسين مؤسس نقابة عمال البناء في أحد مقابلاته الصحفية مع المرحوم محمد سليمان القيمري، الدور الذي لعبه الحديدي على هذا الصعيد.

ولد في السلط عام 1926 وتوفي عام 1993. كان أيضًا ناشرًا لصحيفة «اليقظة» الأسبوعية. ترشح لمجلس النواب مرتين، عام 1954 وعام 1956، ولكنه لم ينجح. غادر الأردن في عام 1957 بعد إقالة حكومة سليمان النابلسي. وفي عام 1971 شغل منصب وزير الداخلية في حكومة عبد المنعم الرفاعي، والتي تشكلت لإعادة الهدوء إلى البلاد بعد الاشتباكات التي وقعت ما بين الجيش الأردني والتنظيمات الفدائية في حزيران/يونيو 1970.

شفيق ارشيدات

شفيق ارشيدات كان واحداً من أوائل الحقوقيين ونواب البرلمان الأردني الذين وقفوا بجانب العمال ودعموا نضالهم، خاصة في سعيهم للحصول على حقهم في التنظيم النقابي. أرشيدات، الذي أسس صحيفة «الميثاق» عام 1949، كان له دور بارز في الدفاع عن حقوق العمال. ولم تتردد صحيفته في نقد وشجب الإجراءات التي استهدفت حل فروع جمعية العمال العربية الفلسطينية في الضفة الغربية في بداية الخمسينيات. كما دعمت الصحيفة إنشاء نقابة لسائقي محافظة إربد منذ أواخر الأربعينيات.

ولد أرشيدات عام 1918 وتوفي عام 1978. انتخب عضواً في أول مجلس للنواب عام 1947، وأعيد انتخابه بعد ذلك نائبا عن إربد في عامي 1950 و1956. في عام 1952، أصبح نقيباً للمحامين في الأردن، خلفاً للنقيب المؤسس عبد اللطيف صلاح. وبعد ذلك، تولى منصب وزير العدل والمواصلات في حكومة فوزي الملقي بين عامي 1953-1954. في عام 1954، كان من بين المؤسسين للحزب الوطني الاشتراكي مع سليمان النابلسي وآخرين، وكان عضواً في اللجنة المركزية للحزب. إلى جانب نشاطه الحقوقي والنيابي والسياسي، كان أرشيدات من مؤسسي جمعية الصحافيين الأردنيين عام 1954، وتم انتخابه مشرفاً عليها.

عبد الله الريماوي

عبد الله الريماوي، المولود في القدس عام 1920 والمتوفى في 1980، كان سياسيًا وقانونيًا بارزًا ونائبًا لأكثر من مرة عن مدينة القدس في البرلمان الأردني خلال النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي. لعب دورًا هامًا في دعم حقوق العمال، حيث قدم المشورة والدعم السياسي لمجلس نقابات نابلس العمالية التابعة لجمعية العمال العربية الفلسطينية لمواجهة محاولات حل الجمعية. واصل الريماوي جهوده في البرلمان الأردني للدفاع عن حق العمال في إنشاء تنظيماتهم النقابية، وإصدار أول قانون لنقابات العمال في الأردن.

حصل الريماوي على شهادة العلوم من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1940، ثم درس القانون في جامعة لندن وتخرج عام 1944. كان من مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي فرع الأردن وتولى أمانة سر الحزب فيه. شغل منصب وزير دولة للشؤون الخارجية في حكومة سليمان النابلسي (1956-1957). وبعد إقالة الحكومة انتقل إلى دمشق. بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، انشق الريماوي عن حزب البعث وأسّس «الحركة العربية الواحدة» ذات التوجهات الناصرية. عاد إلى الأردن عام 1970 ليواصل عمله كمحامٍ، وفي عام 1978 اختير عضوًا في المجلس الاستشاري الأردني الأول.

محمد عياش ملحم

المحامي محمد عياش ملحم، وُلد في حلحول بمحافظة الخليل عام 1927 وتوفي في عمان عام 2015. حصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة ليدز بلندن عام 1949، وأكمل الماجستير من نفس الجامعة عام 1950. كان ملحم محامياً متميزاً وناشطاً في حقوق الإنسان، ومهتماً بالعمل الاجتماعي والنقابي والوطني، حيث أسس العديد من مؤسسات المجتمع المدني.

كتب ملحم العديد من الكتب، منها «عقود المقاولات»، و«في خضم الحياة» (سيرة ذاتية)، و«شرح فتوى محكمة العدل العليا حول جدار الفصل العنصري»، و«جدار الفصل العنصري في فلسطين»، و«في الحياة والسياسة 1990 – 2014».

أحد أبرز إنجازاته كان في عام 1961، عندما دافع بنجاح عن حق موظفي البنوك في تأسيس نقابة لهم. هذا الحكم القانوني كان نصراً للحركة العمالية، إذ أيدت محكمة العدل العليا مطلبهم، مما أعاد النشاط للعمل النقابي رغم الأحكام العرفية في تلك الفترة.

إلى جانب ذلك، ساهم ملحم في تأسيس العديد من الاتحادات والنقابات العمالية والمجالس البلدية في الأردن، كما ساهم في فلسطين بتأسيس اتحاد المحامين ولجنة مناهضة جدار الفصل العنصري.

عدي مدانات

المحامي والقاص عدي مدانات، وُلد عام 1938 وتوفي في عمان عام 2016. درس الحقوق في جامعة دمشق، ومنذ بداية مشواره اختار الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم. كان مستشاراً قانونياً للعديد من النقابات العمالية، ولعب دوراً مهماً في دعم العمال أمام المحكمة الصناعية والمحاكم بشكل عام. وكان معروفاً بتقديم خدماته القانونية مجاناً في كثير من الأحيان، كما نشر دراسات قانونية حول قانون العمل والضمان الاجتماعي وكل ما يتعلق بحقوق العمال.

إلى جانب عمله القانوني، كان مدانات قاصاً وروائياً، بدأ مشواره الأدبي في عام 1983. وعلى مدى العقود الثلاثة التالية، نشر عدة مجموعات قصصية وروايات، منها «المريض الثاني عشر غريب الأطوار»، «صباح الخير أيتها الجارة»، «الدخيل»، «ليلة عاصفة»، «شوارع الروح»، «تلك الطرق»، و«الآنسة ازدهار وأنا»، بالإضافة إلى دراسات نقدية.

النضال من أجل تطوير قانوني العمل والضمان الاجتماعي

في عام 1996، صدر قانون العمل الجديد رقم 8 ليحل محل قانون العمل القديم رقم 21 لسنة 1960 وتعديلاته. ومع ذلك، واجه هذا القانون الجديد اعتراضات من الحركة العمالية. فقد أبدت قيادة الاتحاد العام للنقابات تحفّظات على نحو عشرين مادة من أصل 142 مادة تضمّنها القانون، والتي توزعت على اثني عشر فصلاً. وتركزت هذه الاعتراضات على عدة نقاط أساسية، ومنها

- المادة 31 منحت صاحب العمل حق إنهاء أو تعليق عقود العمل غير محددة المدة، سواء جزئياً أو كلياً، إذا اقتضت الظروف الاقتصادية أو الفنية ذلك، مثل تقليص حجم العمل أو تغيير نظام الإنتاج. ورغم محاولة ضبط هذه المادة بتشكيل لجنة ثلاثية للتحقق من صحّة الإجراءات، إلا أنها استُخدمت كذريعة لفصل العمّال بشكل تعسّفي ودون وجود أسباب تستدعي ذلك. كما أن المادة 23 أعطت صاحب العمل حق فصل العامل دون الحاجة إلى توضيح الأسباب.
- لم ينص القانون صراحة على المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، رغم مصادقة الأردن على العديد من الاتفاقيات الدولية وعلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد على ذلك.

النقابيون والحقوقيون طالبوا أيضاً بتفعيل المواد القانونية، من خلال وضع أنظمة وتعليمات تضمن تنفيذ القانون بشكل صحيح، خاصة فيما يتعلق بالتفتيش على المؤسسات، لضمان الالتزام بشروط السلامة والصحة ومراقبة عمل النساء والأطفال والعمالة الوافدة. كما شددوا على ضرورة الالتزام بشروط تشغيل العمالة الوافدة، بما في ذلك حصولهم على تصاريح عمل، والتأكد من عملهم في المهَن المسموح بها.

كما طالبت النقابات بتعديل قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام 1978، والذي بدأ تنفيذه في عام 1980. وأشاروا إلى أن أهم نوعين من التأمينات التي ينصّ عليها القانون لم يتم تفعيلها، وهما التأمين الصحي للعامل وعائلته، والتأمين ضد البطالة، فالضمان الاجتماعي كان يقتصر على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فقط، بينما توفر بعض المؤسسات الكبرى التأمين الصحي لعمالها مقابل رسوم إضافية.

في تسعينيات القرن الماضي، ظهرت مشاكل واضحة في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، حيث لم تلتزم جميع المؤسسات بتسجيل موظفيها في صندوق الضمان، ولم يقم بعض أصحاب العمل بتحويل الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال إلى الصندوق، كما لم يفصح البعض عن الراتب الحقيقي للعمّال، في محاولة لتقليل النسبة المستحقّة عليهم من أجر العامل. وكان من أبرز اعتراضات النقابات على قانون الضمان الاجتماعي هو الطريقة التي يُحسب بها الراتب التقاعدي، فبحسب المادة 42 فقرة (ب)، يُحتسب الراتب التقاعدي بناءً على جزء من 50 من متوسط الأجر الشهري للعامل خلال السنتين الأخيرتين، بينما طالبت النقابات بأن يكون الحساب بناءً على جزء من 36.

في كانون الأول/ ديسمبر 2000، قدّمت الحكومة مشروع قانون مُعدل لقانون الضمان الاجتماعي إلى مجلس النواب، في استجابة منها لمطالب الحركة العمالية، وتضمّنت التعديلات توسيع مظلة الضمان لتشمل العاملين لحسابهم الخاص وأفراد أسرة صاحب العمل أيضاً، وأجازت انضمام الأردنيين العاملين في الخارج إلى صندوق الضمان. كما أضاف التعديل حق ورثة المتوفى نتيجة إصابة عمل في الحصول على 60% من راتبه المشمول بالضمان، وهو حق لم يكن موجوداً سابقاً، إضافةً إلى خفض شرط استحقاق راتب تقاعد الشيخوخة إلى 60 شهراً بدلاً من 120 شهراً.

استجاب مشروع التعديل لبعض مطالب النقابات، حيث أصبحت حسبة التقاعد بناءً على 40/1 بدلاً من 50/1 من الراتب، وأُضيف نص حول التقاعد المبكّر عند بلوغ سنّ 45 سنة، ورفع مدة الاشتراك من 15 سنة إلى 18 سنة. بالإضافة إلى ذلك، نصّ التعديل على إنشاء هيئة استثمارية مستقلة لإدارة أموال مؤسسة الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، لم تشمل التعديلات التوسّع في التأمينات المطبّقة، مثل التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.

102- فريق من النقابين المشاركين في ورشة حول قانون الضمان الاجتماعي ويتوسط الصف الأمامي سالم حجازين رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية (من مجموعة النقابي سالم حجازين)

خلال النصف الثاني من التسعينيات، شهدَ الأردن تراجعاً في النمو الاقتصادي، وتصاعداً في الأزمة السياسية بسبب تعديل قانون المطبوعات والنشر وتقييد الحريات العامة، ودفعت هذه التغييرات أحزاب المعارضة وقادة النقابات المهنية إلى مقاطعة الانتخابات العامة لمجلس النواب الأردني الثالث عشر لعام 1997.

وفي الوقت نفسه، ظهرت أزمات جديدة تتعلق بالأداء الحكومي، كان أبرزها أزمة تلوث مياه الشرب، مما دفع الملك الراحل الحسين بن طلال الذي كان يتلقى العلاج في الولايات المتحدة، إلى توجيه رسالة إلى رئيس الوزراء د. عبد السلام المجالي، مُبرزاً فيها مظاهر التردي الحكومي. وبعد ذلك، تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة د. فايز الطراونة في محاولة لتهدئة الوضع.

مع وفاة الملك حسين، وتولي الملك عبد الله الثاني الحكم في عام 1999، كان معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 1.6%، مما يشير إلى استمرار انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتدهور مستوى المعيشة. في نفس العام، بلغ معدل البطالة بين الأردنيين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة إلى 15.6%، حيث كانت نسبة البطالة بين الذكور 12.9% وبين الإناث 30.9%. ولكن، دراسات أخرى أشارت إلى أن نسبة البطالة الفعلية في الأردن كانت أعلى من ذلك بكثير.

مذكرة الحركة العمالية الى الملك حسين
بمناسبة تحركات نيسان/ ابريل 1989

في 18 حزيران/يونيو 1989، استقبل الملك الراحل الحسين بن طلال وفداً يمثل الحركة العمالية الأردنية، وذلك ضمن لقاءاته مع منظمات المجتمع المدني، عقب الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في نيسان/أبريل 1989. خلال اللقاء، قدم الوفد للملك مذكرة خطية تشرح المشكلات التي تواجه الطبقة العاملة وتعرض مطالبها. وجاء في المذكرة:

«إن فتح قنوات الحوار مع مختلف قطاعات الشعب، بما في ذلك الحركة العمالية التي تمثل أكبر شريحة من المجتمع الأردني وتتحمل العبء الأكبر في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بلدنا، يعد خطوة بالغة الأهمية. وكان هذا الحوار دائماً مطلباً أساسياً من مطالب الحركة النقابية».

تواجه الحركة النقابية والعمالية في الأردن العديد من التحديات والمشكلات، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية:

قانون العمل: القانون الحالي وُضع في عام 1960 ولم يعد مناسباً للظروف الحالية. في عام 1978، أمرتم بإصدار قانون عمل جديد ومتطور بمناسبة عيد العمال، لكنه لم يتم تنفيذه حتى الآن.

العمالة الوافدة: أصبحت العمالة الوافدة منافساً كبيراً للعامل الأردني، مما يجعل من الضروري تنظيم عملية التوظيف بمشاركة النقابات، لضمان أولوية العمل والعيش الكريم للعامل الأردني.

البطالة: البطالة في تزايد مستمر وتشمل كل القطاعات دون استثناء، وهذا يتطلب حلولاً مناسبة بمشاركة الحركة النقابية. كما تتفاقم مشاكل الغلاء وارتفاع الأسعار والضرائب، إلى جانب التسريح الجماعي والفصل التعسفي وتخفيض أجور العمال.

الحريات النقابية: تواجه الحركة النقابية تحديات كبيرة بسبب تدخل الأجهزة الأمنية في شؤونها الداخلية. يظهر هذا التدخل في منع العديد من النقابيين من الترشح للمناصب النقابية، وكذلك منعهم من السفر، ومصادرة جوازات سفرهم، وحرمانهم من حق العمل، وملاحقتهم في مصادر رزقهم. ولا يزال العديد من زملائنا النقابيين قيد الاعتقال، رغم توجيهات جلالتكم بالإفراج عن جميع المعتقلين في الأحداث الأخيرة. وآخر مثال على هذا التدخل حدث قبل لقائنا بجلالتكم اليوم، حيث تم منع رئيس النقابة العامة للخدمات الصحية من حضور هذا اللقاء معكم، على الرغم من حضور رؤساء النقابات الأخرى.

وفيما يتعلق بالانتخابات النيابية، ومع حديث جلالتكم عن تعديل قانون الانتخاب ليضمن تمثيل كافة شرائح المجتمع، فإن الطبقة العاملة تأمل أن يكون لها ممثلوها في مجلس النواب، كما هو الحال في العديد من الدول العربية وغيرها. نأمل أن تحظى هذه القضايا بعنايتكم واهتمامكم. والسلام عليكم.

عمان في 1989/6/18

المصدر: مجلة الأردن الجديد، العدد 14، السنة السادسة، صيف 1989، ص 87/86

103- عمال شركة الكهرباء يهنؤن الملك الراحل الحسين بمناسبة عودته سالماً بعد رحلته العلاجية
(من مجموعة النقابة العامة للعاملين في الكهرباء)

104- احتجاج عمال شركة الكهرباء عام 2014 امام مقر شركة الكهرباء
(من مجموعة حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد))

الفصل العاشر:

الحركة العمالية في ظل اندماج الأردن بالعولمة (2007/1999)

الفصل العاشر:

الحركة العمالية في ظل اندماج الأردن بالعولمة (1999/ 2007)

عندما اعتلى الملك عبد الله الثاني العرش في حزيران/ يونيو 1999، اتّجهت الدولة الأردنية إلى التركيز على الإصلاح والانفتاح الاقتصادي بشكل أساسي، بينما تم تأجيل الإصلاحات السياسية، وجاء هذا التوجه بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من التسعينيات، بل تحوّلها في بعض السنوات إلى نمو سلبي.

في ظل التعاطف العربي والدولي الكبير بعد وفاة الملك الحسين، قام الملك عبد الله الثاني بجولة حول العالم دعا فيها الدول الدائنة لتخفيف أعباء المديونية عن الأردن، إما من خلال شطب الديون، أو تحويلها إلى استثمارات.

ضمن خطواته للاندماج في الاقتصاد العالمي، وقّع الأردن بروتوكول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في كانون الأول/ ديسمبر 1999، تلاه توقيع اتفاقية التجارة الحرة (FTA) مع الولايات المتحدة عام 2001، وقد دخلت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ في الأول من أيار/ مايو 2002. كما وقع الأردن في 17 آذار/ مارس 1999 اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي لتمديد برنامج تصحيح اقتصادي يمتد لثلاث سنوات إضافية، وهو البرنامج الذي ركز على التصحيح الهيكلي والخصخصة وتحرير التجارة الخارجية.

على الصعيد الداخلي، اجتمع الملك في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 مع 180 شخصية اقتصادية من القطاعين العام والخاص، لوضع حلول للعوائق الاقتصادية. ونتج عن هذا الاجتماع التوصّل إلى 40 توصية ركّزت على سياسات الانفتاح والإصلاح المالي والإداري والتعليم العالي، كما أسفر الاجتماع عن تشكيل «مجلس اقتصادي استشاري» تحت إشراف مباشر من الملك، وضمّ 20 عضواً، منهم 17 من القطاع الخاص، و3 من القطاع العام.

في عام 2000، تم إقرار «قانون التخاصية» ليشكّل الأساس القانوني لخصخصة حوالي ثلاثين مؤسسة وشركة، منها شركات الإسمنت والفوسفات والبوتاس العربية، والملكية الأردنية، والاتصالات الأردنية، وشركات توليد وتوزيع الكهرباء. استُخدمت غالبية عوائد التخاصية في سداد الديون الحكومية أو إعادة هيكلتها، بينما تم تخصيص أقل من 12% لتمويل بعض مشاريع التنمية، بما فيها «برنامج التحول الاقتصادي الاجتماعي» الذي أثار الكثير من الجدل. لاحقاً كشف تقرير رقابي عن وجود اختلالات في تنفيذ عمليات خصخصة بعض الشركات الكبرى، مثل شركة توليد الكهرباء، وشركة الإسمنت، وشركة مناجم الفوسفات، حيث لم تتوافق هذه العمليات مع أفضل الممارسات التنفيذية.

مع تزايد مشكلة البطالة، بدأت الحكومة الأردنية، عام 1999، جهودًا لتنظيم سوق العمل وتحديد استخدام العمالة الوافدة، بحيث تُستخدم فقط في المجالات التي لا يتوفر فيها بديل أردني. وبهذه الطريقة أغلقت الحكومة 15 مهنة أمام العمالة الوافدة، وأصدرت قرارًا بوضع حدّ أدنى للأجور بـ 80 دينارًا. ومع ذلك، ظلت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة حتى بعد تطبيق مجموعة من السياسات الإصلاحية، الأمر الذي حال دون توفير فرص عمل كافية، حيث كان من المتوقع أن يصل الطلب على العمل إلى 40 ألف شخص سنويًا خلال الفترة 1999-2003.

105- اجتماع الهيئة العامة لنقابة الكهرباء عام 2007 (من مجموعة النقابة العامة للعاملين في الكهرباء)

106- المؤتمر السادس لاتحاد نقابات عمال الاردن عام 2006 ويظهر في الصورة النقابيان حيدر رشيد وسمارة الخطيب (من مجموعة النقابي سمارة الخطيب)

خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، استمر الاقتصاد الأردني في النمو بمعدلات ضعيفة، مما أدى إلى زيادة نسب البطالة وزيادة معدلات الفقر، حيث تراوحت معدلات الفقر بين 14.2% في عام 2002 و13.9% في عام 2008. ورغم الجهود المبذولة للحد من الفقر، دخلت 14 منطقة جديدة لقائمة جيوب الفقر في عام 2008، فيما خرجت منها 4 مناطق فقط. ووصلت نسبة الفقر في هذه الجيوب إلى 31.7% من إجمالي سكانها.

تزامن اعتلاء الملك عبدالله الثاني للعرش مع أحداث إقليمية تركت أثرًا سلبيًا على الأوضاع السياسية والاقتصادية وحريات المواطنين. بدأت هذه الأحداث بالانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/ سبتمبر 2000، ثم هجوم «تنظيم القاعدة» على برجيّ مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. تلا ذلك غزو الولايات المتحدة للعراق في آذار/ مارس 2003 واحتلاله. كما وضعت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب في صدارة أولوياتها، فشنّت حربًا على حركة طالبان، واحتلت أفغانستان لمدة عشرين عامًا (2001-2021) قبل أن تعود أفغانستان تحت سيطرة طالبان بالكامل.

أجبرَت التطورات الإقليمية والدولية الحكومة الأردنية على تأجيل انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر التي كانت مقررة في عام 2001. وتم في العام التالي 2002 تعديل قانون الاجتماعات العامة، مما قلّص من حرية تنظيم التجمّعات والتظاهرات، إذ أصبح من الضروري الحصول على موافقة مُسبقة من الحاكم الإداري لعقد الاجتماعات العامة أو تنظيم المظاهرات، كما أصبح تسجيل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الجديدة أكثر صعوبة.

تحت شعار مكافحة الإرهاب، تم اتخاذ تدابير أخرى أدت إلى اعتقال العشرات من النشطاء الذين وُصفوا بالأصوليين. وازدادت حدّة التوتر بين المعارضة والنظام السياسي بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق، حيث بدأت بعض القوى السياسية والشخصيات المستقلة المُعارضة بانتقاد الموقف الرسمي الأردني من الحرب الأمريكية على العراق.

كان لاحتلال العراق في مارس 2003 عواقب وخيمة على الاقتصاد الأردني، شملت فقدان السوق العراقي، الذي كان يعدّ السوق الأكبر للصادرات الأردنية الصناعية والزراعية، وضياع المِنحة النفطية العراقية، إلى جانب المعاملة التفضيلية للصادرات الأردنية. كما تضاعف في الوقت نفسه عدد العراقيين الوافدين إلى الأردن، مما شكّل ضغطاً كبيراً على البُنية التحتية، والموارد المائية، والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

بصورة عامة، تركت هذه التطورات آثاراً سلبية على سوق وبيئة العمل في الأردن، حيث تدهورت شروط العمل، وتراجع الاستقرار الوظيفي، كما زادت حالات الفصل التعسّفي، وارتفعت معدلات البطالة، خاصة مع تزايد أعداد العمالة الوافدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في نزاعات العمل.

107- جانب من اجتماع الهيئة العامة لنقابة العاملين في النقل الجوي عام 2000
(من الموقع الالكتروني للنقابة العامة للعاملين في النقل الجوي)

108- جانب من انتخابات نقابة الكهرباء 2002 (من مجموعة النقابة العامة للعاملين في الكهرباء)

تصاعد نزاعات العمل والتحركات المطلبية العمالية

خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، تصاعدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد نزاعات العمل والتحركات المطلبية. ففي عامي 2004 و2005، سجلت الصحافة اليومية 37 و38 تحركاً على التوالي. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في العامين التاليين (2006 و2007)، حيث وصل عدد النزاعات العمالية الى 65 نزاعاً في عام 2006، وتجاوزت النزاعات في الأشهر التسعة الأولى من عام 2007 مجموع ما سُجل في العام السابق، إذ بلغت 77 نزاعاً.

كان أحد أبرز ملامح هذه النزاعات العمّالية في تلك الفترة زيادة التهديدات بالإضراب أو تنفيذ الإضرابات فعلياً، إلى جانب الاعتصامات في مواقع العمل ومقرات الشركات الكبرى في عمّان. في عام 2004، تم تنفيذ تسعة إضرابات واعتصامات، لكن العدد انخفض إلى ثلاثة في عام 2005، ثم عاد في عام 2006 ليشهد ارتفاعاً غير مسبوق للإضرابات والاعتصامات، حيث تم التلويح بالإضراب في ثماني حالات، بينما بلغ عدد الإضرابات والاعتصامات المنفذة 24 حالة. واستمر هذا الاتجاه في الأشهر التسعة الأولى من عام 2007، حيث تم التلويح بالإضراب في ثماني حالات أخرى، وتم تنفيذ 32 إضراباً واعتصاماً.

ورغم أن معظم هذه التحركات كانت سلميّة، إلا أن الزيادة السريعة في عدد النزاعات والإضرابات والاعتصامات أشارت بوضوح إلى التدهور الحادّ في علاقات العمل خلال تلك الفترة.

وبدورها تشير تقارير وزارة العمل إلى تزايد عدد الاتفاقيات الجماعية المُبرمة في السنوات الثلاث الأخيرة، مما يعكس تزايد التحركات العمالية المطلبية خلال هذه الفترة. ومن اللافت أن جزءاً كبيرًا من هذه الاتفاقيات يعود إلى عمال المناطق الصناعية المؤهلة، حيث ارتبطت العديد منها بالتهديد بالإضراب، أو بتنفيذ الإضرابات والاعتصامات.

كما يُلاحظ ارتفاع عدد نزاعات العمل في قطاعات غير مشمولة بالتنظيم النقابي، مثل موظفي الحكومة والعاملين بأجور في الوزارات والمؤسسات الحكومية. وقد بدأت الفئات المهنية العليا من موظفي الدولة في تبنّي أساليب احتجاج غير مألوفة من قبلها، مثل الإضراب والاعتصام، وهو ما كان يقتصر سابقًا على الفئات العمالية.

إضافة إلى ذلك، ظهرت مطالبات من النقابات العمالية للحكومة بتطوير تشريعات العمل، والسماح للعمّال غير الأردنيين بالانضمام إلى النقابات، وتحسين أوضاع العاملات في المناطق الصناعية المؤهلة، وتطوير القوانين المتعلقة بعمالة المرأة الأردنية. كما ظهرت لأول مرة مطالبات بفتح المجال لتأسيس نقابات جديدة.

عام 2006، نشرت صحيفة «الدستور» الأردنية نتائج استطلاع للرأي حول أسباب تزايد نزاعات العمل والإضرابات، وأوضح الاستطلاع أن 40.9% من العمّال يلومون الحكومة على تقصيرها في الاستجابة من المستطلعين للمطالب العمالية، بينما رأى 33.6% منهم أن السبب يعود لضعف التشريعات العمالية. كما ألقى 20.2 % اللوم على النقابات نفسها بسبب ضعفها في الدفاع عن حقوق العمال، في حين أرجع 5.3% من المشاركين السبب إلى عوامل أخرى متنوعة.

109- احتجاج من عمال شركة الانتاج عام 2004 مطالبين بأعادة حقوقهم
(من تصوير ساهر قدارة)

110- تظاهرة نظمتها عدة نقابات عمالية في عام 2012، للمطالبة بعدة حقوق عمالية، ويرى في الصورة عدد من رؤساء النقابات، محمود الحياري رئيس نقابة عمال البناء، وخالد الزيود رئيس نقابة العاملين في البترول والكيماويات، وعلي الحديد رئيس نقابة العاملين في الكهرباء (من مجموعة النقابة العامة للعاملين في البناء)

111- عمال شركة الانتاج التي توقفت عن العمل يتظاهرون للمطالبة بحقوقهم عام 2004
(من تصوير ساهر قدارة)

112- احتجاجات عمالية عام 2004 للمطالبة بحقوق عمالية عالقة
(من تصوير ساهر قدارة)

حراكات عمال المياومة:

113- محمد السنيد رئيس لجنة عمال المياومة أثناء احدى الاعتصامات
(من الموقع الالكتروني، jo 24)

تعتبر الحركة المطلبية لعمال المياومة من أقدم وأطول الحراكات العمالية في الأردن، حيث بدأت في عام 2006 مع عمال وزارة الزراعة. منذ ذلك الوقت، قام هؤلاء العمال بتنظيم عشرات الاحتجاجات للمطالبة بتثبيتهم في وظائف دائمة، وتحسين ظروف عملهم وزيادة أجورهم. وقد أنشأوا إطاراً تنظيمياً باسم «لجنة عمال المياومة»، واستمر حراكهم لسنوات حتى تحققت معظم مطالبهم.

ولم تقتصر نضالات عمال المياومة على قطاع الزراعة فقط، بل امتدت لتشمل العديد من القطاعات الحكومية والبلدية مثل وزارة الأشغال العامة، الجمارك، البلديات، المحاكم، وسكك الحديد. وكان من أبرز احتجاجاتهم، الإضراب الكبير الذي نفذه عمال ميناء العقبة في صيف 2008، والذي استمر لعدة أيام بهدف تحسين ظروف عملهم وزيادة أجورهم. وقد تمكنوا من تشكيل لجنة نقابية مستقلة تحت اسم «لجنة عمال مؤسسة الموانئ»، والتي عملت بشكل مستقل عن النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص.

محمد سليمان القيمري:
مؤرخ الحركة النقابية العمالية الأردنية

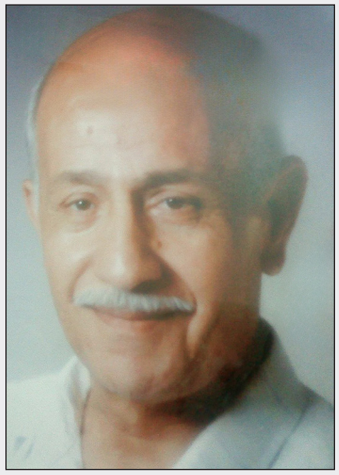

114- محمد القيمري
(من مجموعة النقابي
محمد سليمان القيمري)

محمد القيمري (2005/1936) كان شخصية بارزة في الحركة النقابية العمالية الأردنية، وترك بصمة لا تُنسى خلال مسيرته. بدأ مشواره في العمل النقابي بتأسيس نقابة عمال ومستخدمي وزارة الأشغال في 1957/1956، ثم انتقل إلى ميدان التعليم عام 1964 حيث شارك في عدة محاولات لتأسيس نقابة عامة للمعلمين. وفي 1969، وبعد صراع قانوني طويل مع مسجل النقابات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تمكن مع زملائه من تأسيس النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص.

انتخب القيمري أمينًا لسر النقابة العامة للتعليم الخاص منذ أول انتخابات في تشرين الأول/ أكتوبر 1969، وفي نفس العام تم اختياره ممثلاً للنقابة في مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال. استمر بلعب دور قيادي في نقابة التعليم الخاص حتى عام 1984.

إلى جانب دوره النقابي، كان القيمري مؤرخًا للحركة النقابية، حيث ألف خمسة كتب هامة منها: «الحركة العمالية النقابية في الأردن 1970/1950»، «الاتحاد العام لنقابات العمال - أهداف ومنجزات»، «أضواء على الحركة العمالية الفلسطينية»، «النقابات العمالية الأردنية»، و«النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص». كما كان يشرف لسنوات على تحرير الصفحات العمالية في صحف أردنية مثل «الدستور» و«صوت الشعب».

115- اجتماع الهيئة العامة السنوي للنقابة العامة للعاملين في الكهرباء 1999، في مدرج الجامعة الاردنية
(من مجموعة النقابة العامة للعاملين في الكهرباء)

116- مسيرة جماهيرية في وسط البلد ضد رفع الاسعار عام 2012
(من تصوير حسن التميمي)

الفصل الحادي عشر:

التراجع الاقتصادي يفاقم معاناة الطبقة العاملة ويطلق موجة التحركات المطلبية (2013/2008)

الفصل الحادي عشر:

التراجع الاقتصادي يفاقم معاناة الطبقة العاملة ويطلق موجة التحركات المطلبية (2008/ 2013)

نظراً للتوترات الدولية والإقليمية المتلاحقة، شهدَ الأردن عدة أزمات اقتصادية، وذلك منذ عام 2007، حيث انخفضت في هذا العام أسعار النفط من حوالي 150 دولاراً للبرميل، إلى أقل من النصف، أي نحو 70 دولاراً، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات في دول الخليج، وركود العقارات هناك. امتدت هذه الآثار بطبيعة الحال إلى الاقتصاد الأردني، مع انخفاض المساعدات والاستثمارات، وتراجُع حوالات الأردنيين العاملين في الخليج.

عام 2008 ضربت الأزمة العقارية في الولايات المتحدة العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، ووصلت تداعياتها إلى أوروبا في العام التالي. ومع دخول سوق العقارات الخليجي في حالة من الركود، انهارت العديد من المشاريع العقارية الكبيرة في الأردن، وتراكمت الديون عليها، مما دفع البنوك لاتخاذ احتياطاتها بشأن الديون المشكوك بأمرها.

في بداية عام 2011، اندلعت الأزمة السياسية في سوريا، والتي سرعان ما تحوّلت إلى حرب أهلية، مما أجبر ملايين السوريين على الهجرة، وتدفق مئات الآلاف منهم كلاجئين إلى الأردن، حتى وصل عددهم إلى مليون وأربعمئة ألف لاجئ سوري.

كشفت هذه الأزمات الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني، حيث تسبب تراجع المساعدات والاستثمارات وحوالات العاملين في الخارج بتفاقم العجز المالي في الميزانية الحكومية، وزاد الاعتماد على القروض الداخلية لسدّ العجز، أدى إلى ارتفاع الدّين العام بشكل مُتسارع، ليصل عام 2011 إلى 13.4 مليار دولار، ثم إلى 15.7 مليار دولار في أواخر عام 2012، وهو ما يعادل 72% من الناتج المحلي الإجمالي.

في الوقت نفسه، تفاقم العجز في ميزان التجارة الخارجية أيضاً، بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد في مجاليّ الطاقة والغذاء، أدى ذلك إلى تجاوز العجز التجاري حاجز السبعة مليارات دولار عام 2012.

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني كانت واضحة، وأدّت أيضاً إلى تفاقم مشكلة البطالة، فمع ازدياد الاعتماد على العمالة الوافدة التي تجاوز عددها 800 ألف عامل غير أردني، وجد حوالي 200 ألف أردني أنفسهم بدون عمل. ففي نهاية عام 2012، قدرت نسبة البطالة بـ 12.5%، فيما بلغت البطالة بين فئة الشباب ضِعف هذه النسبة.

بطبيعة الحال، أدّى هذا الوضع إلى زيادة معدلات الفقر بشكل ملحوظ، خاصةً في المناطق خارج العاصمة عمّان، وفي المحافظات الطرفيّة. في المقابل، تركّزت الثروة والدخل بشكل أكبر في أيدي فئات معيّنة، الأمر الذي ساهم في توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتقليص حجم الطبقة الوسطى.

مع تراجع دور الدولة في الرعاية الاجتماعية وفرض المزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين، تصاعد الاستياء الشعبي، وظهرت توترات اجتماعية غير مألوفة، مثل زيادة العنف في الجامعات، وارتفاع حالات الاعتداء على العاملين في المؤسسات العامة في مجالات التعليم والصحة، كما تكررت الاعتداءات على المَرافق الحكومية ومراكز الأمن.

117- اعتصام عمال مصنع الاسمنت لتحسين شروط عملهم عام 2011
(من مجموعة النقابة العامة للعاملين في البناء)

118- اعتصام عمال شركة مياهنا، 2012، للمطالبة بإعادة المفصولين من عملهم وتثبيتهم في وظائفهم (من مجموعة حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد))

119- نقابة البناء في أحد الاحتجاجات العمالية عام 2011. ويتقدم التظاهرة الى اليسار محمود الحياري رئيس نقابة عمال البناء (من مجموعة النقابة العامة للعاملين في البناء)

زاد الاستياء الشعبي أيضاً بسبب عمليات خصخصة تم تنفيذها بشكل غير موفّق في عدد من الشركات الكبرى المملوكة للقطاع العام، حيث افتقرت هذه العمليات إلى الشفافية، وغابت عنها المساءلة والرقابة البرلمانية. كما كان هناك رفض شعبي واسع بشأن خطط بيع عقارات وممتلكات حيوية، مثل المدينة الطبية.

في مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، تصدّرت القطاعات العمالية التحركات الشعبية، ففي عام 2010، أي قبل أحداث «الربيع العربي»، وصل عدد التحركات العمالية المطلبية إلى 140 تحركاً، كان ربعها تقريباً في القطاع العام، رغم منع العاملين فيه من الانتظام في نقابات. ومع نهاية عام 2011، وصلت الاحتجاجات العمالية إلى أرقام غير مسبوقة، حيث تم تسجيل 829 تحركاً.

الأمر الملفت أن معظم التحركات التي شهدها عام 2011 كانت في مؤسسات القطاع العام، حيث بلغ عددها 485 تحركاً، ما يعادل 58.6% من الإجمالي، في حين شهد القطاع الخاص 309 تحركات، بنسبة 37.3%. أما البقية فكانت من نصيب العاطلين عن العمل، الذين قاموا بـ 136 تحركاً، أي ما يعادل 4.2% من الإجمالي.

هذا التحول الكبير في التحركات المطلبية في الأردن يمكن تفسيره بانضمام العاملين في القطاع العام إلى صفوف الاحتجاجات والإضرابات. وقد جاء هذا التحوّل نتيجة تدهور أوضاع عمّال المياومة في المؤسسات الحكومية والبلديات، وأيضاً بسبب تردّي الأوضاع المعيشية للمهنّيين في القطاع العام، مثل المعلمين، والمهندسين، والأطباء، والممرضين، والصيادلة وغيرهم. دفعت هذه الظروف هؤلاء للانخراط في النضال المطلبي، لكن اللافت أن 98% من هذه التحركات جاءت من مجموعات عمالية لم تكن مرتبطة بالنقابات العمالية التقليدية، مما يعكس العزلة التي بات يعاني منها الاتحاد العام لنقابات العمّال عن غالبية القطاعات العمالية.

في الوقت الذي ظهر فيه عجز قيادة الاتحاد العام لنقابات العمّال عن التعامل مع تصاعد الاحتجاجات، ظهرت على الساحة مجموعة من الجماعات العمّالية المعارضة، التي دعَت إلى إصلاح جذري في الاتحاد العام لنقابات العمال. بدأت هذه التحركات في نيسان/أبريل 2009، مع انعقاد «الملتقى النقابي العمالي»، بدعوة من «الحملة الوطنية للدفاع عن الخبز والديمقراطية»، ولم تقتصر التحركات العمالية على المطالب المعيشية المباشرة فحسب، بل تبنت أيضاً أشكالاً تنظيمية جديدة تهدف إلى إحداث تغيير نوعي في هيكل الاتحاد العام للنقابات، والسعي نحو التعددية النقابية من خلال تأسيس نقابات عامة جديدة، تعبّر عن التركيبة المهنية المتنوعة للطبقة العاملة في الأردن.

من بين هذه الأطر: «الحركة العمّالية للتغيير والإصلاح النقابي»، «التجمع النقابي الديمقراطي»، «التجمع النقابي المهني العمالي»، «كتلة الوحدة العمالية»، «تجمع المتعطلين عن العمل»، «التجمع العمالي الأردني»، «لجنة عمال المياومة»، «مجموعة العشرين»، «لجنة العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات»، «جمعية متقاعدي الضمان الاجتماعي»، «المرصد العمالي الأردني»، «لجنة العاملين في صناعة الأحذية»، «فنانون من أجل التغيير»، إضافة إلى «جمعية الثقافة البديلة».

في الأول من أيار/مايو 2011، أعلنت هذه الهيئات عن تشكيل «الحملة الوطنية للدفاع عن عمّال الأردن»، ونظّمت اعتصاماً أمام وزارة العمل، وتحركت بمسيرة عمالية من مجمع النقابات المهنية إلى مبنى الاتحاد العام لنقابات العمال في منطقة الشميساني بعمّان.

في عام 2006، صادق الأردن على «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، والذي يضمن حق جميع العمّال في تأسيس نقاباتهم دون تدخل. ورغم ذلك، استمرت الحكومة الأردنية في فرض حظر على إنشاء نقابات جديدة، مكتفية بـ 17 نقابة عمّالية تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات العمّال، وهو العدد الذي لم يتغير لأكثر من أربعة عقود، أي منذ أن فرضت الحكومة إعادة التنظيم القسري للنقابات في عام 1976. ويعتبر هذا انتهاكاً للمادة 16 من الدستور الأردني، والتي تنصّ على حق الأردنيين في تشكيل الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، بشرط أن تكون أهدافها مشروعة ووسائلها سلمية.

120- اضراب لعمال نقابة الكهرباء عام 2012 (تصوير ساهر قدارة)

على الرغم من هذه القيود، لم تستطع الحكومة منع القطاعات العمالية التي لا تمتلك تمثيلاً نقابياً من التحرك نحو إقامة تنظيمات نقابية خارج الأطر الرسمية، واستفاد هذا التحرك من مناخات «الربيع العربي» وتصاعُد الحركات الشعبية والاجتماعية في الأردن خلال عاميّ 2011 و2012. وكان عمال المياومة في وزارة الزراعة في طليعة هذا النضال، حيث أعادوا طرح مطالبهم بالتثبيت الوظيفي والحصول على مزايا ثابتة، وهي المطالب التي رفعوها منذ عام 2006، واستمرت على شكل إضرابات واعتصامات في عاميّ 2007 و2008.

امتدت حركة عمّال المياومة من وزارة الزراعة إلى مؤسسات حكومية أخرى، مثل وزارة الأشغال العامة، وزارة البلديات، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة المالية، إضافةً إلى سلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، حيث تضمّ هذه المؤسسات أكبر عدد من العاملين خارج جدول التشكيلات الرسمية، والذين يتقاضون أجوراً متدنية، تتراوح بين 110 و130 دينار، ولا يتجاوز راتب البعض 90 دينارًا شهريًا، وهو أقل من الحدّ الأدنى للأجور البالغ 190 دينار.

للتغلب على هذه التحديات، توجّه عمّال المياومة إلى البرلمان طلباً للدعم، مما دفع الحكومة لاحقاً لوضع خطة لمعالجة أوضاعهم، بدأت في مطلع عام 2007، وانتهت بنهاية عام 2009.

قيام النقابات العمالية المستقلة

وفقًا لتقرير صادر عن «اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني»، ظهرت لأول مرة مطالب تأسيس نقابات عمالية مستقلة عن الاتحاد العام خلال «الإضراب الكامل عن العمل الذي نفذه العاملون في شركة الفوسفات في 29 أيار/ مايو 2001». حينها لم تستجب الشركة لأي من مطالب العمال، ووقفت قيادة النقابة العامة للمناجم والتعدين ضد الإضراب ومطالب العمال، ودفع هذا الموقف العمّال المُضربين للتفكير في إنشاء نقابة عمّالية مستقلة تمثّلهم، مما أطلق شرارة حراك عمالي جديد يطمح لتأسيس المزيد من النقابات المستقلة.

تبع عمال الفوسفات عمال شركة الكهرباء الأردنية، حيث نظم عدد كبير منهم إضرابًا واعتصامًا أمام رئاسة الوزراء. ولكن النقابة العامة لعمال الكهرباء رفضت هذا الإضراب، مدّعية أن عمال الشركة قد حصلوا بالفعل على جميع حقوقهم العادلة. على إثر ذلك، أعلن الناطق باسم عمّال الكهرباء المُعتصمين عن نيّتهم تشكيل نقابة مستقلة، وقد ألهمَ هذا الحراك قطاعات عمالية أخرى في مجالات مختلفة، بما في ذلك السكك الحديدية، الصناعات الدوائية، البلديات، المطابع، سائقي التكسي، وغيرهم.

في أواخر تموز/ يوليو 2011، اتفق عدد من قادة الحركات العمالية على عقد اجتماع تحضيري لتأسيس أطر نقابية جديدة، بأعتبار أن النقابات العمالية الرسمية فقدت شرعية تمثيل العمال، والدفاع عن ومصالحهم، وثق رؤية اللجنة التحضيرية وقتذاك. وسرعان ما اجتمعت الهيئات النقابية المُستقلة في لقاء موسّع تمّ بمجمع النقابات المهنية بعمّان يوم 13 آب/ أغسطس 2011، وانتهى بالإعلان عن تشكيل اللجنة التحضيرية لتأسيس اتحاد النقابات العمّالية المستقلة، وتم اختيار الناشط العمالي محمد سنيد ناطقًا إعلاميًا رسميًا لها.

خلال الأشهر التالية، عُقدت المؤتمرات التأسيسية لما أصبح يُعرف فيما بعد بالنقابة المستقلة للعاملين في قطاع الفوسفات يوم 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، والنقابة العامة لعمال شركة الكهرباء الأردنية يوم 15 شباط/ فبراير 2012. كما شكّل العاملون في المطابع، البلديات، الصناعات الدوائية، السكك الحديدية، ميناء العقبة، وصيانة الطائرات، والنقل الجوي لجانًا تحضيرية لتأسيس نقابات مستقلة خاصة بهم أيضاً.

بعد ذلك، تم تشكيل لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات العمّالية المستقلة، ممثلةً لستّ نقابات، وهي: الفوسفات، الكهرباء، المطابع، البلديات، الصناعات الدوائية، وعمال الزراعة والمياومة. وتم اختيار م. عزام الصمادي رئيسًا للجنة، ومحمد سنيد ناطقًا رسميًا باسمها.

121- صورة لقادة "الحملة الوطنية للدفاع عن عمال الاردن" التي تشكلت عام 2011، وهذه الحملة هي واحدة من الحركات العمالية المستقلة عن اتحاد نقابات العمال (تصوير ساهر قدارة)

الموقف الحكومي من النقابات المستقلة

رفضت الحكومة، ممثلة بوزير العمل المرحوم ماهر الواكد، الاعتراف بالنقابات العمالية المستقلة. ففي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، أعلن الوزير أن قانون العمل لا يسمح بإنشاء نقابات مستقلة إذا كانت هناك نقابة قانونية قائمة، مضيفًا أن الأعضاء غير الراضين عن نقابتهم يمكنهم تغيير قيادتها من خلال الانتخابات.

استمر هذا الموقف الرسمي، حيث جدد وزير العمل عاطف عضيبات رفض تسجيل النقابات المستقلة. مما دفع اللجنة التحضيرية لتنظيم اعتصام أمام مجلس النواب يوم 1 كانون الأول/ ديسمبر 2011، للمطالبة بحجب الثقة عن وزير العمل، ورفض قانون العمل المؤقت، وإصدار قانون جديد يتماشى مع الدستور والمواثيق الدولية. ومع ذلك، عندما تقدمت النقابات المستقلة بطلبات جديدة للتسجيل في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2012، رفضتها الوزارة مرة أخرى.

رغم ذلك، تمكّن اتحاد النقابات العمالية المستقلة من المضيّ قدماً، وعقد مؤتمره التأسيسي في مجمّع النقابات المهنية يوم 23 نيسان/ أبريل 2013، بحضور نحو 300 مندوب من عشر نقابات مستقلة، بما في ذلك العاملين في مناجم الفوسفات، شركة الكهرباء، المطابع، البلديات، الصناعات الدوائية، السكك الحديدية، سائقو السيارات العمومية، دائرة الإحصاءات العامة، عمال الزراعة، والمياومين في المؤسسات الأخرى، إضافةً إلى المهن الهندسية المساعدة.

كما حضر المؤتمر عدد من ممثلي اللجان التحضيرية لثمانية قطاعات أخرى بصفة مراقبين، إلى جانب شخصيات سياسية ونوّاب وممثلين عن منظمات عمالية عربية ودولية، ومنظمات المجتمع المدني، وناقش المؤتمر وثيقتين رئيسيتين، وهما: مستقبل رئاسة اتحاد النقابات المستقلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والنظام الداخلي للاتحاد.

122- اضراب عاملي أحد البنوك الاردنية، عام 2011، للمطالبة بتحسين ظروف العمل، ويظهر في الصورة رئيس نقابة المصارف سمارة الخطيب (تصوير ساهر قدارة)

جذور ملف الفساد في الاتحاد العام للنقابات العمّالية

شكّلت «قضايا الفساد» و«التجاوزات المالية والإدارية» في اتحاد نقابات العمال، أساساً للطعن في شرعية قيادة الاتحاد وقتذاك، والمُطالبة بعزلها والتحقيق بشأنها، وخاصة في السنوات 2001 و2002 و2003، وكذلك تلك التي كشف عنها تقرير ديوان المحاسبة لعاميّ 2005 و2006، والذي صدر عام 2007.

وفقاً لملف أعدّته صحيفة «العرب اليوم»، توصلّت لجنة نقابية تشكّلت بعد تلقي وزارة العمل شكوى حول تجاوزات مالية وإدارية في الاتحاد، إلى وجود العديد من الخروقات، حيث أظهرت اللجنة أنه تم صرف تعويضات نهاية خدمة في موازنة 2001، رغم عدم إنهاء خدمة أي موظف. كما كشف عن حصول رئيس الاتحاد آنذاك على سلفة كبيرة لم تُسجّل في الموازنة.

كشف التقرير أيضاً عن مبالغ مالية قُدمت من اتحاد العمّال النرويجي والاتحاد الحرّ ومنظمة العمل الدولية إلى الاتحاد العام لنقابات العمّال في الأردن عام 2001، ولم تظهر هذه المبالغ في الموازنة، كما رصد التقرير وجود «مصروفات غير حقيقية» تحت مسميات مثل «مصاريف انتخابية»، «تعويضات نهاية الخدمة»، «سلف»، «مساعدات»، و«إكراميات». كما أشار التقرير ذاته إلى خروقات مماثلة في موازنة عام 2002 أيضاً.

بسبب تصاعد الاتهامات ضد رئيس الاتحاد السابق، قام وزير العمل الأسبق أمجد المجالي بوقف مخصّصات الاتحاد العام في مؤسسة الضمان الاجتماعي، والتي بلغت ربع مليون دينار، باستثناء رواتب العاملين في الاتحاد. لاحقاً أعاد وزير العمل باسم السالم صرف هذه المخصصات، وتكررت عملية الصرف التي تمّ إيقافها عدة مرات، مما كشف عن استمرار الخلل في العلاقة بين مؤسسة الضمان الاجتماعي ووزارة العمل من جهة، والاتحاد العام لنقابات العمال من جهة أخرى.

رغم تشكيك الهيئات النقابية وبعض المسؤولين السابقين في جدوى المخصصات التي تمنحها مؤسسة الضمان الاجتماعي للاتحاد العام لنقابات العمال، استمرت هذه المساعدات. حيث تراوحت قيمتها بين 200 ألف دينار في عام 2009 و250 ألف دينار خلال عاميّ 2011 و2012. بالإضافة إلى ذلك، قامت مؤسسة الضمان الاجتماعي بتمويل بعثات أبناء العمّال، والتي بلغت قيمتها 700 ألف دينار في عام 2010، وارتفعت في العام التالي (2011) إلى 836 ألف دينار، بزيادة كبيرة وصلت إلى 19.5%.

كان لعبد الرحمن المجالي، وهو أحد المسؤولين السابقين في وزارة العمل، انتقادات شديدة وصلت إلى حدّ الطعن بشرعية تمثيل رئيس الاتحاد السابق وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي، حيث فقد بعضهم صفته العمالية بعد التقاعد، أو تغيرت صفته المهنية، أو انتسب إلى نقابة غير عمالية.

123- اضراب عمالي للمطالبة بإنصافهم، عام 2012، ويظهر في الصور عدد من رؤساء النقابات العمالية (من مجموعة النقابة العامة للعاملين في البناء)

124- عمال المياومة في أمانة عمان، في بدايات ما يعرف بالربيع العربي، عام 2011. ينفذون إعتصاماً حاشداً أمام مبنى الامانة في رأس العين للمطالبة بحقوقهم (تصوير ساهر قدارة)

النزاعات الداخلية في الاتحاد العام

لم يقتصر الانقسام داخل الحركة العمالية في الأردن على تزايد التيارات المعارضة لقيادة الاتحاد العام لنقابات العمال أو ظهور النقابات العمالية المستقلة كاستجابة لتقصير القيادات الرسمية، بل تطور إلى صراعات داخلية بين قيادات النقابات والاتحاد نفسه، حتى وصلت إلى ساحات القضاء ووسائل الإعلام.

حدث أحد أبرز هذه الصراعات عندما قام رئيس الاتحاد السابق، مازن المعايطة، بتجميد عضوية خليل حياصات، الرئيس السابق لنقابة العاملين في النقل الجوي، وذلك أثناء مشاركته في اجتماع لمنظمة العمل الدولية، وجاء هذا القرار نتيجة نزاع داخلي في نقابة النقل الجوي.

الحياصات لجأ إلى القضاء للطعن في القرار باعتباره تعسفيًا وغير قانوني، وأشار إلى أن قرار الفصل يجب أن يكون من صلاحية الهيئة العامة للنقابة، وليس الهيئة الإدارية. بناءً على ذلك، حكم القضاء لصالح الحياصات، حيث ألغى قرار الفصل، وأمر بصرف تعويض قدره 12,700 دينار له.

في نزاع آخر، قدّم محمد علي الحجايا، عضو المجلس التنفيذي السابق في الاتحاد، شكوى إلى محكمة العدل العليا للطعن في نتائج انتخابات النقابة العامة لعمال المناجم والتعدين، مشيرًا إلى وقوع مخالفات خلال عملية الانتخابات.

احتجاجات 2013

في عام 2013، استمرت الاحتجاجات العمالية بشكل لافت، مما أظهر تصاعد نزاعات العمل في البلاد. فقد بلغ عدد الاحتجاجات 890 احتجاجاً، وهو عدد يعتبر قليل نسبياً، مقارنة بعام 2012 الذي سجّل 901 احتجاجًا. وكما في السنوات السابقة، جرَت هذه الاحتجاجات بعيداً عن تأثير النقابات، التي لم تلعب دوراً كبيراً في تحسين ظروف العمل، وهذا يشير إلى أن العديد من العمال اضطروا للاعتماد على أنفسهم بعيداً عن الأطر الرسمية للنقابات العمالية.

الجدير بالذكر أن الإضرابات كانت الشكل الأكثر شيوعاً للاحتجاجات في عام 2013، حيث بلغت 480 إضراباً، ما يمثّل نسبة 53.9% من إجمالي الاحتجاجات. كما سُجّلت 106 حالات تهديد بالإضراب، بنسبة 11.9%. أما الاعتصامات، فقد بلغ عددها 280 اعتصاماً، بنسبة 31.7%.

أما عن أسباب هذه الاحتجاجات عام 2013، فقد كانت كالآتي: 49.7% منها للمطالبة بزيادة الأجور، و21.4% للاحتجاج على قوانين وأنظمة العمل، و9.8% احتجاجاً على الفصل من العمل، و9.3% للمطالبة بمجموعة من الحقوق، كما جاءت 5.2% من الاحتجاجات للمطالبة بتوفير فرص عمل، و3% للمطالبة بالتثبيت في العمل، وأخيراً 0.9% للمطالبة بتأسيس نقابات جديدة.

كما هو الحال في الأعوام من 2010 إلى 2013، نُفذت 89% من هذه الاحتجاجات خارج إطار النقابات العمالية القائمة.

125- جانب من اعتصام سواقي النقل البري، عام 2011 (تصوير ساهر قدارة)

126- متقاعدون من شركة الفوسفات أثناء اعتصام لهم أمام إدارة الشركة، عام 2012، للمطالبة بالحفاظ على مكتبساتهم (تصوير ساهر قدارة)

127- اعتصام للمزارعين، عام 2019، إحتجاجاً على تدني اسعار المزروعات ورفضاً للوسيط التجاري بين المزارع والسوق (تصوير ساهر قدارة)

الفصل الثاني عشر:

استمرار الآثار الاقتصادية لأزمة عام 2008 وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة (2023/2013)

الفصل الثاني عشر:

استمرار الآثار الاقتصادية لأزمة عام 2008 وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة (2023/2013)

واجه الاقتصاد الأردني تحديات كبيرة خلال الفترة من 2013 إلى 2023، حيث تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، وانخفضت من 8.1% خلال عامي 2007/2006 إلى متوسط 2.6% سنوياً في الفترة من 2010 إلى 2016.

في الوقت نفسه، ارتفع الدّين العام بشكل كبير من 7.43 مليار دينار في عام 2004، إلى 27.4 مليار دينار في عام 2017، أي بأكثر من أربعة أضعاف خلال 13 عاماً، وقد أدى هذا الارتفاع السريع إلى وصول نسبة الدين العام إلى حوالي 96% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

كانت المشكلة الرئيسية تكمن في عدم قدرة الحكومة على السيطرة على العجز المالي، ففي عام 2018، أقرّت حكومة هاني الملقي مجموعة من القوانين والسياسات الضريبية المبنيّة على طلبات صندوق النقد الدولي، والتي كانت تهدف إلى تقليص العجز المالي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية. إلا أن هذه الإجراءات أدّت إلى اندلاع واحدة من أكبر موجات الاحتجاجات الشعبية منذ نيسان/ أبريل 1989.

كان أحد أبرز أسباب الغضب الشعبي هو مشروع قانون ضريبة الدخل الذي تمسّكت به الحكومة ورفعته إلى غرفتي مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، لإقراره في دورة استثنائية عاجلة، وقد قوبل هذا المشروع برفض شعبي واسع، حيث خفّض قيمة الإعفاءات الضريبية للأسر من 24 ألف دينار إلى 16 ألف دينار، وللأفراد من 12 ألف دينار إلى 8 آلاف دينار، مما كان سيؤثر بشكل كبير على الفئات ذات الدخل المنخفض. كما ألغى القانون الإعفاءات الضريبية على فواتير التعليم والاستشفاء، وأثار استياء قطاع الأعمال بمختلف فئاته بسبب فرض ضرائب إضافية على الأرباح الرأسمالية والإيجارات.

بعد رفض رئيس الحكومة هاني الملقي التعهد بسحب مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد، أعلن مجلس النقابات المهنية عن إضراب عام في 30 أيار/مايو 2018، وانضمت إلى هذا الإضراب عشرات المنظمات الأهلية وشركات الأعمال. في ظُهر ذلك اليوم، تجمّع المواطنون عند الدوار الرابع والساحات المحيطة بمقر الحكومة، وبقوا هناك حتى ساعات الفجر، وردّد المحتجّون خلال تلك الوقفة الأناشيد الوطنية والهتافات المندّدة بسياسات حكومة الملقي، مطالبين باستقالته وإلغاء مشروع قانون الضريبة.

تزامَن إعلان الإضراب مع إعلان الحكومة عن رفع أسعار المحروقات والكهرباء، وكان ذلك من المفارقات التي زادت من غضب المواطنين، حيث قام عدد من النشطاء الغاضبين بإغلاق طريق مطار عمّان الدولي بالإطارات المحترقة، بينما أغلق آخرون الطرق في معظم المدن، ودفع ذلك الملك عبدالله الثاني للتدخل، حيث أمر بإلغاء زيادة أسعار المحروقات والكهرباء.

قبل ذلك بثلاثة أشهر، قامت حكومة الملقي برفع أسعار 162 سلعة أساسية، بما في ذلك الخبز، الذي تضاعف سعره من 16 قرشاً للكيلو إلى 40 قرشاً. كما فرضت الحكومة ضريبة مبيعات على الكتب والأدوات المدرسية، والأدوية، لكن تمكّنت نقابة الصيادلة من إجبار الحكومة على التراجع عن فرض الضرائب على الأدوية، وذلك بدعم من بقية النقابات المهنية.

تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة، التي بدأت في 30 أيار/مايو واستمرت على مدار أسبوع كامل من الإضرابات والاعتصامات في عمّان ومدن أخرى، قدّم هاني الملقي استقالته في 4 حزيران/يونيو 2018. وبعد تلقّي قادة النقابات المهنية تأكيدات من رئيس الحكومة المكلف د. عمر الرزاز، بسحب مشروع قانون ضريبة الدخل وإعادة الحوار حوله، توقّف الحراك الشعبي في 7 حزيران/يونيو 2018، بعد أسبوع حافل بالاحتجاجات.

128- عمال الكهرباء ينصبون خيمًا أمام مقر شركة الكهرباء الأردنية، أثناء اعتصامهم واضرابهم عن العمل عام 2014 (من مجموعة النقابي علي الحديد)

الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها الأردن بين عاميّ 2011/2008، بدأ دخل الفرد في التراجع، مسجلاً نمواً سلبياً بنسبة 1.8% في عام 2011. واستمر هذا التراجع ليصل إلى 6.4% في عام 2013، و6.2% في عام 2015.

ساهمت بعض العوامل الخارجية في هذا التدهور، مثل ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً وإغلاق الحدود مع سورية والعراق، وعلى الرغم من ذلك، كانت السياسات الاقتصادية الداخلية سبباً رئيسياً لانخفاض الدخل الفردي وزيادة معدلات البطالة، حيث ارتفعت من 11.9% في عام 2014 إلى 13.1% في عام 2015، ووصلت إلى 18.2% في عام 2017.

استمرت أوضاع الطبقة العاملة والأجور في التدهور خلال السنوات العشر الأخيرة (2023/2013)، وبلغ هذا التدهور ذروته أثناء تفشي وباء كورونا (2021/2020). وعلى الرغم من تعافي الاقتصاد الأردني نسبياً بعد الجائحة، إلا أن معدلات النمو ظلت منخفضة، حيث سجلت نسبة نمو متواضعة لم تتجاوز 2.2% خلال الفترة من 2013 إلى 2022.

بسبب هذا النمو الضعيف، تراجعت قدرة الاقتصاد الأردني على خلق فرص عمل جديدة. على سبيل المثال، انخفض عدد الوظائف المستحدثة من 70 ألف وظيفة في عام 2007، قبل الأزمة العقارية لعام 2008، إلى 38 ألف وظيفة في عام 2018، وشهدت مزيداً من التراجع خلال عامي 2020 و2021 تحت تأثير جائحة كورونا.

استمر معدل المشاركة في قوة العمل في التراجع أيضاً، حيث انخفض من 39.7% في عام 2017 إلى 33% في الربع الثاني من عام 2023. كما تضررت مشاركة المرأة في سوق العمل أكثر من الرجال، حيث انخفضت إلى 13.6% بحلول منتصف عام 2023. ومع تراجع معدل التوظيف من 31.2% قبل جائحة كورونا إلى 25.6% في منتصف عام 2023، ارتفع معدل البطالة إلى 22.3%، وهو مستوى أعلى بكثير من متوسط البطالة خلال سنوات الوباء، الذي بلغ 19.2%. أما نسبة البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، فقد وصلت إلى 46.1%، منها 42.1% للذكور و64.1% للإناث.

أما بالنسبة لسياسات التشغيل، فقد تأثرت أيضاً بتراجع النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على ما يُعرف بسياسات «العمل المرن»، التي تفترض أن الأجور المنخفضة وشروط العمل الأقل صرامة ستشجّع على الاستثمار وتوليد فرص عمل جديدة. في ظل هذا النهج، بقي الحدّ الأدنى للأجور في القطاع الخاص ثابتًا عند 260 دينارًا، كما تراجعت الحكومة عن تنفيذ قرار اللجنة الثلاثية للعمل برفع الحد الأدنى للأجور تلقائيًا بناءً على معدلات التضخّم اعتبارًا من 2023 ولثلاث سنوات قادمة.

نتيجةً لانخفاض الأجور وارتفاع البطالة، زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، ووفقًا لأرقام مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2021، يتقاضى 55% من العاملين المسجّلين أجوراً شهرية تصل إلى 500 دينار أو أقل، في حين بلغ حدّ الفقر للأسرة المعيارية في الأردن حوالي 480 دينارًا شهريًا وفقًا لإحصاءات عام 2017، وهو الآن أعلى بكثير بعد مرور سبع سنوات.

بالنسبة للعاملين غير المشمولين بالضمان الاجتماعي، الذين يمثلون 59% من القوى العاملة، فكان الوضع أسوأ، وعلى الرغم من هذه الظروف القاسية، إلا أن الاتحاد العام لنقابات العمال ظل غائبًا عن دوره في الدفاع عن مستويات الأجور والمكتسبات التي حققتها الاتفاقيات الجماعية.

على مدى السنوات العشر الأخيرة، أي من 2013 إلى 2023، تراجعت قدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والمعيشية بشكل ملحوظ، وهو مايتّضح من خلال عدد الاحتجاجات العمالية المسجلة خلال الفترة من 2010 إلى 2023، كما يوضّح الجدول التالي:

مظاهر تراجع الاحتجاجات العمّالية (2010 – 2023)

السنة	عدد الاحتجاجات
2010	139
2010	829
2012	901
2013	890
2014	474
2015	236
2016	288
2017	229
2018	203
2019	266
2020	145
2021	225
2022	62
2023	89

المصدر: المرصد العمّالي الأردني، مركز الفينيق للدراسات، **تقرير الاحتجاجات العمالية في الأردن لعام 2023.**

129- إحدى العاملات الوافدات تقترع أثناء انتخابات النقابة العامة للعملين في الغزل والنسيج (من الموقع الاكتروني لنقابة الغزل والنسيج)

130- نشطاء "النقابات العمالية المستقلة" أثناء مسيرة عمالية (من مجموعة حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد))

تراجعت قدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن حقوقها المعيشية بشكل كبير، نتيجة ضعف دور الحركة العمالية المنظمة، التي عانت من الانقسام بعد تأسيس اتحاد النقابات العمالية المستقلة عام 2011، ومن زيادة عزلة الاتحاد العام لنقابات العمال عن المجتمع المدني والحياة العامة.

في محاولة لمنع مزيد من التدهور في مكانة الاتحاد العام لنقابات العمال، خاصة في ظل تزايد عدد النقابات المستقلة عنه، والقلق من تأثير انفتاح منظمة العمل الدولية على النقابات المستقلة بعد مؤتمرها الأول، قام مازن المعايطة، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال السابق، بتوقيع «مبادرة مشتركة» مع المهندس عزام الصمادي، رئيس اتحاد النقابات العمالية المستقلة، في 13 أيار/ مايو 2013. وقد ركز البيان المشترك الذي صدر بعد اللقاء على أهمية وحدة الحركة العمالية وحرية العمل النقابي في القطاعين العام والخاص، بالإضافة للدعوة إلى تعزيز ديمقراطية العمل النقابي وتوسيع قاعدته، ليشمل جميع عمال الوطن. كما أعلن الطرفان من خلال الاتفاق على ما يلي:

1. تشكيل لجنة فنية: تم الاتفاق على الطلب من الوزير العمل دعوة اللجنة الثلاثية لشؤون العمل للاجتماع، بهدف تشكيل لجنة فنية موسعة تضمّ خبراء محليين ودوليين لإعادة النظر في التصنيف المهني للنقابات العمالية، وإعادة هيكلة التنظيم النقابي. كما تقرر وضع مسودة قانون لتنظيم العمل النقابي في الأردن، يليها تنظيم مؤتمر وطني يجمع الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو الخروج بتوصيات يتم بناءً عليها تحقيق هذه الأهداف.

2. التعاون والتنسيق: تم الاتفاق أيضًا على تعزيز التعاون للتغلّب على التحديات التي تواجه الحركة العمّالية الأردنية، وخاصة تلك المتعلقة بمطالب العاملين في القطاعين الخاص والعام. كان الهدف من هذا التعاون هو إزالة التوترات السائدة في قطاع العمل، وتوجيه الجهود نحو خدمة التنمية الشاملة والاقتصاد الوطني، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والأمن.

لكن هذه المبادرة لم تدم طويلاً، إذ تراجع عنها مازن المعايطة، رئيس الاتحاد العام السابق، بضغط من الجهات الأمنية والحكومية. نتيجة لذلك، استمر الانقسام في الحركة العمالية بين الاتحاد العام، والذي يضم 17 نقابة، وبين النقابات العمالية المستقلة التي رفضت الحكومة تسجيلها أو الاعتراف بشرعيتها.

خلال العقد الماضي، تعرّض قادة ونشطاء من النقابات العمالية المستقلة، إلى ضغوطات عديدة من السلطات الأمنية وإدارات الشركات الكبرى، وتم استخدام سلاح الفصل التعسفي ضدهم وقد ساهمت هذه الضغوط في إضعاف النقابات المستقلة، وأدت إلى تقسيمها، كما قللت من الزخم المطلبي الذي كان قويًا في بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

131- وليد الخياط الرئيس السابق للنقابة العامة للعاملين في الكهرباء أثناء مرضه (2014)، ويظهر جانبه علي الحديد، وهو أيضاً رئيس سابق للنقابة المذكورة
(من مجموعة النقابي علي الحديد)

132- يافطة رفعتها النقابة العامة للعاملين في الكهرباء
(من مجموعة حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد))

عودة قضايا الفساد للانفجار مجدداً

بعد أن تَمَّ طي ملفات الفساد في الاتحاد العام لنقابات العمال دون إيجاد حلول لها، وهي الملفات التي كانت قد فُتحت في عام 2002 ثم في عام 2011، واستمرت قيادة الاتحاد في عملها دون مساءلة، عادت هذه القضايا لتطفو على السطح مجدداً في شهر حزيران/ يونيو 2020، بمبادرة من اللجنة الإدارية في مجلس النواب، برئاسة د. علي الطراونة. حيث قامت اللجنة بدراسة ملف الاقتطاعات الشهرية لصالح «النقابة العامة للعاملين والمستخدمين في أمانة عمان والبلديات»، وقد جاء هذا التحقيق بعد تلقي اللجنة شكاوى تتعلق باقتطاع مبالغ مالية من رواتب العمّال والمستخدمين في أمانة عمّان الكبرى منذ سنوات لصالح النقابة، رغم أن بعض هؤلاء العمال قد فُصلوا من العمل منذ عام 2019، ومع ذلك استمرت أمانة عمّان في الاقتطاع.

طلبت اللجنة من وزارة العمل تزويدها بمحاضر انتخابات النقابة لآخر أربع دورات انتخابية ونتائجها النهائية، بالإضافة إلى محاضر اجتماعات الهيئة العامة. كما طلبت اللجنة من ديوان المحاسبة تقديم آخر أربعة تقارير للهيئة العامة للنقابة، وأسماء المستفيدين من المنح الجامعية التي قدّمتها النقابة، وكذلك أسماء رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية الذين تمت تزكيتهم في الدورات الأربع الماضية. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بمتابعة ملف النقابة مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

في إطار التحقيقات الجارية حينذاك، صرّح أمين عام وزارة العمل، فاروق الحديدي، بأن قضية نقابة البلديات التي يرأسها همام معايطة، الابن الأصغر لمازن معايطة رئيس الاتحاد العام لنقابات السابق، قد أصبحت تحت إشراف هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، استناداً إلى تقارير ديوان المحاسبة. ومن الجدير بالذكر أن أمانة عمّان الكبرى كانت تفرض على عمّالها المنتسبين للنقابة العضوية الإلزامية، وتواصل اقتطاع اشتراكات شهرية من رواتبهم لصالح النقابة. وفي تصريح لمدير الدائرة القانونية في أمانة عمان الكبرى، هزاع المجالي، لوكالة الأنباء الأردنية، أشار إلى أن الاتفاقية المُبرمة بين أمانة عمّان ونقابة البلديات تنص على عدم جواز التوقف عن تلك الاقتطاعات.

على الرغم من ظهور مزيد من قضايا الفساد في المستويات القيادية الأولى للاتحاد العام، والتي أصبحت موضوعاً للتحقيق من قِبل لجان مجلس النواب وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، لم يمنع ذلك مازن المعايطة من ترشيح نفسه لرئاسة الاتحاد في نهاية المؤتمر التاسع للاتحاد العام لدورة 2027/2022. وهذا ما حدث بالفعل، حيث أعاد المؤتمر «انتخاب» مازن المعايطة رئيساً للاتحاد، وخالد الفناطسة نائباً له.

133- خالد زاهر الفناطسة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن يكرم وزيرة العمل السابقة نادية الروابدة
(من الموقع الالكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال)

134- خالد زاهر الفناطسة يتعهد في المؤتمر الاخير للتحاد العام لنقابات العمال باجراء اصلاحات شاملة
(من الموقع الالكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال)

كفّ يد مازن المعايطة عن قيادة الاتحاد العام

بعد أقل من عامين من تجديد رئاسة مازن المعايطة للاتحاد العام للنقابات، أصدر المدعي العام لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد قرارًا بكفّ يده عن رئاسة الاتحاد وعن رئاسة النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص. كما تم الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة، ومنعه من السفر لحين مثوله أمام المحكمة. ومع ذلك، وبسبب حالته الصحية، لم يُوقف مازن المعايطة، بينما تم توقيف ابنه الأصغر، همام المعايطة، الذي تم أيضًا كف يده عن قيادة نقابة عمال أمانة العاصمة والبلديات.

استند قرار المدعي العام إلى عمليات تدقيق تم إجراؤها من قِبل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتي كشفت عن «تجاوزات» مالية بقيمة 4 ملايين و282 ألف دينار، بالإضافة إلى تجاوزات إدارية وقانونية أخرى. بناءً على ذلك، تم إحالة القضية إلى النيابة العامة، وتوجيه الاتهامات لمازن المعايطة وابنه وعدد من المتهمين الآخرين بجرائم استثمار الوظيفة، والاختلاس، والتزوير، إضافةً إلى تزوير انتخابات الهيئة الإدارية لنقابة البلديات ومحاضرها.

على الرغم من الصدمة التي أثارها قرار المدّعي العام بملاحقة مازن المعايطة وابنه بتهَم جنائية تتعلق باستثمار الوظيفة والاختلاس والتزوير، خصوصاً بالنظر إلى النفوذ الكبير الذي تمتّع به المعايطة لأكثر من ثلاثة عقود، التزمت القيادات النقابية العمّالية الصمت تجاه القرار. ومع ذلك، فإنّ كشف قضايا الفساد في المستويات العليا للاتحاد العام أعاد تسليط الضوء على ضرورة الإصلاح النقابي داخل مؤسسات الاتحاد العام للنقابات، وعموم الحركة العمالية الأردنية، التي لطالما عانت من الركود، وتفشّي البيروقراطية، وغياب الانتخابات الديمقراطية التنافسية في معظم النقابات العمّالية التابعة للاتحاد، وكذلك في اللجنة التنفيذية للاتحاد العام نفسه.

135- وقفة احتجاجية للعاملين في الزراعة للمطالبة بتنظيم القطاع وإيجاد نقابة عمالية خاصة بهم
(من الموقع الالكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال)

نساء قياديات في الحركة العمالية

سعاد محمد باكير

ولدت سعاد باكير في عمان، وانضمت إلى نقابة العاملين في النقل الجوي والسياحة في الثمانينيات. أصبحت أول امرأة تتولى رئاسة نقابة عمالية في الأردن عندما فازت برئاسة نقابة النقل الجوي والسياحة عام 1992. ما زالت سعاد ناشطة في النقابة وتشارك في الهيئة الإدارية للدورة 2021-2027. إلى جانب عملها النقابي، هي عضوة في حزب العمال وناشطة اجتماعية وسياسية، حيث ترشحت لمجلس أمانة عمان عن منطقة ماركا. كما تشارك في العديد من المنظمات النسوية والاجتماعية.

باسمة محمد العوراني

ولدت باسمة العوراني في عمان عام 1965 وبدأت نشاطها النقابي في عام 1984. فازت بمقعد في نقابة العاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة عام 1987، وأصبحت رئيسة للنقابة في عام 1994. بعد سنوات من العمل النقابي والسياسي، تركت النقابة وغادرت البلاد.

بشرى السلمان

ولدت بشرى السلمان في عمان عام 1971. فازت بمقعد في الهيئة الإدارية لنقابة العاملين في الصناعات الغذائية والمياه والزراعة عام 2005. وفي الدورة النقابية لعام 2021، أصبحت أول سيدة تترأس النقابة وأول امرأة تحصل على مقعد في المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال. بشرى مدربة وناشطة اجتماعية في مركز عصام العجلوني وتشغل منصب الأمين العام المساعد في الاتحاد العربي المهني للزراعة والري والصناعات الغذائية. هي أيضاً عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة لجنة سياسات العمل. خاضت الانتخابات النيابية لعام 2024 ضمن قائمة حزب «عزم»

نقابيات رائدات

تاريخ الحركة النقابية العمالية في الأردن مليء بمشاركات نسائية بارزة في المجالس الإدارية للنقابات. ومن أبرز النقابيات

نقابة الغزل والنسيج والألبسة: النساء يشغلن ثلثي مقاعد الهيئة الإدارية في الدورة 2021، ومن أبرزهن: هيلدا غطاس، إيمان نصر الله، أحلام الطيراوي، ميسون هديب، نايفة الرفاعي، سناء أبو ناموس، ميرفت الجمحاوي، جميلة لافي، رابعة عبيدات، ونايفة العزازمة.

نقابة العاملين في الكهرباء: أسماء مطر.

نقابة العاملين في التخليص: هناء السلطي.

نقابة العاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة: نورا العيساوي وناديا البشاويس.

نقابة العاملين في التعليم الخاص: ميسر صلاح، منى محمود، عفاف الشوا، ثروت القزق، سميرة حرب، دلال فراج، وحنان القواسمي.

نقابة العاملين في النقل الجوي والسياحة: نجلاء حواتمة، ريتا الخرشا، وبسمة حتر التي كانت نائب رئيس النقابة في الدورة 1984-1986.

136- عاملات وافدات يقترعن في الانتخابات النقابية الاخيرة للنقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج، 2024
(من الموقع الالكتروني للنقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج)

ملحق رقم (1)

نماذج من شعارات وأختام النقابات العمالية الأردنية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي

137- مقتطفة من الأرشيف العمالي
لمركز الأردن الجديد للدراسات

نقابة عمال المطابع
المنضمة لاتحاد نقابات العمال بالاردن
مركزها الرئيسي
عمان
المملكة الاردنية الهاشمية
نقابة عمال المطابع
المركز الرئيسي عمان
تأسست عام ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م
معهد الثقافة العمالية
عمان
المنضمة لاتحاد نقابات العمال بالاردن
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

ملحق رقم (2)

أغلفة كتب ومطبوعات عن الحركة العمالية الأردنية

138- من محفوظات مكتبة
مركز الأردن الجديد للدراسات

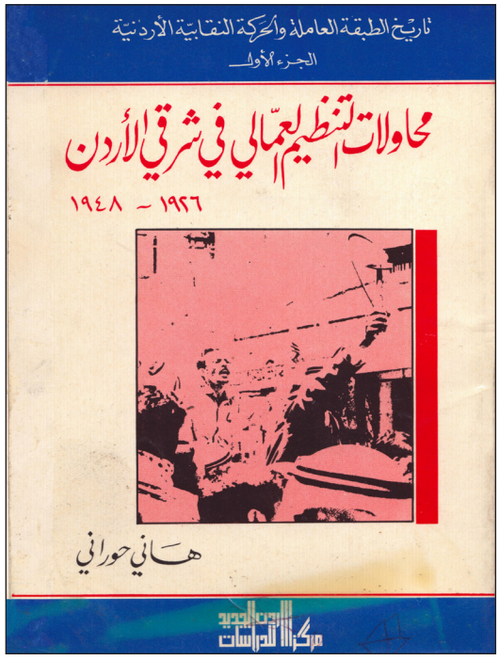

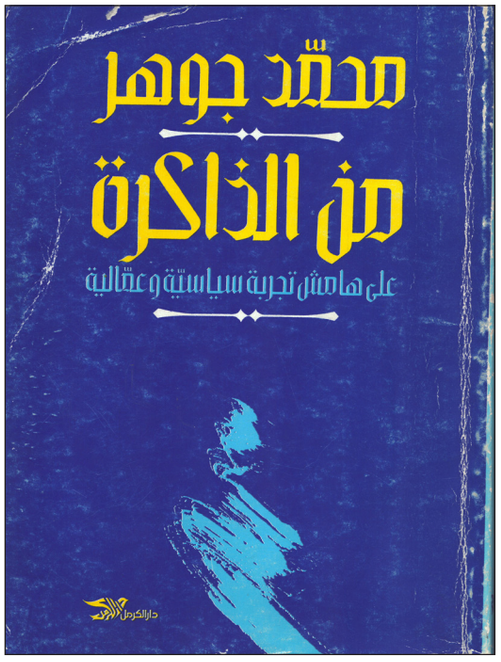

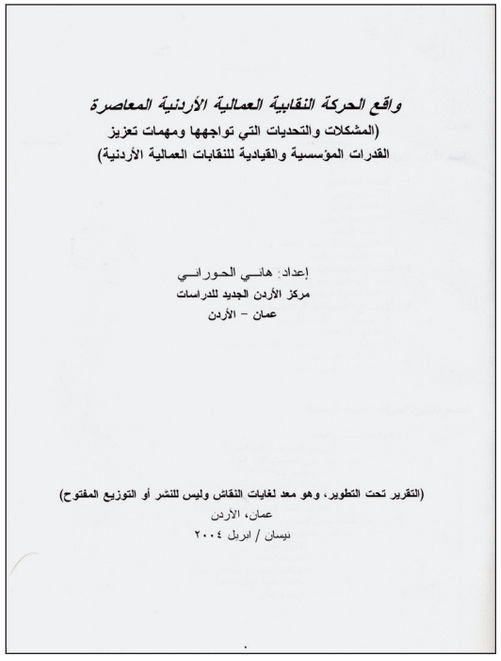
واقع الحركة النقابية العمالية الأردنية المعاصرة
(المشكلات والتحديات التي تواجهها ومهمات تعزيز
القدرات المؤسسية والقيادية للنقابات العمالية الأردنية)

إعداد: هاني الحوراني
مركز الأردن الجديد للدراسات
عمان - الأردن

(التقرير تحت التطوير، وهو معد لغايات النقاش وليس للنشر أو التوزيع المفتوح)
عمان، الأردن
نيسان / ابريل ٢٠٠٤

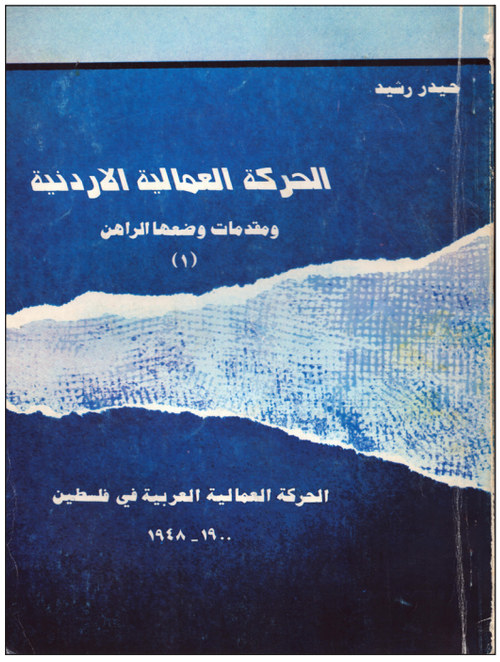

محمد سليمان القيمري
سلسلة المكتبة العمالية
٤
الاتحاد العام لنقابات العمال
أهداف
و
منجزات
١٩٥٤ - ١٩٩٧

محمد سليمان القيمري
الحركة العمالية النقابية في الأردن
١٩٥٠ - ١٩٧٠

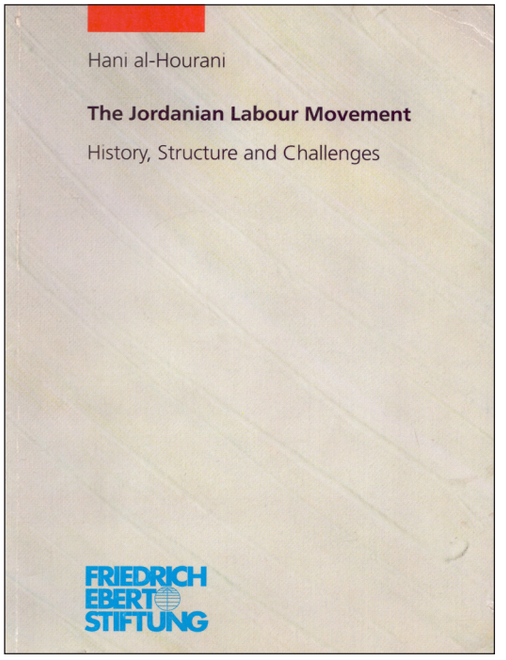
Hani al-Hourani
The Jordanian Labour Movement
History, Structure and Challenges
FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

مركز الأردن الجديد للدراسات
نحو توافق اجتماعي وطني على تطوير
تشريعات العمل الاردنية
(مسودة أولى)
إعداد: هاني الحوراني
حسين ابو رمان، ناصر احمد كامل
عمان، المملكة الاردنية الهاشمية
حزيران/ يونيو 2006
الدراسة تحت التطوير، ليست للنشر او التوزيع المفتوح
مركز الأردن الجديد للدراسات هاتف: 5533112/4 (962-6) فاكس: 5533118 (962-6) ص.ب 940631 عمان 11194 الأردن
AL- URDUN AL- JADID RESEARCH CENTER Tel: + 962-6 5533112/4, Fax: + 962-6 5533118,
P.O. Box: 940631, Amman11194 Jordan. E-mail: ujrc@ujrc-jordan.org www.ujrc-jordan.org

محمد سليمان القيمري
النقابات
العمالية الأردنية
سلسلة المكتبة العمالية
الكتاب الخامس

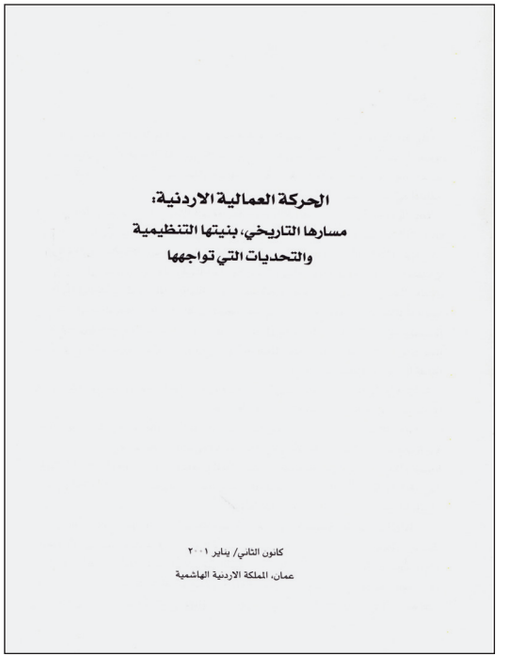
الحركة العمالية الاردنية:
مسارها التاريخي، بنيتها التنظيمية
والتحديات التي تواجهها
كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١
عمان، المملكة الاردنية الهاشمية

ملحق رقم (3)

أغلفة بعض المجلات والنشرات الصادرة عن الحركة العمالية الأردنية

139- من الأرشيف العمالي
لمركز الأردن الجديد للدراسات

صوت عمال الأردن

جريدة عمالية جامعة

تصدر عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن — العدد الرابع — السنة السادسة ١٩٦٣

الديمقراطية أسلوب عمل ونهج حياة لا رجعة عنه

الشعوب ليست ملكاً لأشخاص يستوي في ذلك البعدين الانساني والمادي

احترام الرأي والرأي الآخر ورفض السيطرة على العقول

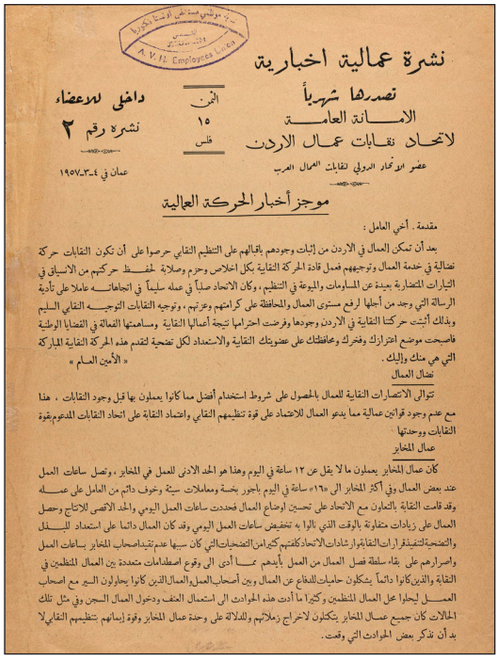

نشرة عمالية اخبارية

تصدرها شهرياً

الامانة العامة

لاتحاد نقابات عمال الاردن

عضو الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

الثمن ١٥ فلس

داخلي للاعضاء

نشرة رقم ٢

عمان في ٤-٣-١٩٥٧

موجز أخبار الحركة العالمية

نشرة عمال الكهرباء

تصدرها اللجنة النقابية في النقابة العامة لعمال الكهرباء في الأردن / عمان

العدد الأول — نيسان ١٩٩٧

الإضراب كان حضارياً وقانونياً

النزاع العمالي ما زال قائماً وساخناً

منبر عمال البترول

نشرة غير دورية تصدرها اللجنة الثقافية لنقابة مصفاة البترول بمناسبة شهر رمضان المبارك لعام ١٩٩٥

الافتتاحية

«شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدىً للناس وبينات من الهدى والفرقان»

صوت السائق

العدد الثاني — تصدرها النقابة العامة للعاملين بالنقل بالنقل بالنقل والعاملين بالنقل والعاملين بالنقل والنقل والنقل وال

مجلة الاتّحاد العام لنقابات عمّال الأردن

1 — العدد الأول

الشّعار: مليون و 555 ألف مشترك مقابل بمظلة الحماية الاجتماعية

الاتحادات العربية تنتخب الفناطسة نائبا لرئيس "فريق العمال"

اتحاد العمال: آن الأوان لرفع الحد الأدنى للأجور في الأردن

الاتحاد العام لنقابات العمال:

نستمد الإرادة من معاني الاستقلال

استقلال 78 عيد الاستقلال Independence Day

عمّان/ الأردن | 1/6/2024

الفناطسة:

البطالة المرتفعة وتدني انتاجية العمل يعكسان ضعف الحوكمة وغياب قنوات التواصل

الحوار الاجتماعي يلعب دوراً محورياً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

اتحاد العمال

يبحث آليات تعزيز التعاون مع صندوق استثمار أموال الضمان

الجناح الأردني

نشرة داخلية غير دورية تصدرها النقابة العامة للنقل الجوي والسياحة

تشرين ثاني – كانون أول ١٩٨٢ ● ☎ ٤٢٠٣١ ● ✉ ٦١٥١

النقابة قوية بأعضائها

حكمة العدد

(من أمس كالأ من تعب يعينه أمس مغفوراً له)

حديث شريف

صوت عُمال الأردن

جريدة دورية عمالية جامعة مستقلة جمادي الاولى ١٤١٤هـ أيار ١٩٩٤م

يصدرها الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن — العدد الثالث عشر — السنة السادسة ١٩٩٤م

الملكة الهاشمية لحقت بالرفيق الاعلى مع الشهداء الابرار من بني هاشم

الأسرة الاردنية ودعت صانعة الرجال وسط مشاعر جياشة من الحزن

عمان - ص.ع.

تسليما لقضاء الله وقدره وبقلوب يعصرها الأسى والحزن، ودعت الأسرة الأردنية الواحدة يوم الاربعاء الماضي، فقيدة الوطن الكبيرة، المغفور لها جلالة الملكة زين الشرف، حيث انتقلت الى جوار ربها والحقت بالشهداء من بني هاشم راضية مرضية، مطمئنة بعد حياة حافلة بالبذل والعطاء.

وكانت القدوة الصالحة للمرأة الأردنية والرائدة الاولى لنهضة الاردن النسائية. ورمزاً للامومة الصادقة المليئة بالحب والحنان.

ولقد بدأت رحمها الله حياتها مناضلة مناضلة منذ اطلالي الشرارة الاولى للثورة العربية الكبرى، وهي صغيرة بعد وعاشت في البيت الهاشمي العريق تعمل مع الشرفاء من ابناء هذا البلد في تأسيس الاردن امارة، وواجهت المصاعب والاهوال

وعندما نودي بجلالة الملك الحسين ملكاً على البلاد، وقفت الى جانب ابنها البار تحثه من ازره في اولى سنوات حكمه وهو ما يزال شاباً يافعاً وكان لتوجيهاتها الكريمة ان منحته الثقة والقدرة على مقارعة الاحداث حتى

البقية ص ٢

كلمة العدد

الملكة الجليلة في قلوب العمال

بقلم: الأمين العام خالد شريم

الأول من أيار، مناسبة غالية على قلوب العمال، فيها يتم تكريم المبدعين لقاء عطائهم وجهدهم المميز لخدمة الوطن، ورفد مسيرة النمو والعطاء.

في هذا اليوم يستذكر عمال الوطن مآثر الحسين وسجاياه الحميدة وعطاياه التي لا تنقطع، وتكريمه لهم منذ مطلع عام ١٩٥٣ اذ امر حفظه الله بتعديل الدستور الاردني

البقية ص ١٧

نشرة داخلية غير دورية تصدرها اللجنة الثقافية

لنقابة موظفي وعمال الكهرباء بالأردن

نقابة موظفي وعمال الكهرباء - الأردن - عمان

العدد الرابع — السنة الثانية — أيار ١٩٦٩

رفة جناح

نقابات العمال في الاردن ، والتي تعمل برعاية الاتحاد العام لعمال الاردن والذي هو عضو اتحاد العمال العرب ، هي نقابات تعتبر عملها عملا وطنيا رائدا يهدف الى خدمة الفرد والمجتمع على السواء ، وواجبا قوميا ملقى على عاتقها .

لذلك ، ومن هذا المنطلق ، فانها [illegible]

العدد الثاني عشر ✉ ٤٢٠٣١ ✉ ٦١٥١ آب ١٩٧٨

الجناح الطائر

طائرة الغد

حكمة العدد

لا تتكلم وأنت غاضب. حتى لا تقول حديث تندم عليه طوال حياتك..

النقابة

نشرة داخلية تصدرها النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة في الأردن/ العدد (٩٥) آذار ٢٠٢٣

عضو الاتحاد العام لعمال الأردن — عضو الاتحاد العربي للنسيج / القاهرة — عضو الاتحاد الدولي / جنيف

الضمان الاجتماعي ملاذ العمال وحمايته واجبة

في اليوم العالمي للمرأة .. النقابة تطالب بتعديل القوانين لتحقيق المساواة

ملحق رقم (4)

بعض أغلفة دفاتر محاضر اجتماعات أولى النقابات العمالية الأردنية

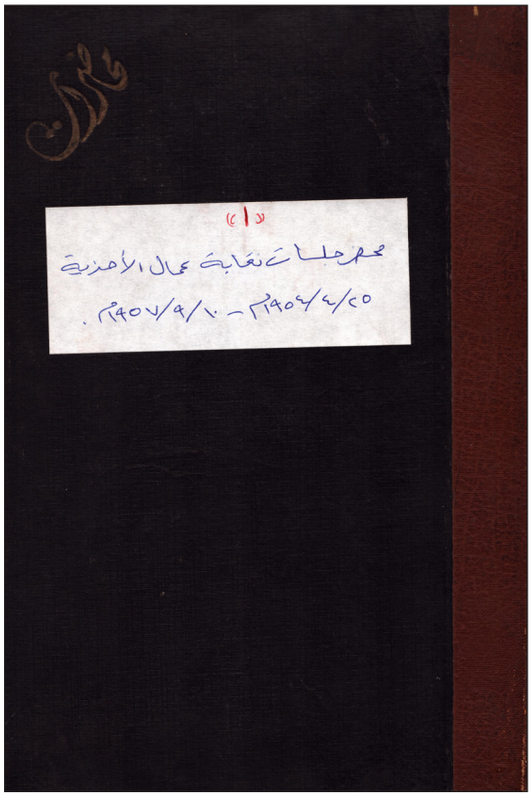

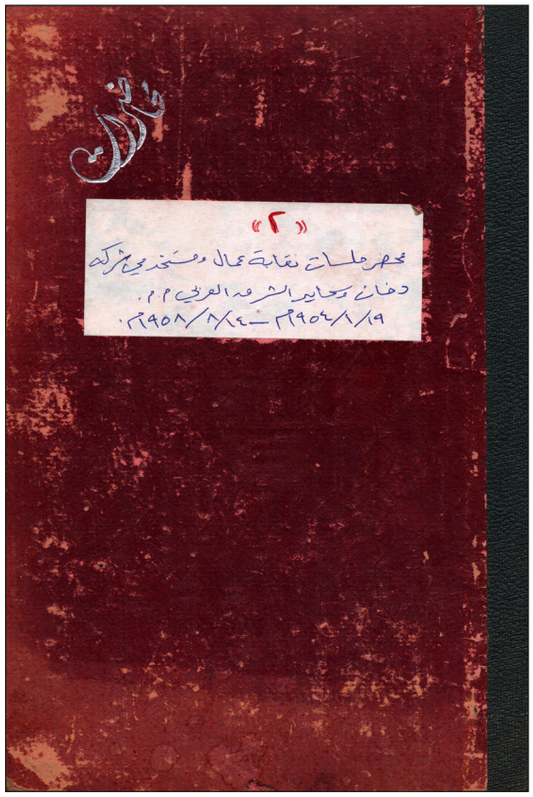

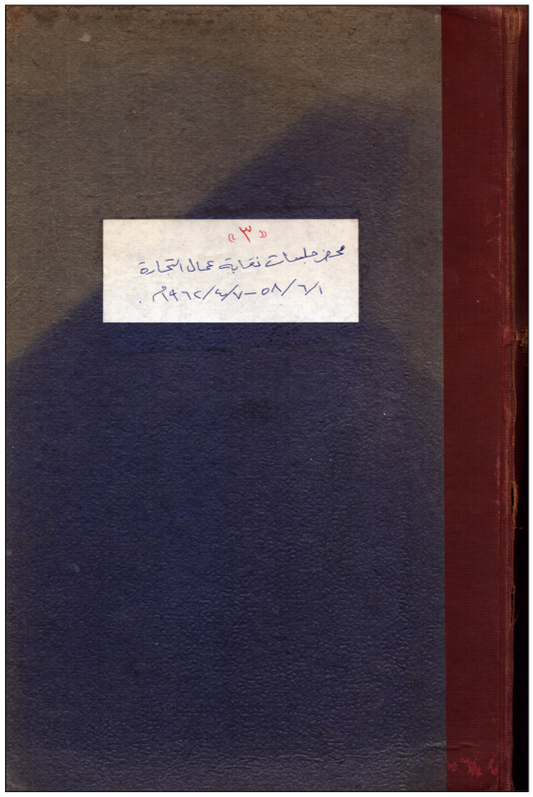

140- من مجموعة الوثائق العمالية الأردنية المحفوظة لدى
مركز الأردن الجديد للدراسات

183

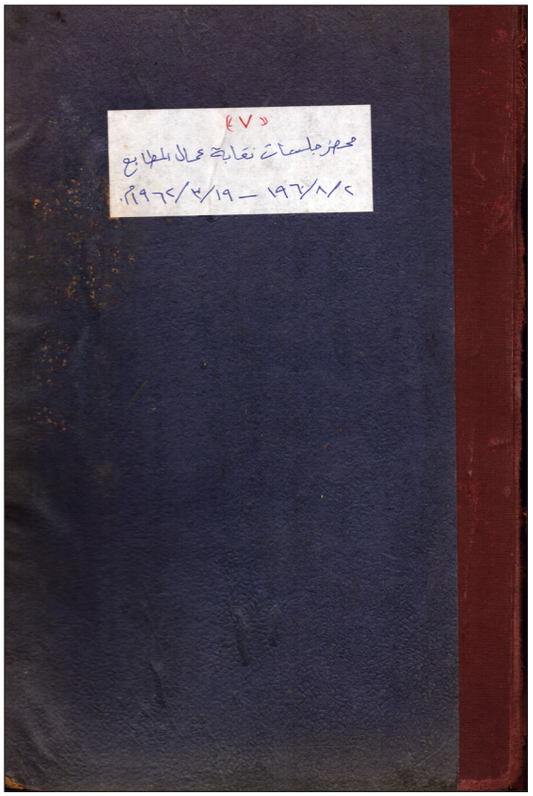
«٧»
محضر جلسات نقابة عمال المطابع
٢/٨/١٩٦٦ — ١٩/٣/١٩٦٢م.

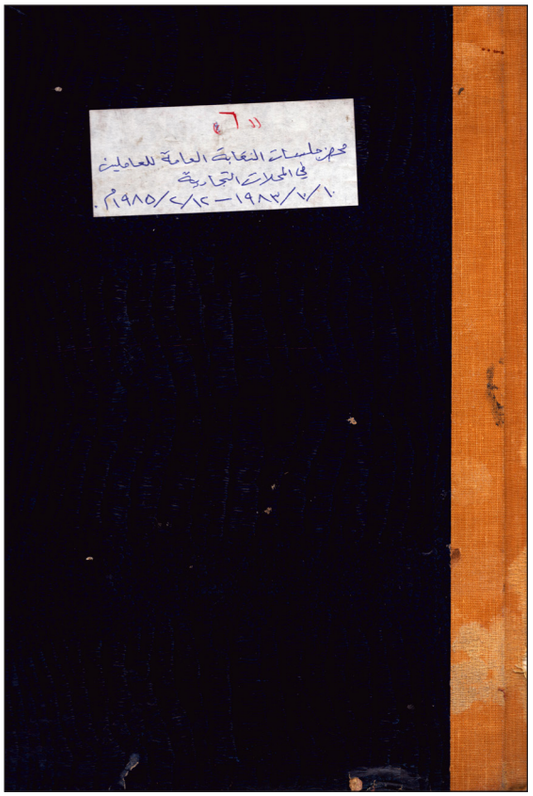
«٦»
محضر جلسات النقابة العامة للعاملين
في المحلات التجارية
١٠/٧/١٩٨٣ — ١٢/٧/١٩٨٥م.

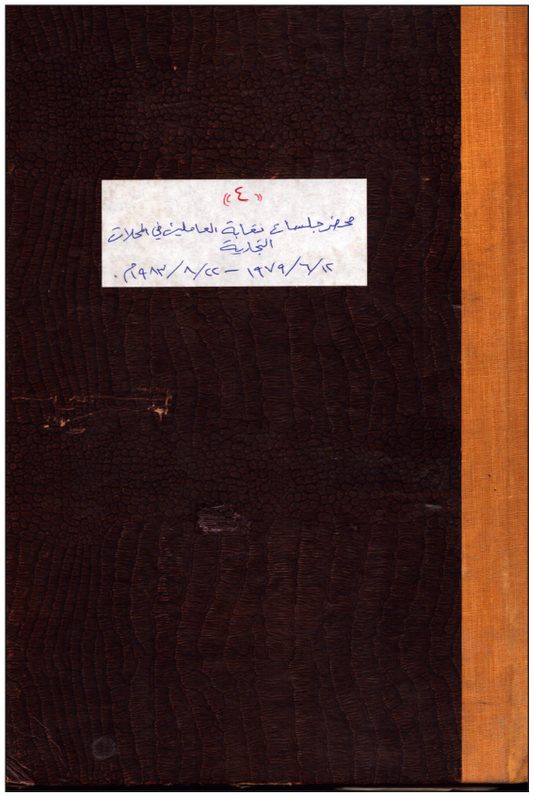
«٤»
محضر جلسات نقابة العاملين في المحلات
التجارية
١٢/٦/١٩٧٩ — ٢٢/٨/١٩٨٣م.

المصادر والمراجع

1- الدوريات الرسمية

الشرق العربي، الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن، العدد 167، عمان، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1927.

الشرق العربي، العدد 199، السنة السادسة، عمان، 15 آب/ أغسطس 1928.

الشرق العربي، العدد 206، السنة السادسة، عمان، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1928.

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الأردن، العدد 420، السنة الحادية عشرة، عمان، 17 شباط/ فبراير 1934.

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الأردن، العدد 473، السنة الثانية عشرة، عمان، 19 آذار/ مارس 1935.

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الأردن، العدد 542، عمان، 19 كانون الأول/ ديسمبر 1936.

قرار تفسير رقم 6 اسنة 2013، عن المحكمة الدستورية، منشور في **الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية**، عمان، الأردن

2- الكتب والاطروحات الجامعية

محافظة، د. علي، **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الامارة**، عمان، نشر بدعم الجامعة الأردنية، 1973.

محافظة، د. علي، **الفكر السياسي في الأردن وثائق ونصوص (1946/1916)**، الجزء الأول، عمان، وزارة الثقافة، 2011.

حوراني، هاني، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن 1950/1921**، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1978.

حوراني، هاني، **أزمة الاقتصاد الأردني**، كتاب الأردن الجديد -2، نيقوسيا، قبرص، 1989.

موسى، سليمان، **تأسيس الامارة الأردنية (1921/ 1925)**، عمان، بلا ناشر، 1971.

مساعدة، علي حسن، **قافلة الحج الشامي عبر الأردن** (1849 – 1914)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، 1999.

روغان، يوجين، «التغيير الاجتماعي السريع في شرقي الأردن في العهد العثماني». في **دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي** (مؤلف جماعي)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن، 2003.

حمارنة، مصطفى، «سياسات الانتداب البريطاني الاقتصادية في الأردن 1932 – 1946»، في **الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق**، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994.

بشير، سليمان، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية**، (1918 – 1928)، مطبعة الشرق التعاونية، القدس، بلا تاريخ.

شتيوي، موسى (تحرير) **المجتمع الأردني، قوة التنوع والتحولات في مئة عام**، مؤلف جماعي، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 2021.

الكتوت، فهمي، **البنى الاجتماعية الأردنية وتداعيات السياسات الاقتصادية**، الان ناشرون، عمان، الأردن، 2020.

عقد من الديمقراطية في الأردن (1989-1999) أعمال ندوة، دار سندباد، عمان، الأردن، 2001.

3- المراجع والمصادر الخاصة بالطبقة العاملة والحركة النقابية الأردنية

حسني الخفش، **حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**، مركز الأبحاث، سلسلة كتب فلسطينية - 42، بيروت، أيار/ مايو 1973.

خريس، علي، الصفدي، صلاح، **الحركة النقابية العمالية في الأردن**، دار النشر والتوزيع، عمان الأردن، بدون تاريخ.

جوهر، محمد، **الحركة العمالية في الأردن**، القاهرة، مطابع مؤسسة الاهرام، بدون تاريخ.

جوهر، محمد، **من الذاكرة، على هامش تجربة سياسية وعمالية**، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1993.

جوهر، محمد، **أوراق مخطوطة**، محفوظة في الأرشيف العمالي لمركز الأردن الجديد للدراسات.

القيمري، محمد سليمان، **الحركة العمالية النقابية في الأردن 1950-1970**، عمان، الأردن، 1982.

القيمري، محمد سليمان، **الاتحاد العام لنقابات العمال - أهداف ومنجزات 1954-1997**، بدون تاريخ.

القيمري، محمد سليمان، **النقابات العمالية الأردنية**، سلسلة المكتبة العمالية، الكتاب الخامس، 1998.

حوراني، هاني، **الحركة العمالية الأردنية 1948-1988 مراحل تطورها وقضاياها الراهنة** - كتاب الأردن الجديد - 1، نيقوسيا، قبرص، أيلول/ سبتمبر 1989.

حوراني، هاني، **محاولات التنظيم العمالي في شرقي الأردن 1926-1984**، مكتبة عمان، الأردن، كتاب الأردن الجديد، 1993.

مركز الأردن الجديد للدراسات، **الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، (تاريخ، النقابات الأعضاء، بنيته التنظيمية)** سلسلة المجتمع المدني - 27، عمان الأردن، 1996.

حوراني، هاني، **الحركة العمالية الأردنية، مسارها التاريخي، بنيتها التنظيمية، والتحديات التي توجهها**، مركز الأردن الجديد للدراسات، دراسة غير منشورة، كانون الثاني/ يناير 2001.

حوراني، هاني، **واقع الحركة النقابية العمالية الأردنية المعاصرة، المشكلات والتحديات ومهمات تعزيز القدرات المؤسسة والقيادية للنقابات العمالية الأردنية**، مركز الأردن الجديد للدراسات، تقرير غير منشور، عمان، الأردن، نيسان/ ابريل 2004.

حوراني، هاني، أبو رمان، حسين، وكامل، ناصر احمد، **نحو توافق اجتماعي وطني على تطوير تشريعات العمل الأردنية** - مركز الأردن الجديد للدراسات، تقرير غير منشور، حزيران/ يونيو 2006.

4- تقارير

تقرير الاحتجاجات العمالية للاعوام 2012-2023، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، المرصد العمالي الأردني، عمان، الأردن.

حرية التنظيم النقابي في الأردن.. قيود تشريعية بدون تحسين، مركز الفينيق، برنامج المرصد العمالي الأردني. عمان، الأردن، تشرين الثاني 2023.

العمل اللائق في الأردن، 2024، مركز الفينيق، برنامج المرصد العمالي، عمان، الأردن، 7 تشرين أول 2023.

النقابات العمالية الأردنية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2003/5/24.

اصلاح التشريع الناظم لتشكيل وعمل النقابات العمالية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2013.

اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني - نشأة النقابات العمالية المستقلة، الاهداف والتكوين، م. عزام الصمادي، تموز، 2024.

النشرات النقابية العمالية:

صوت عمال الأردن، الحوار، النقابة العامل، اللجان العمالية،

منشورات الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن:

المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، 11-13 تشرين الأول 1994، التقرير العام، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، 1994.

النظام الأساسي للاتحاد العام والنظام الموحد للنقابات العمالية، عمان، الأردن، 2020.

5- قوانين وأنظمة العمل:

الدستور الأردني، موقع رئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية **p.m. gov.com**

نقابة المحامين، **مجموعة التشريعات العمالية، 1996** اعداد المكتب الفني، عمان، الأردن، بدون تاريخ.

العمل والرعاية الاجتماعية والتعاون، سلسلة حقائق وأرقام، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة المطوعات والنشر، عمان، الأردن، 1970.

6- صحف ومجلات

الأردن الجديد، مجلة فكرية سياسية فصلية، العدد الأول، السنة الأولى، تموز 1984، نيقوسيا، قبرص.

الحرية، مجلة سياسية أسبوعية، بيروت، لبنان، العدد الصادر في 7 أيار و14 ايار 1979

الى الامام، مجلة سياسية أسبوعية، بيروت، لبنان، العدد الصادر في 28 أيلول/ سبتمبر 1973.

الصحف اليومية الأردنية: صوت الشعب، العرب اليوم، الغد، الدستور، الرأي (اعداد مختلفة).

المواقع الالكترونية: اخبار البلد، وكالة زاد الإخبارية، عمان نت.

7- المصادر الأجنبية:

Annual Report by his Britanic Majesty Government, Council of the League of the nations on the Administration of Palestine and Trans- Jordan. London, his Majestys Stationary office – 1924 – 1938.

Laquear, w. **Communism and Nationalism in the Middle East,** London, 1961.

Konikoff, A. **Trans- Jordan Economic Survey**. Jerusalem, Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1946.

Porter, R.S, **Economic Survey of Palestine**, London, British Middle East office, 1953.

Hourani, Hani, **The Jordanian Labour Movement History, Structure and Challenges**, Friedrich Ebert – Stiftung, Bonn, Germany, 2001.

مصادر الصور الفوتوغرافية والمواد البصرية الأخرى

الأرشيف الفوتوغرافي لمركز الأردن الجديد للدراسات.

مكتبة الكونغرس الامريكية، Library of Congress.
مجموعة Eric G Matson

المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

مجموعة صور قصر يلدز الفوتوغرافية، المركز الثقافي التركي، عمان.

مجموعة السيد نور الدين الشطي، Noureddine Chatti.

مجموعة عائلة النقابي المرحوم موسى قويدر. الرئيس السابق للنقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج.

مجموعة النقابي فتح الله العمراني، رئيس النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج.

مجموعة عائلة النقابي المرحوم محمد القيمري. الرئيس السابق للنقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص.

مجموعة النقابي فهمي الكتوت.

مجموعة عائلة النقابي المرحوم مصطفى عسقلان.

مجموعة النقابي خالد شريم، الرئيس السابق للاتحاد العام لنقابات العمال، والرئيس السابق للنقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين.

مجموعة النقابي المرحوم محمد جوهر، رئيس سابق للاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن.

مجموعة عائلة النقابي المرحوم حيدر رشيد، الرئيس السابق للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة.

مجموعة النقابي يوسف حوراني. الرئيس السابق للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة.

مجموعة النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة.

مجموعة النقابة العامة للعاملين في البناء.

مجموعة النقابي علي الحديد، الرئيس السابق للنقابة العامة للعاملين في الكهرباء.

مجموعة النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية.

مجموعة النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي.

مجموعة النقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك.

مجموعة النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين.

مجموعة المهندس عزام الصمادي، اتحاد النقابات المستقلة.

مجموعة حزب الشعب الديمقراطي (حشد).

موقع النقابي الفلسطيني حسني الخفش، على الفيس بوك.

مجموعة النقابي نبيل سالم.

مجموعة النقابي العمالي خليل أبو خرما.

مجموعة النقابي العمالي عاهد قنطار.

أرشيف السيد احمد الاخرس.

مجموعة المصور الصحفي ساهر قدارة.

مجموعة المصور الصحفي احمد عبدو.

مجموعة المصور الصحفي حسن التميمي.

مجموعة عائلة المرحوم الدكتور صبحي أبو غنيمة.

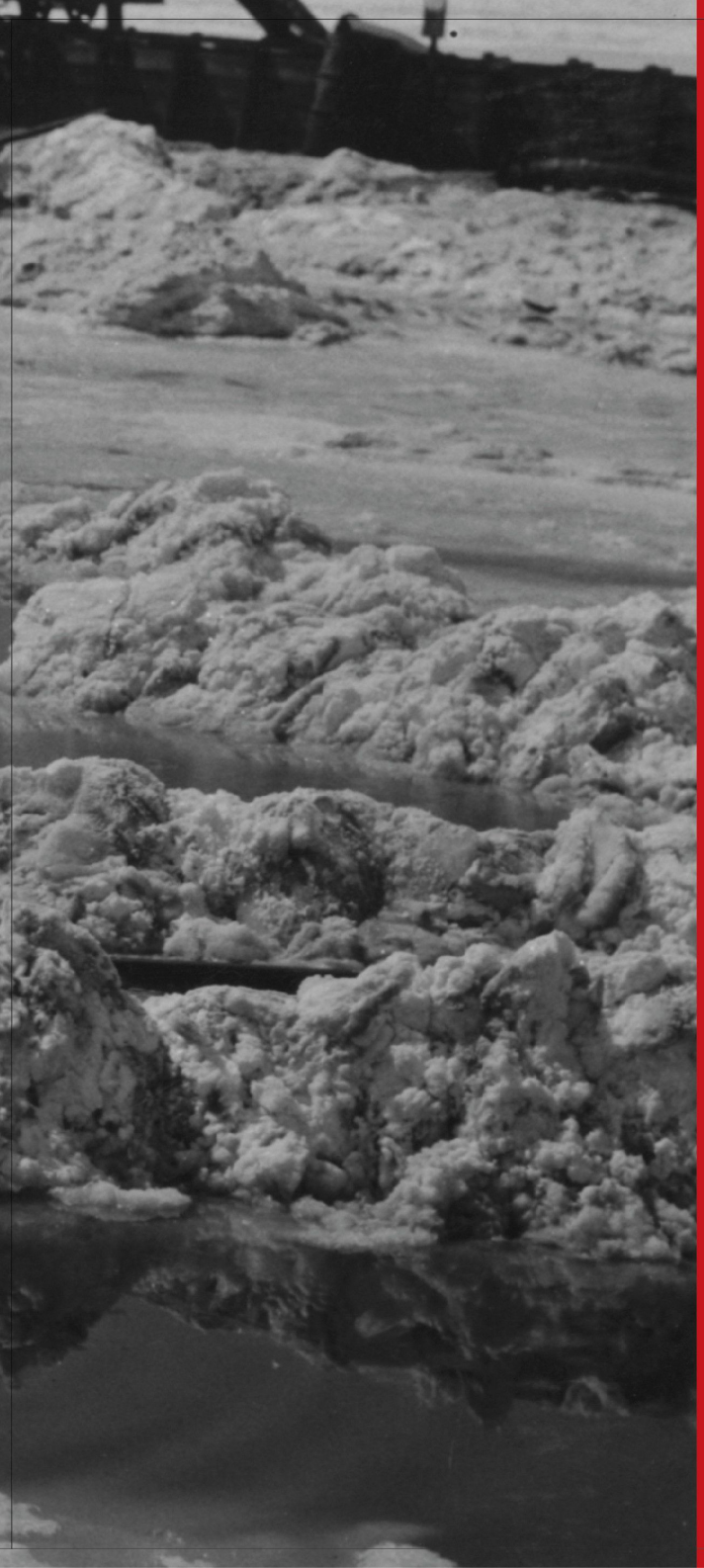

الحركة العمالية الأردنية
تاريخ مصور

يقدّم هذا الكتاب سرداً بصرياً عن مسيرة الحركة العمالية الأردنية منذ بدايتها المبكرة وحتى يومنا هذا، ويمتاز عن غيره من المؤلفات السابقة عن الحركة العمالية النقابية الأردنية باعتماده على المواد البصرية، ولا سيما الصور الفوتوغرافية، انطلاقا من أنّ الصور والمواد البصرية الأخرى هي وثائق مرئية ومصدر مهم للمعلومات. يعد هذا الكتاب المصور عن تاريخ الحركة العمالية جهداً غير مسبوق في التدوين التاريخي للحركات الاجتماعية في العالم العربي، والتي تعتمد أساساً على الوثائق والسرد المكتوب، في حين تلعب الصور الفوتوغرافية فيه دوراً "تكميلياً" للنص المكتوب.

إن هذا الكتاب هو حلقة من سلسلة حلقات تعني بتدوين التاريخ الاجتماعي الأردني بالصور والوثائق البصرية وهو يتوزع على 12 فصلاً تصف نشوء وتطوّر العمل المأجور في شرق الأردن منذ العهد العثماني، وكذلك نشأة الحركة العمالية الأردنية منذ عام 1954 وحتى الآن، وتحتوي الفصول على حوالي 165 صورة فوتوغرافية ومادة بصرية.

هذا الكتاب هو بمثابة تحيّة للحركة العمالية الأردنية وروادها الأوائل بمناسبة مرور سبعين عاماً على انطلاقتها (2024/1954).

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الأردن الجديد للأبحاث
AL URDUN AL JADID
RESEARCH CENTER (UJRC)

الرقم المعياري الدولي: (ردمك) ISBN 978-9923-759-44-8